

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٦)

الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

محسن عوض

الاستراتيجية الاسرائيلية

لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٦)

الاستراتيجية الاسرائيلية
لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

محسن عوض

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: ايار/مايو ١٩٨٨

المحتويات

مقدمة

لا شك أن تحويل علاقات الصراع بين إسرائيل والبلدان العربية إلى علاقات طبيعية، وآليات الصراع إلى آليات تطبيع، هو التطور الخطير الذي ينال في السنوات الأخيرة مرمى الأهداف القومية للشعوب العربية. ومع ذلك، فإن ثمة واقعاً مريراً آخذاً في التصاعد.

فرغم أن تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية اكتسب شهرة نقدية خاصة في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إلا أنه في واقع الأمر، لم يكن سوى حلقة في استراتيجية اسرائيلية بعيدة المدى، سبقتها سياسة التطبيع الجبري في الأراضي المحتلة، وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن من خلال سياسة الجسور المفتوحة، ولحقته سياسة التطبيع مع لبنان منذ غزو الجنوب عام ١٩٧٨، ومروراً بصفقة الفلاشا مع نظام نميري في السودان؛ وأخيراً ـ

وليس آخراً ـ بإعلان التطبيع مع المغرب بلقاء قمة ايفران الشهيرة، لتمتد بذلك خريطة التطبيع بين اسرائيل وبعض البلدان العربية من قلب المنطقة العربية إلى أقصى أطرافها.

والفاصل الزمني لهذه الحركة التطبيعية النشطة لافت للنظر، فهذه الحركة التي بدأت بالتطبيع الجبري في الأراضي المحتلة عقب عدوان عام ١٩٦٧ وفتح الجسور مع الأردن، احتاجت إلى عقد كاملٍ قبل أن تأخذ مشهدها الدرامي بزيارة الرئيس المصري السابق لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، ورفع العلم الإسرائيلي في القاهرة. بينما استغرق وصول أول مسؤول إسرائيلي للعاصمة العربية التالية (بيروت) أقل من نصف هذه المدة. وفي السنوات الخمس التالية كان بوسع إسرائيل أن تتعامل مع نظام الخرطوم السابق، وأن تعقد قمة إسرائيلية ـ عربية في عاصمة عربية أخرى.

والبعد السياسي ـ الجغرافي لهذه الحركة التطبيعية النشطة يطرح عدة ملاحظات جوهرية، إذ انتقلت من خطوط التماس إلى أطراف البلدان العربية... جنوباً إلى السودان، وغرباً إلى المغرب، متجاوزة أطروحة مقايضة الأرض بالسلام التي طرحت كمبرر لتعامل النظم العربية مع إسرائيل. كما أن استراتيجية اسرائيل في هذا الصدد تثير التساؤل، فهل تأتي حركتها على هذا المدى الجغرافي استجابة لمتغيرات الواقع العربي أم تمضي وفق مخطط مدروس؟ أي طبقاً للمشروع الصهيوني للسلام ـ كما

نفهمه ـ وإذا كانت هذه الحركة التطبيعية تأتي بالتوازي مع خط النفوذ الامريكي في المنطقة، فهل يعني هذا إشارة للنظام العربي التالي على خريطة التطبيع الاسرائيلي؟ وما هو وزن هذه السياسة في ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه المنطقة، وأيضاً في ميزان الاستراتيجيات الغربية الكبرى حيالها؟

والمضمون السياسي لهذه الحركة يحتاج لدراسة مدققة في أبعاده المحلية والاقليمية والدولية. فحسن فهم هذه الظاهرة يتطلب بالضرورة دراسة متعمقة للقوى السياسية ـ الاجتماعية المحلية المشاركة، وفحص نقاط التجاذب والتنافر لأصحاب كامب ديفيد، واتفاقية ايار/ مايو، وايفران، ونوع الركائز السياسية ـ الاجتماعية المساندة. كما أن نتائج التوسع النشط لسياسة التطبيع ،من شأنها أن تؤثر على جبهات المواجهة الأخرى. فإلى أي مدى مثلاً تستطيع أن تمضي افريقيا في قطيعتها تجاه اسرائيل، بينما تتعامل معها أكبر عاصمتين عربيتين في القارة الافريقية؟

أما المضمون الاقتصادي ـ الاجتماعي لهذه الحركة، فربما يقدم ايضاحاً حول خط الأفق المستهدف لهذه الاستراتيجية، ولكنه بدوره يحتاج إلى دراسة موسّعة لكثير من جوانبها إزاء تفاوت مرتكزاته، فهو في خبرة التطبيع الجبري في الأراضي المحتلة يختلف عن خبرة التطبيع الواقعي مع الأردن، وكلاهما يختلف بالضرورة عن خبرة التطبيع من خلال الاتفاقات مع مصر.

ومن المتصور أن خبرة التطبيع الاسرائيلي ـ المغربي تكتسب مضموناً مغايراً أيضاً.

أما المضمون الثقافي لهذه الاستراتيجية فيحتاج لأكثر من مجرد التأمل. لقد كانت ساحة التطبيع العريضة مختبراً واقعياً للمواجهة الفكرية والثقافية، امتحنت فيها كثير من الأفكار والمعتقدات التي رسخت عمراً في أذهاننا. فقد كان ميدان هذا الصراع هو العقل العربي، والضمير العربي أيضاً، فكيف بدا الصراع بين منطق الصهيونية والمعتقد العربي؟ وما هي مرتكزات الفكرة الصهيونية ـ مثلاً ـ في مواجهة الفكر الاسلامي الذي يطرح في مواجهة الصهيونية كمّاً من العداء لا يستقيم معه لقاء؟ وما هي مرتكزات هذه الاستراتيجية ـ مثلاً ـ تجاه الفكر القومي العربي نقيضها الطبيعي؟ وما هي مرتكزاتها تجاه الفكر اليساري الذي يطرح نفسه نقيضاً للامبريالية الأمريكية والصهيونية... الخ؟

وليس القصد من هذه التساؤلات مجرد الرغبة في تسليط الأضواء على بعض جوانب الضعف في الواقع العربي. ولكنها بالتحديد محاولة للتعرف على خط الأفق لهذه الحركة المتدفقة إلى صميم الموقف القومي العربي.

لقد كانت استجابة النظام العربي العام لأول قمة اسرائيلية ـ عربية (لقاء القدس عام ١٩٧٧)، استجابة عاصفة حركت الضمير العربي وأيضاً الواقع العربي. وكانت استجابة هذا النظام تجاه اتفاق أيار/ مايو ١٩٨٣ قادرة ليس على تجميده فقط، بل

وإسقاطه، بينما جاءت هذه الاستجابة حيال لقاء ايفران عام ١٩٨٦ فاترة ومتراخية إلى حد كبير، والأخطر منها هو رد الفعل الشعبي إزاء هذا الحدث. فهل سرى الاعتياد في دماء الشعب العربي؟ وهل وهنت مقاومته، أم أن روح الفداء المذهلة التي فجرت مقار القيادة الاسرائيلية وحلفائها في بيروت وصور هي علامات الطريق القادم؟ بل ما هي دلالة دخول الدم لأول مرة في مقاومة التطبيع في مصر خلال العامين الأخيرين؟

لا تزعم هذه الدراسة المتواضعة أنها قادرة على الاجابة عن كل هذه التساؤلات، وقد تكون مشروعاً بحثياً للمستقبل تتبناه هيئة بحثية عربية مثل مركز دراسات الوحدة العربية. وأقصى ما تطمح إليه هذه الدراسة هو رسم «خريطة الخطر الجديد» لاستراتيجية التطبيع وآفاقه، وأن تزن آليات العمل التي تخدم هذه الاستراتيجية، وأن ترصد ملامح المواجهة القائمة، والقادمة.

وقد رأيت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية: يتعرض الأول لملامح المشروع الاسرائيلي تجاه المنطقة، ويتناول الثاني تضاريس خريطة التطبيع العريضة، أما الفصل الثالث فميدانه المواجهة.. الواقع.. والمستقبل.

الفصل الأول
المشروع الاسرائيلي للتطبيع

أولاً: مفهوم التطبيع في الفكر السياسي الاسرائيلي

يعد مصطلح «التطبيع» من المصطلحات حديثة الذيوع في الفكر السياسي الاسرائيلي، ورغم أن بعض الباحثين الاسرائيليين[١] ينسبون صياغته لأول مرة لأبا ايبان في خطاب له في الأمم المتحدة عام ١٩٦٨، فإن استخدامه لم يشع إلا في مرحلة متأخرة من المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية السابقة على توقيع اتفاقات كامب ديفيد، بل إن المصطلح الذي تداولته هذه المباحثات للتدليل على هذا المفهوم كان «طبيعة السلام».

وعندما شرح ألوف هارايفن[٢]، مدير شركة شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، مفهوم «طبيعة السلام» في شهر آذار/ مارس ١٩٧٧، ذكر أن الاسرائيليين يفهمون السلام على أنه علاقة

تحتوي على ثلاثة عناصر على الأقل: الأول، أن هـذه العلاقـة يجب أن تتضمن حواراً بين الأطراف الذين كانـوا مشتبكين قبل ذلك في نزاع؛ والثاني، أن هدف هذا الحوار يبتغي الوصول إلى حلول مشتركة؛ والثالث، أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقاً ونماذج جديدة من التعاون. وهكذا، فإنه عندما يقول العرب «لا تجارة مع اسرائيل، لا اتصالات ولا مواصلات مع اسرائيل، ولا حدود مفتوحة مع اسرائيل ـ فمعنى ذلك أنهم يقولون إن السلام في رأيهم لا يعني وجود صلة انسانية بينهم وبين اسرائيل. أي أنه لا علاقة.. ومن ثم فإنه لا حلول مشتركة.. وإذن ما يقترحه العرب هو شيء ليس له «معنى السلام» ولا «طبيعة السلام» كما تتصورها اسرائيل».

بهذا المعنى، يكون من المتعذر تناول مفهوم التطبيع في الفكر السياسي الاسرائيلي دون تداخل مع مفهومها للسلام. لكن بقدر ما يكون الحديث عن مفهوم اسـرائيل للسـلام يقع التعقيـد في محاولة الفهم، فمصطلح السلام في الفكر السياسي الاسرائيلي مصطلح مطاط وشديد التباين، وينطوي على عدة شروط ومضامين هي بدورها محل خلاف بيّن في هذا الفكر، وإن كان يعني في كل الأحوال مطالب محددة تتفاوت من فريق إلى آخر ومن جبهة إلى أخـرى، كما يعني تـرتيبـات على أرض الـواقـع ذات مضمـون استراتيجي واقتصادي وثقافي.

١ ـ المضمون الاستراتيجي للسلام والتطبيع

إن جوهر المضمون الاستراتيجي للسلام والتطبيع هو إحداث

تغيير على الجانب العربي، هذا التغيير يبدأ بضرورة تقبّل إسرائيل، ويمتد إلى تقييد قدرات العرب العسكرية وتغيير معتقداتهم السياسية، إذا لزم الأمر. ويمر عبر إعادة صياغة شبكة العلاقات العربية، وعلاقات المنطقة مع الدول العظمى لتخفيض النفوذ السوفياتي إلى أدنى حد. ويمر ذلك كله عبر شبكة معقدة من الاجراءات، وخلال فترة زمنية طويلة. ولا يكفي فيه قبول اسرائيل كدولة، بل يتعين قبولها بأساسها الايديولوجي، ولا يعتبر كل ذلك مطلباً لتعزيز السلام، بل لتحقيق السلام. فالشروط اللازمة لتعزيز السلام هي نفسها اللازمة لتحقيقه.

داخل هذا الاطار الذي يلتقي حوله الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، تختلف نقاط التوكيد بين اتجاه وآخر، وبين مفكر وآخر طبقاً لتحليل جوانب النزاع، وتغليب أهمية بعض عناصره.

ـ لدى كاتب مثل ألوف هارايفن[٣]، فإن هناك أربع عقبات صعبة تعمل الآن على خلق ميزان ثقة سلبي بين اسرائيل والبلدان العربية وهي: الاحساس بالغبن والاجحاف المتبادل؛ التهديد الاستراتيجي الذي ينسبه كل جانب للآخر؛ الموقف الثقافي والعقائدي للعرب وللاسلام تجاه اسرائيل واليهود؛ ديناميكية الاطار العربي الذي لا تسود فيه علاقات ثقة متبادلة، وتحل محلها علاقات انتهازية ومزايدات تعتبر اسرائيل والمشكلة الفلسطينية الأساس الرئيسي لها.

والحل ـ أو محاولة بناء علاقات ثقة ـ يستدعي الاعتماد

والارتكاز على برامج مركبة في هذه المجالات التي تشكل العقبة في طريق الثقة، ويجب أن تشمل: مواقف وأعمالاً تؤدي للحد من مشاعر الغبن والاجحاف لدى الجانبين؛ إيجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعتدي يدرك أن من الصعب عليه ان يبدأ بحرب، وأن يعرف الزعماء أن الأخطار المترتبة على البدء بحرب وأعمال إرهاب تفوق كثيراً احتمالات تحقيق مكاسب؛ ضرورة وجود برامج مركبة في المجال التعليمي ـ الثقافي، تهدف إلى تفتيت الملامح السلبية للجانب الآخر، وأن تقام برامج ذات موقف متزن ايجابي. وأحد الأسس الحيوية لبرنامج كهذا، هو الفحص الشامل والتغيير الشامل للبرامج التعليمية في كل ما هو متعلق بما يلقنه العرب والاسرائيليون في المدارس عن بعضهم البعض؛ محاولة معالجة التأثير السلبي للاطار العربي بواسطة تحقيق تأثير يؤدي إلى الاستقرار عن طريق عدة عوامل وهي: قوة اسرائيل الاستراتيجية وعزل العناصر غير المستقرة، وتدخل وتأثير الولايات المتحدة، ووضع العربية السعودية.

ـ ويسلط مفكر اسرائيلي آخر مثل اسحق رابين(٤) ـ يجمع بين الخبرة السياسية والعسكرية ـ الأضواء على جوانب أخرى في المجال الاستراتيجي، ويرى أن دراسة مكونات العلاقات الاستراتيجية تبيّن أن الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لا بد منه لكي يتحقق السلام. بمعنى، أن التغييرات اللازم اجراؤها في المجال الاستراتيجي لاستمرار

السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام. والنزاع عند رابين ينتمي إلى ثلاثة مجالات: الأول، هو العلاقات بين البلدان العربية واسرائيل؛ والثاني، هو العلاقات العربية وآثارها على موقف البلدان العربية تجاه اسرائيل؛ والثالث، هو إطار الصراع بين الدول الكبرى.

في المجال الأول، فإن لب النزاع هو عدم التسليم بوجود اسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة ومستقلة. وطالما ينعكس ذلك على تطلعات البلدان العربية، فإنه سيكون عقبة في طريق تحقيق السلام. وجوهر السلام قبل كل شيء هو التسليم بهذا الوجود. ولا يوجد أي مغزى استراتيجي للاعتراف، ولكنه تكتيك سياسي.

والمجال الثاني للنزاع عند رابين ينتمي إلى الميدان العربي، فيما بينه وبين نفسه، فالذي يميز المجتمع العربي هو أنه يعيش في اضطراب وعدم استقرار، وأسباب ذلك كثيرة وشاملة، عدا استثناءات قليلة وجهت الزعامة العربية الضغوط الداخلية نحو آفاق الصراعات الخارجية، وبجانب ذلك، حدث تنقل بين أهداف وتطلعات مختلفة ومتعارضة نحو توحيد الوطن العربي، وقد أثارت هذه الاتجاهات المخاوف والشكوك من أن تستغل البلدان العربية الكبرى أهواء الاتحاد لتفرض سيطرتها على الوطن العربي، ومع مرور الوقت، تغلبت القوى التي منعت حدوث وحدة شاملة، كما أن الشكوك المتبادلة والمصالح المتعارضة تحول دون حدوث سياسة عربية موحدة، وأي انحراف من جانب بلد عربي عن الخط

المعتاد في الوطن العربي، وبالذات تجاه اسرائيل، يحولها فوراً إلى موضوع هجوم من جانب البلدان الأخرى المهتمة بإضعافها لأسباب لا تتعلق بإسرائيل بالضرورة.

أما المجال الثالث وهو الصراع بين الدول العظمى من أجل النفوذ في الشرق الأوسط، فله ـ عند رابين ـ الوزن الحاسم في تحديد ما يحدث في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقد نجح الاتحاد السوفياتي في تحقيق نفوذ في الوطن العربي من خلال استعداده لتلبية احتياجات البلدان العربية في مواقفها ضد اسرائيل، ورغم أنه لم يحدد تصفية اسرائيل كهدف سياسي له، إلا أن نتيجة سياسته تساعد العرب على التقدم نحو هذا الهدف. أما سياسة الولايات المتحدة الامريكية فهي سياسة مركبة ومعقدة للغاية، فهي لا تستطيع أن تتجاهل ضمان وجود اسرائيل، أو استباحة مصالحها الحيوية، كما عليها أن تتخذ سياسة تؤدي إلى تأسيس وتوسيع نفوذها في الوطن العربي. وهي تتطلع إلى حل سياسي للنزاع، لتسحب من أيدي السوفيات ورقتهم الرئيسية في الصراع. وفي إطار العلاقات بين الدول العظمى، يمكن أن تتطور ثلاثة احتمالات : الأول، اتفاق الدول العظمى حول طريقة معالجة النزاع، أي فرض الحل، وهذا أمر مشكوك فيه، وليس سلاماً، ولا يشق الطريق إلى التغييرات اللازمة في الميدان العربي؛ والثاني، نجاح السوفيات في الوطن العربي إلى حد إبعاد النفوذ الأمريكي : «وهذا الحل يلغي احتمال التوصل إلى سلام ويزيد حدة

النزاع، وسوف تأتي الحرب إن عاجلاً أو آجلاً»؛ أما الوضع الثالث المحتمل فهو الإبعاد التدريجي للنفوذ السوفياتي من الوطن العربي؛ عن طريق الولايات المتحدة، والشرط الأساسي لذلك هو إجراء سياسي تدريجي يتقدم خطوة خطوة.

إن السلام ـ لدى رابين ـ يمكن تنفيذه فقط عن طريق اجراءات معقدة وطويلة تؤدي إلى تغيير موقف الوطن العربي تجاه اسرائيل بصورة جذرية، وهذه الاجراءات لا يمكن أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا في واقع مزيد من النفوذ الغربي، وخفض شديد في النفوذ السوفياتي. ومن دون تغيرات في المجالات الثلاثة سالفة الذكر، لا يمكن تحقيق سلام بغض النظر عن أي ورقة دبلوماسية يتم التوقيع عليها في جنيف أو في واشنطن أو في أي مكان آخر. فالإتفاق الدبلوماسي الذي لا يكون له أثر في تغيير المجال الاستراتيجي هو مجرد ورقة لا قيمة لها. ولكن التغيير الاستراتيجي من دون ورقة دبلوماسية له مغزى حقيقي وأساسي.

ـ وأحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين مثل يهوشافاط هاركابي[٥]، يعرض المشكلة من زاوية أخرى. فهاركابي يميز بين ما يسمى الخطة الكبرى (Grand Design) والسياسة (Policy)، والخطة الكبرى هي الأهداف القصوى، أما السياسة فهي أكثر تواضعاً. والخطة الكبرى بالنسبة إلى السوفيات، فيما يخص النظام الغربي مثلاً، تعني تدميره، لكن السياسة السوفياتية شيء آخر تماماً، وما تطمح إليه أقل من ذلك بكثير. وبالمثل، فإن

الخطة الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، فيما يخص الاتحاد السوفياتي، هي تحقيق انهيار النظام السوفياتي، في حين أن السياسة الأمريكية أكثر تواضعاً، بل وتعترف بأن الهيمنة السوفياتية على أوروبا الشرقية سوف تستمر.

وتحليل المشكلة - عند هاركابي - أن العرب كانوا يخلطون منذ زمن طويل بين الخطة الكبرى والسياسة فيما يخص الصراع، فتتمحوران حول فكرة تدمير اسرائيل ككيان سياسي، وهو ما يسميه «الإبادة السياسية»، وكان لذلك تأثيره على حياتهم السياسية، بل وتعداها لنظامهم التعليمي وثقافتهم وروحهم القومية. إلا أنه نتيجة للتجربة المريرة للصراع في حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، بدأ يظهر في بعض الأوساط العربية اتجاه للتفريق بين الخطة الكبرى والسياسة مثل: مصر والأردن والضفة الغربية وبعض أوساط منظمة التحرير الفلسطينية، وإن لم تظهر مؤشرات لذلك في بلد عربي آخر. وهنا يميز هاركابي مرة أخرى بين مفهوم الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة من ناحية، وبين مفهوم المرحلية اي القبول بتسوية للصراع كخطوة تكتيكية مع استمرار العمل بالخطة الكبرى من ناحية ثانية. ويعقد المقارنة هنا بين منهج السادات ومنهج منظمة التحرير الفلسطينية تجاه اسرائيل.

والحل عند هاركابي هو فصل الخطة الكبرى عن السياسة، فليس بمقدورنا أن نطرد الأهداف الشريرة من أذهان أعدائنا، وانما نستطيع اقناعهم بضرورة وضع هذه الاحلام جانباً واتباع سياسات

أكثر اعتدالاً. والردع ـ الذي أصبح في الآونة الأخيرة يشكل حجر الزاوية في التفكير الاستراتيجي الحديث ـ يعني بالضبط إجبار خصومنا على الكف عن العمل بالخطة الكبرى واتباع سياسة أقل طموحاً. والردع يكبح النيات السيئة ولكنه لا يمحوها، وغني عن القول إن مثل هذا الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة لا يوصل إلى حلول نهائية قاطعة، فقد يُظهر خصومنا إذعانهم لرغباتنا لبعض الوقت وتخليهم عن الخطة الكبرى ليعودوا اليها فيما بعد. لكن تخليهم عن الخطة الكبرى لفترة طويلة من الوقت يؤدي بهم إلى إسقاطها بصورة نهائية وتامة.

ـ نموذج رابع وأخير نسوقه للتدليل على نمط التفكير الاسرائيلي تجاه المضمون الاستراتيجي للسلام والتطبيع. والنموذج هذه المرة من شخص ممارس في عملية التطبيع وهو البروفيسور شيمون شامير(٦)، وقد جاء عرضه هذا في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب بمناسبة مرور عامين على توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ويتلخص رأيه في أن مصطلح التطبيع هو مفهوم غير عادي، ففي معاهدات السلام التي تنظم العلاقات بين الدول، لا يتكلم أحد عادة عن «التطبيع»، والمفهوم الشامل للتطبيع إنما هو من مبتكرات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد نشأ من عدم التناسق في النزاع العربي ـ الاسرائيلي وانبثق من حقيقة أن مضمون اتفاق السلام مع بلد عربي، يأتي ـ كما نتوقع نحن الاسرائيليين ـ بمنافع محددة للغاية

مقابل شيء مثالي من العرب: اعتراف، قبول، استعداد للحياة في سلام معنا. والصعوبات في عدم التناسق هذا تمت ترجمتها في مفهوم «التطبيع».

فالتطبيع طريقة لجذب المصريين لتبادل سلمي نشط في عدد من المجالات، من أجل أن يبرهنوا للاسرائيليين ـ بقدر ما يبدو هذا مرئياً ـ على الجدية في تحول قلوبهم، وعزمهم على تقبل الاسرائيليين كجيران وككيان شرعي مساوٍ لهم في الشرق الأوسط. وهذا هو ما يجعل اتفاقية السلام تتضمن عدداً من المواد الخاصة عن العلاقات الاقتصادية والثقافية، وما جعل الاسرائيليين يراقبون عملية التطبيع بهذا الاهتمام.

وطبقاً لشامير، فإن الاسرائيليين ليس لديهم مشاكل في المجال الايديولوجي، فالسلام كان دائماً هدفاً لهذه الدولة، ولكن لديهم مشاكل على مستوى المنفعة. ومازال على اسرائيل أن تقنع نفسها بأن السلام مفيد حقاً، وأنه سوف يدوم، وأنه يستحق. وينظر الاسرائيليون إلى السلام على أنه التحقيق النهائي للرؤية الصهيونية وليس لديهم مشكلة في الاعتراف بمصر أو أي بلد عربي آخر. فلم يشكوا أبدا وبأي شكل في شرعية وجودهم في المنطقة، وتعد إقامة علاقات سلمية معهم هي أكثر الأمور المرغوب فيها، والتي يمكن أن يتطلع إليها المجتمع الاسرائيلي. ولكن هناك شكوكاً كثيرة في العقل الاسرائيلي بالنسبة إلى مظاهر النفع.

ولدى شامير، فإن معنى القبول لدى الاسرائيليين لا يعني فقط أن تُقبل اسرائيل، ولكن أيضاً أن تُقبل الصهيونية. ولدى الاسرائيليين، فإن الاعتراض على الأساس الايديولوجي لدولتهم يبلغ معنى الافراغ من الشرعية، ومن ثم يمثل تهديداً وشيكاً لوجودهم.

المطالب الأمنية والاقليمية

لكن المضمون الاستراتيجي للسلام وللتطبيع لا يعني مجرد التسليم بوجود اسرائيل، أو مراجعة «للعقل العربي»، أو إحداث تغيير في نمط السلوك العربي حيال اسرائيل، أو حيال طرف ثالث قد يؤثر عليها فحسب، لكنه يتضمن أيضاً التسليم بمطالب أمنية وإقليمية. ففي قلب مصطلح السلام يقع **مفهوم الأمن الاسرائيلي**، وهو مفهوم متطور تبلور في الخمسينات، واستند في البداية إلى عدة أسس محددة منها: تكوين قوة ردع عالية الكفاءة؛ وعدم إتاحة الفرصة أمام ائتلاف عربي معادٍ؛ والمبادرة بشن الهجوم؛ ونقل القتال بأسرع وقت إلى «أرض العدو»؛ والحرب الخاطفة. وتطور هذا المفهوم بعد حرب عام ١٩٦٧، وأدخلت فيه مصطلحات جديدة مثل «العمق الاستراتيجي» و«حدود يمكن الدفاع عنها». وهي مصطلحات غامضة ليس لها مدلولات محددة وتختلف باختلاف موقع طرحها، وموضوع هذا الطرح. لكنها ترتبط بجوانب جغرا ـ سياسية وعسكرية تعكس مفاهيم التوسع والاستيلاء على اراض عربية بزعم استيعاب أي هجوم عربي.

وطبقاً ليهودا فالخ ـ أستاذ التاريخ العسكري في جامعة تل أبيب ـ فلا يوجد تعريف قاطع لمصطلح «حدود يمكن الدفاع عنها، فالتفسير الذي يعطى لهذا المصطلح حتى يومنا هذا، يرتهن بالاتجاه السياسي الايديولوجي لمستخدمه»(٧).

وقد تطور مفهوم الأمن الاسرائيلي مرة أخرى بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وسلسلة الاتفاقات العسكرية التي أعقبتها، فحدث تحول من مفهوم الأمن القائم على السيطرة على الأراضي والحدود في البلدان العربية إلى مفهوم «السيطرة الكيفية والاستراتيجية للأراضي في ظل حدوث تسوية سياسية»، وبحيث تكون المناطق المعادية ـ أي البلدان العربية ـ مفرغة من السلاح الاستراتيجي، وأن يكون هناك فجوة استراتيجية في التسليح بينها وبين اسرائيل.

كما طرح الجنرال أرييل شارون صياغة جديدة لمفهوم الأمن الاسرائيلي في الثمانينات، تصادر الخيارات العربية في الدفاع، وتبسط دائرة الاهتمام الأمني على نطاق مذهل في الاتساع. وحدد شارون الخطوط الحمراء للأمن الاسرائيلي في ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الأولى هي منطقة القلب وتضم بلدان المواجهة العربية؛ والثانية تقع فيما وراء بلدان المواجهة التقليدية لإسرائيل، والتي تضيف قدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة، سواء بإرسال قوات مقاتلة إلى منطقة المواجهة، أم بواسطة عمليات اعتراضية جوية أو بحرية لخطوط مواصلات

اسرائيل؛ أما الدائرة الجغرافية الثالثة للاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية فتشمل الدول الخارجية التي تؤثر مكانتها وتوجهاتها الاستراتيجية على الأمن الاسرائيلي ـ فيما وراء البلدان العربية في الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر المتوسط، والبحر الأحمر ـ وتشمل دولاً مثل: تركيا وايران، وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربي وافريقيا الشمالية والوسطى.

وطبقاً لهذا المفهوم، تستهدف اسرائيل: منع الحروب بواسطة صمود رادع ضد أي تهديد لوجودها، وتأمين قدرة عسكرية للحفاظ على سلامة أراضيها في حال انهيار الردع ونشوب حرب، كما يتوخى هذا المفهوم تأمين مجموعة من القدرات الاسرائيلية:

(١) المحافظة على توازن عسكري، مبني على تفوق كمي ونوعي وتكنولوجي واضح.

(٢) منع تقويض الوضع العسكري الاقليمي الراهن في البلدان المجاورة. بمعنى منع خرق الترتيبات الأمنية التي تحددت في اتفاقات سياسية مثل الاتفاقات الخاصة بسيناء مع مصر، أو الخاصة بالجولان مع سوريا... الخ، أو منع أي تغيير في الوضع الجغرافي ـ العسكري لمناطق المواجهة مثل ارسال قوات عربية لاحد بلدان المواجهة، إذ من شأن ذلك أن يعرّض جوهر الوجود الاسرائيلي للخطر.

(٣) منع الخيار النووي العربي، لأنه ليس مسألة ميزان رعب بل مسألة استمرار وجود[٨].

ورغم أن طرح مفهوم شارون للأمن الاسرائيلي لقي كثيراً من الانتقادات لدى المعلقين العسكريين الاسرائيليين، ووصفه البعض بأنه نوع من جنون العظمة، وفقدان الواقعية، غير أنه في حقيقة الأمر لم يكن بعيداً عن الممارسات الاسرائيلية حيال المنطقة طوال الثمانينات، بل وتنعكس مفرداته بظلالها على الجدل القومي الواسع الدائر حالياً لتطوير صياغة جديدة للأمن الاسرائيلي. وهو الجدل الذي يشارك فيه العديد من المؤسسات الرسمية الاسرائيلية. فمن بين البدائل الثلاث المطروحة للنقاش حالياً، تتردد مفاهيم منها ـ مثلاً ـ ضرورة وضع خطوط حمراء يستوجب تجاوزها أن ترد اسرائيل على الفور، فإذا عادت سوريا ـ على سبيل المثال ـ وأعلنت أنها تسعى لتحقيق «توازن استراتيجي» مع اسرائيل، وإذا كان التقدير السائد يفيد بأن سوريا ستحصل على مثل هذه القدرة بعد عدة سنوات فعلاً، يجب مهاجمتها بحرب وقائية وتدمير الجيش السوري(٩).

وعلى أي حال، فقد تعددت استخدامات مفهوم الأمن الاسرائيلي، وفيما يتعلق بتوظيفه في عملية السلام، فقد استخدم، وسوف يستخدم، في تبرير مطالب اقليمية، وفي فرض شروط لإضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن، وتقييد تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة، واحباط أي جهود لتنمية القدرات النووية. كما استخدم، وسوف يستخدم، في ادعاء صلاحيات اشرافية لمراقبة

الأوضاع الدفاعية للبلدان العربية من خلال لجان، ولجان فرعية، وأطقم اشراف على نحو ما طرح في مفاوضات التسوية مع مصر ولبنان، والشروط المعروضة على الأردن.

أما المطالب الاقليمية الاسرائيلية التي يفترض أن يسلِّم بها العرب ـ كشرط للسلام ـ فهي بدورها متنوعة، وتجد العديد من الذرائع في الفكر السياسي الاسرائيلي، بعضها أمني على نحو ما عرضنا الآن، وبعضها سياسي، بمعنى أن يستخدم في تعديل مواقف البلدان العربية، وبعضها ديني ويعد التفريط فيها نوعاً من «الحرام»، وبعضها تاريخي، ويقع في «قلب التاريخ اليهودي». ولدى الاسرائيليين، فإن هذه المطالب ليست مطالب استثنائية، بل تتم في واقع متغير وغير ثابت بطبيعته، فالحدود بين فلسطين وسوريا لم تحدد إلا عام ١٩٢١، والضفة الغربية لم تضم للأردن إلا بعد مؤتمر أريحا عام ١٩٤٨، وسيناء لم تصبح ملكاً لمصر إلا بعد الحرب العالمية الأولى. ولدى واحد مثل موشيه ديان، فإن الحديث عن قداسة الحدود في هذه المنطقة «مجرد هراء».

«فالحدود في منطقتنا ليست شيئاً مقدساً. بل هي دائمة التغيير والتعديل.. فحينما نتحدث في اسرائيل عن تغييرات لا بد من حدوثها، فإن هذه التعديلات سوف تجرى ـ في واقع الحال ـ في واقع غير ثابت.. واقع متغير»[١١].

وباستثناء تيار محدود التأثير في الفكر السياسي الاسرائيلي يقبل بالعودة لحدود عام ١٩٦٧، تتضمن شروط إقامة السلام مع البلدان العربية ضرورة تسليمها بمطالب اقليمية لاسرائيل. وتتراوح هذه

المطالب من فريق إلى آخر ومن وقت إلى آخر أيضاً. وتبدأ هذه المطالب في التصاعد من اليسار إلى اليمين، فتنادي الحركة التقدمية للسلام والحزب الشيوعي بالحد الأدنى من المطالب الاقليمية، ثم تليهما الأحزاب اليسارية (مابام وحركة حقوق المواطن «راتس»)، التي تطالب بإدخال بعض التعديلات على الحدود. ثم يأتي حزب العمل بآرائه المتنوعة ابتداء من تلك المماثلة للأحزاب اليسارية، مروراً بالحلول الوسط الاقليمية، وانتهاء بضم أجزاء كبيرة من الأراضي المحتلة، وبعد ذلك تأتي الأحزاب الدينية الصهيونية والليكود، التي تنادي بـ «تكامل أرض اسرائيل»، كما نجد في حركة «هاتحياه» موقف المطالبة بضم الضفة الغربية وقطاع غزة وكل جزء تحتله اسرائيل. كما يوجد في هاتحياه والليكود أيضاً من يطالب بإسرائيل كبرى على جانبي نهر الأردن، ويوجد في الأحزاب الدينية من ينادي بالحصول على حدود «أرض الميعاد»(١١).

وفي القلب من مسألة المطالب الاقليمية، تأتي مسألة العلاقة مع الشعب الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة، ويطرح الفكر الاسرائيلي هنا أيضاً سلسلة من الحلول حول مستقبل هذه العلاقة مع الشعب الفلسطيني، مثل فكرة الوطن البديل التي تقضي بتحرك اسرائيل خطوة أخرى نحو الشرق و «تحرير» الجانب الشرقي من نهر الاردن أيضاً. ونقل العرب من «القطاع الغربي في أرض اسرائيل» إلى القطاع الشرقي وإقامة وطن قومي لهم هناك،

منها كذلك فكرة الحكم الذاتي لأجزاء من الضفة الغربية، على النحو الذي اقترحه بيغن في إطار اتفاقات كامب ديفيد، ومنها أيضاً التسويات الوظيفية، ومنها الحلول الوسط الاقليمية على نحو مشروع إيغال آلون، ونماذج أخرى مشابهة له ومنها: الخيار الأردني، وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية فقط، أو الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يطرح الفكر السياسي الاسرائيلي أفكاراً أخرى بين الحين والآخر، مثل إقامة حكم مشترك (كوندومنيوم) في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار سيطرة أردنية ـ اسرائيلية مشتركة، وهناك من يوسع مثل هذا الحل ليشمل «عرب اسرائيل» أيضاً. وطبقاً لهذا الحل، ينتخب اليهود في جميع مناطق «أرض اسرائيل» برلماناً يهودياً، كما ينتخب العرب في كل المنطقة برلماناً عربياً ـ أردنياً. وبعبارة أخرى، يواصل الجيش الاسرائيلي «المحافظة على الأمن» حتى خط نهر الأردن. بينما يكون هناك حل «للسكان العرب» بواسطة «الأب» الأردني. وهناك اقتراح آخر في الاتجاه نفسه يسعى للبحث عن حلول لقضية «حدود اسرائيل الشرقية»، من خلال فكرة الاتحاد الفدرالي بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن(١٢).

٢ ـ المضمون الاقتصادي للمشروع الاسرائيلي

أما المضمون الاقتصادي للمشروع الاسرائيلي، فهو هدف

هذا المشروع وجائزته الكبرى، وهو في الفكر الاسرائيلي ضرورة لتعزيز السلام، بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي، وإذا كانت الضمانات الأمنية ونزع السلاح، والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام، فإن التدفق الحر للسلع والافكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز السلام واكسابه الصبغة الوحيدة المقبولة للمفهوم الاسرائيلي.

وقد بدأت الأدبيات الاسرائيلية الخاصة بهذا الاتجاه تظهر بشكل جاد منذ أول السبعينات. فصدر في اسرائيل وعنها العديد من الدراسات المستقبلية التي تبشر بالفكرة وتهيىء الاذهان لها.

أ ـ الدراسات المستقبلية

من بين هذه الدراسات دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠»(١٣) التي أصدرتها رابطة السلام في تل أبيب عام ١٩٧٠، وتتضمن تصور مجموعة من الأكاديميين والمفكرين الاسرائيليين للحياة في منطقة الشرق الأوسط في نهاية القرن، انطلاقاً من فرضية إحلال السلام الاقتصادي في المنطقة. وينطوي السلام الاقتصادي وفقاً لهذا التصور على إزالة العوائق والحدود بين اسرائيل والبلدان العربية، وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، سواء في اطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أم سوق مشتركة لدول البحر المتوسط، تضم البلدان العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط واسرائيل. كما تتنبأ الدراسة بأن اسرائيل سوف

تستحـوذ على النصيب الأكبـر في إدارة هـذه السـوق بين دول المنطقة، بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركـز إدارتها وأسـاس تطورها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية.

وتتنبأ الدراسة أيضاً بأن دول المنطقة سوف تتخصص في المستقبل في ضوء المـزايا الانتـاجية النسبيـة والفنون الانتـاجية السائدة. فتتخصص مصر في انتاج الصناعات التحـويلية الثقيلة والصناعات الهندسية وصناعة السيارات والمحركات والصناعات المعدنية الأسـاسية بـوجه عـام. وتتخصص سوريـا في صناعـة المنسـوجات والصنـاعات الغـذائيـة، والصنـاعـات التحـويليـة الاستهلاكية. ويتخصص العراق وبلدان الخليج في الصنـاعات البتروكيماويـة، ويتركـز نشاط لبنـان في مجال الخـدمات. أمـا اسرائيل فسـوف تتخصص في الصناعـات الاليكترونيـة الرفيعـة والصنـاعات الميكـرواليكترونيـة، والمركبـات الحديثـة، وانتاج الحاسبات الاليكترونية المتـطورة، والآلات الرفيعـة، والأجهزة الطبية والكيماويات المتطورة، والآلات الهندسية والكهربـائية، والصناعات الحديثة المعتمـدة على التحكم المركـزي والتسيير الـذاتي. ويقوم التـطور المستقبلي على أسـاس تـزاوج الخبـرة التكنولوجية الاسرائيلية مع فائض رأس المال العربي، والموارد العربية الوفيرة بمـا فيها العنصـر البشري من أجـل تحقيق تطور اقتصادي سريع، ومكاسب مشتركة للطرفين.

وتقدم الدراسة عدداً من المقترحات من أجل إقامة السلام

الاقتصادي، من بينها: إقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين اسرائيل والبلدان المجاورة، تمثل ـ إضافة إلى وظيفتها الانتاجية ـ حزام أمن متبادلاً، كما تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية في الوقت نفسه. كما تركز الدراسة على أثر العوامل التكنولوجية في الاسراع بعملية إذابة الحدود في الشرق الأوسط مع بداية القرن المقبل، من أجل أن تتكامل المنطقة في وحدة كبيرة مؤكدة على مكانة اسرائيل داخلها، بخاصة في ميدان التقدم التقني.

ـ ومن بين هذه الدراسات كذلك دراسة لمعهد هورفيتز للسلام نشرها عام ١٩٧٢[١٤] عن الأوضاع الاقتصادية في اسرائيل والعالم العربي في السبعينات، قام بإعدادها اثنان من الخبراء في بنك اسرائيل، وقد ارتكزت هذه الدراسة على فرضين بديلين: الأول، استمرار التوتر والحرب المحدودة بين بلدان المواجهة واسرائيل؛ والثاني عقد اتفاقية سلام بين اسرائيل والبلدان المجاورة.

وقد توصلت الدراسة طبقاً للفرض الأول إلى تزايد قوة إسرائيل الاقتصادية بالمقارنة بالقوة الاقتصادية لكل من مصر وسوريا والعراق والأردن. وإن كانت الزيادة في قوة اسرائيل الاقتصادية تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في نفقات الأمن. وخلصت الدراسة طبقاً لهذا الفرض إلى أن اسرائيل سوف تنجح في السنوات العشر التالية في تقليص الفجوة بينها وبين بلدان المواجهة رغم ازدياد العبء الأمني، حتى تصبح قوتها الاقتصادية

مساوية لقوة كل بلدان المواجهة مجتمعة، «أي أن اسرائيل لديها القدرة على المنافسة، ليس في هامش كفاءة الاقتصاد، ولكن أيضاً على صعيد حجم الاقتصاد وطاقة الانتاج».

أما في ظل الفرض الثاني ـ أي بافتراض توقيع معاهدة سلام ـ فقد خلصت الدراسة إلى أن ذلك سوف يؤدي إلى أثرين مختلفين: إذ يؤدي من ناحية إلى التحرر من العبء الأمني، وهو ما يوفر قدرة على النمو بسرعة أكبر، بينما يؤدي من ناحية ثانية إلى أن تفقد إسرائيل جزءاً من مصادرها التي تأتي من الخارج، وتحرم بالتالي مما يقرب من نصف مجموع الموارد التي ستحرر من الأعباء الأمنية.

ـ من بين الدراسات المستقبلية الأخرى كذلك دراسة أصدرها معهد «فان لير» في القدس عام ١٩٧٨ بعنوان «عندما يأتي السلام. . الاحتمالات والمخاطر»[١٥] شارك في اعدادها مجموعة مختارة من الباحثين والكتاب المرموقين في اسرائيل من ذوي الخبرات المتنوعة، وتضم مجموعة من الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، تصور ما سوف يكون عليه شكل علاقات السلام بين اسرائيل وجيرانها في المستقبل.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للسلام، ركز ـ الياهو كنوفسكي[١٦]، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة بار ـ إيلان وكبير الباحثين بمعهد شيلواح، على أن الميزة الاقتصادية الكبيرة للسلام بين اسرائيل وجيرانها، هي خفض العبء الأمني، إذ

يساعد ذلك على خفض ميزانيات الدفاع، وخفض الضغوط التضخمية الناجمة إلى حد كبير عن عجز الميزانيات، وتوجيه مبالغ كبيرة من ميزانيات الدفاع نحو الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج. بينما انتهى إلى أن امكانات التجارة ليست كبيرة، وأن فرص إنشاء سوق شرق أوسطية تضم العرب واسرائيل محدودة، وعلى العكس من ذلك، تظهر السياحة والمواصلات الاقليمية، والمشروعات المشتركة، والتعاون الفني آفاقاً كبيرة للتعاون. وأن هناك احتمالات لمشروعات بين اسرائيل ومصر في تنمية النفط والمعادن في سيناء، وبيع مياه النيل لاسرائيل لتنمية المناطق الجرداء في جنوب اسرائيل. وأن هناك امكانية اقامة مشروعات مشتركة بين اسرائيل والأردن في مجال التعدين في البحر الميت، وامكانات للتعاون في تسويق انتاج الفوسفات، وتنمية خطوط سكك حديد اقليمية، وتعاون بين ميناءي ايلات والعقبة.

كما أنه يحتمل إحياء مشروعات الاستغلال المشترك لمياه الأردن والتي حاولها الرئيس الأمريكي السابق ايزنهاور من قبل. وفي لبنان يمكن أن يستغل اللبنانيون كفاءتهم وعلاقاتهم واتصالاتهم في التجارة، وبالذات في الوطن العربي، لتسويق المنتوجات الاسرائيلية في الدول التي تتجاهل المقاطعة العربية، واقامة مشروعات تجارية مشتركة، كما يمكن التعاون مع لبنان في مجال المصارف والمال أيضاً.

وفي مجال صناعة السياحة المحتملة في ظل السلام، ذكر مائير دي شليت[١٧]، مدير شركات ومدير عام وزارة السياحة سابقاً، أن دولاً كثيرة تتصارع على قطع أكبر من كعكة السياحة العالمية، وهذا التنافس يخلق مشاركة طبيعية في المصالح بين دول المنطقة. وتعتبر هذه المصالح سبباً طبيعياً للتطلع نحو السلام، وأنه يمكن تنمية صناعة سياحية ضخمة والنهوض بها لتحقيق أرباح طائلة في هذا الجزء من العالم، الذي تتوافر له جميع أشكال السياحة. كما أشار إلى حساسية السياحة للاعتبارات السياسية العسكرية والأمنية، وتأثر المنطقة بذلك، وأيضاً بالصعوبات الناجمة عن الحدود المغلقة.

وأشار دي شليت إلى أن هيئات السياحة في المنطقة تدرك أن مصيرها مشترك في هذا الموضوع، وأن الحدود الأردنية - الاسرائيلية ظلت طوال فترة النزاع مفتوحة أمام السياحة، وأن هيئات السياحة في مصر ولبنان مارست ضغطاً على حكوماتها لفتح حدودها مع اسرائيل لمرور السائحين. كما استطاعت أن تقنع حكوماتها برفع الحظر عن السائحين اليهود، وأن السياحة ستكون «القطب الموجب» لكل الاتصالات الشخصية والعلاقات التجارية والاقتصادية التي سوف تنمو في المنطقة، وستكون هي الدافع للتطور ونمو حياة طبيعية بين الدول المتجاورة. وأن لها دوراً مهماً في المحافظة على السلام نفسه، إذ ستكون من العوامل التي تؤدي لإحداث توازن في المصالح.

وتعرض جدعون شمشوني[18]، مدير المعهد الاسرائيلي لتخطيط وأبحاث السلام لشبكة المواصلات الاقليمية في حالة السلام، وذكر أن السلام بين اسرائيل والبلدان العربية سوف يفتح احتمالات كثيرة للتعاون الاقتصادي، وفي هذا الاطار تكمن أهمية بالغة لشبكة مواصلات اقليمية تخصص لخدمة الاحتياجات الاقتصادية الجديدة. فالموقع الجغرافي الذي تحتله اسرائيل، اضافة إلى المميزات الموجودة لديها من حيث المستوى التكنولوجي والاقتصادي وكفاءة قوة العمل، تمكّن من التطلع نحو تحويل اسرائيل إلى أحد المراكز الاقتصادية ومراكز المواصلات في المنطقة.

وهناك عدة مشروعات تنمية ممكنة مثل: تطوير ميناء حيفا، والاتصال البري مع الأردن عن طريق استئناف قطار الوادي، وتنمية ميناء اشدود وتوسيعه، وميناء آخر في المنطقة الواقعة جنوب اشدود، ووصل شبكة سكة حديد الأردن بموانىء اسرائيل، ووصل الأردن إلى خط الجبل ايلات، واصلاح خط السويس تل أبيب بيروت (خط سكة حديد).

ويشير شمشوني إلى عدة أدوار سوف تقوم بها اسرائيل في إطار الشبكة الاقليمية منها، علاقات مواصلات مباشرة مختلفة بين اسرائيل والبلدان العربية، مثل الطيران المنتظم مع مطارات المنطقة، والاتصال الفوري لسكة حديد اسرائيل بالشبكة اللبنانية، وعن طريقها بالشبكة الاقليمية، وفي مرحلة متأخرة

تحقيق ارتباط بالشبكة المصرية، وامكانات فورية لاتصالات برية مع بلدان المنطقة. ومنها كذلك علاقات مرور ضرورية للبلدان العربية: حيث تفتقر مصر لاستمرار بري مع البلدان العربية، ويعبر الممر الوحيد بينها وبين السعودية والأردن وسوريا ولبنان والدول التي تتاخمها عبر اسرائيل. ويمكن أن تقترح اسرائيل عدة ممرات للعبور، كما يمكن أن تمنح الأردن امكانية استخدام موانىء البحر الأحمر الاسرائيلية.

ب ـ من الدراسات المستقبلية إلى التخطيط

على أنه مع تزايد احتمالات التسوية، وبخاصة منذ زيارة الرئيس المصري السابق لاسرائيل، انشغلت مراكز الابحاث الاسرائيلية في الوزارات بعشرات من الدراسات التخطيطية حول علاقات إسرائيل بالوطن العربي، مع تركيز خاص بالطبع على مصر. فقامت وزارة المالية بتطوير بحوث افرايم ديبرت ـ المستشار الاقتصادي للوزارة ـ التي كان قد أعدها عام ١٩٧٠ عن النتائج والمشروعات المتوقعة للسلام، واهتم بنك اسرائيل بتطوير الأبحاث التي كان قد بدأها العيزر شيفر من قبل، كما أجريت في وزارات الصناعة والتجارة والسياحة والطاقة والزراعة وغيرها دراسات مماثلة. وبالمثل قامت الجامعات والمراكز العلمية بإعداد برامج بحثية متخصصة، مثل مشروع بحث التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، ولا تخلو جامعة من الجامعات الاسرائيلية من مثيل له. وتضم هذه البرامج موضوعات تفصيلية

عديدة تهتم بمستقبل علاقة اسرائيل بالمنطقة ككل، أو بواحدة من دولها، أو بإطار للتعاون داخل مجال محدّد مثل المياه أو الطاقة.

وبدأت الأفكار الجنينية التي سادت الدراسات المستقبلية تتحول إلى مشروعات شاملة، وتناقلت المصادر الاسرائيلية عشرات من نتائج الدراسات عن اطارات محتملة للتعاون بين اسرائيل والبلدان العربية. وتراوحت - في المجال التجاري - بين التبادل التجاري، إلى انشاء سوق مشتركة، وطرحت في النقل والمواصلات حلولاً تبادلية بين انشاء السكك الحديد إلى تعزيز الطرق البرية، إلى إنشاء الموانىء الاقليمية. وامتدت في المجال الصناعي إلى المجمعات الصناعية الكبرى، وطرقت مجالات التعدين والطاقة، وركّزت على المشروعات الاقليمية والاستغلال المشترك لمياه الأنهار. ولم تنس امكانات التعاون الذري في تحلية مياه البحار، واهتمت بإبراز الخبرة الاسرائيلية كشريك محتمل في تحسين الزراعة والانتاج الحيواني، واستصلاح الاراضي، وزراعة الصحراء. حتى هال بعض الباحثين[١٩] هذا الاندفاع الكبير، وبدأ البعض يحذّر من المبالغات وآثارها - وجرت مراجعات نقدية مهمة - لكن من الناحية العملية، كان يجري اختبار هذه المقترحات والمشروعات في المفاوضات الاسرائيلية - المصرية، وطرح بعضها - على ما يبدو فيه من مبالغة - طرحاً جدياً في اطار العلاقات المصرية - الاسرائيلية على نحو تزويد اسرائيل بمياه النيل[٢٠]، وجرى تطبيق جوانب اخرى في التعاون - غير المعلن - مع الأردن.

ومن بين مجمل المشروعات المطروحة على الساحة الاسرائيلية، اكتسب اثنان منها أهمية خاصة، وهما: مشروع مركز التنبوء التكنولوجي بجامعة تل ابيب، ومشروع التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ـ الذي يعرف أيضاً باسم «مشروع مارشال الخاص بشيمون بيريز» ـ حيث يرتبط احدهما باسم أحد كبار المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية، ويستعان بالآخر في شرح مخطط الاستثمار الاقليمي للمنطقة الذي تروج له اسرائيل.

(١) مشروع مركز الارصاد التكنولوجي ـ جامعة تل ابيب

بدأ العمل في هذا المشروع في عام ١٩٨١ بمركز التنبوءات التكنولوجية، المتفرع عن دائرة الاقتصاد بجامعة تل ابيب، التي يرئسها الأستاذ جدعون فيشلزون ولا يزال العمل مستمراً في المشروع. وقد بدأ العمل فيه بناء على دعوة من صندوق أرماند هامر للتعاون في الشرق الاوسط، لوضع مخطط لمشاريع من اجل التعاون الاقتصادي في المنطقة.

ويقول الأستاذ جدعون فيشلزون الذي كتب كراساً يلخص أسس المشاريع المقترحة، أن أحد المبادىء الأساسية في هذه المشاريع، أنه لن يكون مجدياً لأي من الدول التي تدخل التعاون الاقتصادي أن تخرج منه، لأن ذلك سيلحق بها ضرراً اقتصادياً فادحاً.

وتشمل قائمة المشروعات ما يلي(٢١):

- **في مجال الطاقة :** توحيد مصادر الطاقة الاسرائيلية والمصرية والأردنية واللبنانية، فتشتري اسرائيل الغاز الطبيعي من مصر، وتنقله إليها في خط أنابيب، ويقام معهد للطاقة الهيدرو- كهربائية المولّدة من نهر الليطاني في لبنان، وتحفر قناة مشتركة بين اسرائيل والأردن تربط البحر الأحمر والبحر الميت من اجل توليد الكهرباء بالطريقة الهيدرو- كهرمائية، ويتم مد خط انابيب نفط من الخليج الفارسي إلى الشرق الأوسط.

- **وفي مجال المواصلات :** إنشاء طريق بين مصر والأردن على أرض النقب، وإنشاء ميناء بحري عميق في غزة، والاتصال بالقطارات بين دول المنطقة.

- **وفي مجال الصناعة :** إقامة مصنع أسمنت في العريش، والسوق الاسرائيلية ليست في حاجة حالياً للأسمنت، ولكن إذا عادت نسبة حركة البناء في اسرائيل إلى ما كانت عليه في السبعينات، فسوف تحتاج اسرائيل إلى الأسمنت المصري. وفي مجال الأسمدة فباستطاعة اسرائيل أن تنقل لمصر البوتاس الذي تحتاج إليه، وتحصل على النتروجين غير الموجود في اسرائيل. وفي مجال النسيج، يتم التعاون بين الصناعات القطنية في مصر، والألياف الصناعية في اسرائيل، والاستفادة من القوى العاملة المصرية في الصناعات القائمة على العمل، مثل النسيج، ومن قدرة اسرائيل على دخول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة. وسوف تستفيد مصر أيضاً من الخبرة الاسرائيلية في

وضع خطوط الموضة والتشطيب والصباغة والطباعة.

- **وفي مجال المياه**: يقترح المشروع شق قناة مائية تخترق سيناء، وتسير بمياه نهر النيل شمالاً حتى لبنان، من خلال استخدام خط انابيب شركة «مكورت». وتبدأ القناة عند قناة السويس، وتمضي من هناك إلى قطاع غزة، ثم تدخل النقب عند نيريتسحاق. وكذلك إقامة مشروع اسرائيلي - اردني لاستغلال مياه نهر اليرموك، وإقامة شبكة سدود لرفع منسوب المياه وتحويلها لبحيرة طبريا، ومن هناك وبمساعدة قناة ومضخات، تحول إلى الأردن وإلى الضفة، وقيام تعاون في استغلال مياه نهر الأردن المنخفضة، واستغلال مياه نهر الليطاني لمصلحة الأردن.

(٢) مشروع التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط

أما مشروع التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط فهو ما يعرف باسم «مشروع مارشال الخاص بشيمون بيريز»[٢٢]. والمقصود هو مشروع للاستثمارات ينفذ على مدى عشرة أعوام بمبلغ اجمالي قدره ٣٠ مليار دولار، أي نحو ثلاثة مليارات دولار في العام. تقدم حكومات الدول المؤيدة للخطة نصفه، ويأتي نصفه الآخر من السوق الخاصة. مع تأكيد خاص على شبكة المصارف وشركات التأمين.

وتتوقع المصادر الاسرائيلية - طبقاً لهذا المشروع - أن تجمع ١٠ دول أوروبية نحو ١,٥ مليار دولار سنوياً، ويفترض أن يمول

هذا المبلغ نوعين من المشاريع : بعضها مشاريع قومية قد تعد حلاً نوعياً لمشكلات الدولة المستفيدة منها. والآخر مشاريع مشتركة لدول المنطقة. ويفترض أن تستفيد اسرائيل من هذا المبلغ بطريقتين: فائدة غير مباشرة من الاسهام في الاستقرار بحد ذاته، وفائدة من المشاريع الإقليمية. وسوف تؤلف الدول المؤيدة للمشروع هيئات تشرف على تخصيص الموارد والميزانيات، وسيتقدم جميع من لهم شأن بالمساعدة، سواء أكانوا حكومات قومية أم مستثمرين من القطاع الخاص، بطلباتهم للهيئات التي تقدم المساعدة، وسيحظون بالمساعدة اذا أثبتوا أن مشروعاتهم تساهم في الاستقرار السياسي.

وطبقاً للمصدر نفسه، فلن يكون هناك ثمة ارتباط بين مسار السلام والمشروع ـ باستثناء صلة عكسية ـ أي تحديد قاطع بأن المشروع لا يهدف تشكيل بديل لاتفاق السلام. وتقوم الفرضية المضمرة في أن المشروع سيشكل دافعاً إضافياً لمسار السلام. وقد أرسي على المعادلة البسيطة: المال يساوي الاستقرار الاقتصادي، الذي يساوي بدوره الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي. وهذا الاخير يدفع عملية السلام.

وكانت فكرة هذا المشروع قد عرضت، بعد اتفاق كامب ديفيد من جانب سياسيين ورجال أعمال وممولين، وجرى تداولها في عدد من الاجتماعات في الولايات المتحدة وفرنسا، حيث تناول الحديث «مشروع مارشال الشرق الأوسط»، وهي الفكرة التي يحاول شيمون بيريز إحياءها.

٣ ـ المضمون الثقافي للمشروع الاسرائيلي

يمثل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الاسرائيلية، وهو لدى البعض «أكثر إقناعاً وأكثر استقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح، ووضع جيش أجنبي، وأجهزة الانذار، وضمانات الدول الكبرى» وهو «العامل الحاسم على المدى البعيد». . فالصراع يوجد في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى الواقع . . المطلوب ببساطة هو نزع العداء من العقل العربي استكمالاً لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية. وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي والأمني[٢٣].

وهذه المهمة ـ في الفكر الاسرائيلي ـ ليست بالمهمة المستحيلة بل هي ممكنة. وسبق أن تحققت نماذج متعددة لها في المجتمع الدولي، فألمانيا وفرنسا اللتان خاضتا حروباً طويلة ومريرة قبل الحرب العالمية الثانية، ذاب العداء بينهما وأصبح مما لا يخطر على بال نشوب حرب جديدة بينهما. وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واليابان اللتان خاضتا حرباً شاملة في السنوات (١٩٤١ ـ ١٩٤٥)، واستخدمتا أكثر الوسائل تدميراً، أصبحتا حليفتين لا يخطر على بال قيام حرب بينهما، بل إن شعوب أوروبا التي تنافرت لمئات السنين، واستنزفت الحروب المدنية والقومية والايديولوجية الكثير من دماء ابنائها، وعاشت مخاوف عميقة من الجيران الأقوياء وسيطرتهم، برزت بشكل جديد وازدهرت واستطاعت أن تقضي على مشاعر العداء التي استشرت لقرون

طويلة بشكل حاسم، دون أن تطمس الخصائص الوطنية والثقافية التي تميز كل دولة. «فهل سنكون حكماء بقدر كافٍ ليكون لنا أيضاً مجتمع اقتصادي على أنقاض العداء في هذه المنطقة على الطراز الأوروبي وحدود سلمية مفتوحة للتجارة والفكر والمعرفة والتبادل الثقافي؟».

وفي الفكر الاسرائيلي، فإن هناك دائماً أرضية مشتركة للتعاون الثقافي يمكن البدء على أساسها، فإذا عجزت مشكلات الجغرافيا «الجيوبوليتكس» عن إيجاد أساس مشترك للتعاون، فإن التاريخ يمد اسرائيل بذخيرة كبيرة من تجارب التعاون تصلح لتأدية الغرض نفسه. وإذا عجز التناقض الايديولوجي عن إيجاد هذا الأساس المشترك للتبادل الثقافي، يكون هناك الأساس العملي «البراغماتي» للتعامل.

وكل «عقدة» لها حلها لدى الاسرائيليين، فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية، فإنه يمكن تغييرها لتشيع قيم السلام، وإذا عاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد يمكن تجاهلها والتركيز على الجوانب الايجابية. موقف الإسلام من اليهود أيضاً له حله، فإذا كانت «المفاهيم السلبية» تسود الدين الإسلامي يمكن إزالتها؛ وهم على استعداد لأن يتبادلوا هذه التغييرات فلا يقصرونها على الجانب العربي. فهم ينادون بتعديل مناهج التعليم في اسرائيل أيضاً لتعكس «قيم السلام»، ويطالبون بتنقية الآداب والتراث عندهم لإزالة المفاهيم السلبية.

كل شيء ممكن تغييره وتعديله، وكل شيء يجوز التفاهم

حوله، لكن الشيء الوحيد غير الممكن وغير الجائز هو «عدم تقبل العرب للأساس الايديولوجي الصهيوني للدولة الاسرائيلية»، فإنه يعد تهديداً وشيكاً لإسرائيل، ولا يشفع للعرب أن يقبلوا الوجود الاقليمي لدولة اسرائيل والاعتراف بشرعيته، وأن يقبلوا التبادل السلمي والانتقال الحر للسلع والأفراد والأفكار مع هذا الكيان الاقليمي. ويطالب الاسرائيليون أن يتقبل العرب الأساس الصهيوني لدولتهم، ويرون في إعراضهم على تقبل هذا الأساس الايديولوجي إفراغاً لهم من الشرعية وتهديداً وشيكاً لهم.

وهذا المضمون الثقافي للسلام في مفهوم المفكرين والمخططين الاسرائيليين، ليس مجرد تلاعب بالألفاظ على نحو ما كان يفعله بيغن عندما كان يقول: كل شيء قابل للتفاوض إلا تدمير دولة اسرائيل. ثم يدرج تحت بند تدمير اسرائيل «خمسة لاءات» تشمل كل ما يتعين التفاوض حوله. ولا هو تزيّد في إملاء الشروط، على نحو ما يفعل شامير الآن. واقع الأمر أنه هو جوهر المشكلة، وهو أيضاً جوهر رسالة التطبيع الثقافي بين إسرائيل والعرب، وهو الهدف النهائي لتعديل برامج التعليم والتبادل العلمي والثقافي، بل وتحريف الفكر الاسلامي.

فالصهيونية ليست مجرد سند الشرعية «للقومية اليهودية» التي «استردت أرضها» بعد ألفي عام من الشتات، وليست مجرد صك ملكية «أرض بلا شعب» للشعب الذي لم يكن له أرض لبناء «أمة اسرائيل»، إنما هي في المقام الأول رخصة التوسع وطموحات

الغد، ومستند الشرعية لأعمال العنف والإبادة الجماعية ومنهج القهر العنصري، بها تجد اسرائيل المسوغ والمبرر والذريعة لضم القدس والمرتفعات السورية، وترفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبها تعبث بجغرافية المنطقة كل يوم، فهذه «حدود آمنة»، وهذه «حدود تاريخية»، وتلك «حدود يمكن الدفاع عنها»، وهذا «نطاق أمن»، وهنا «أرض مشى فيها الأسباط الاثنا عشر»، وهنا «أرض تقع في قلب التاريخ العبري».. إلى آخر هذه المصكوكات الدموية. وبغيرها يمكن أن تتلوث ثياب وضمائر بني اسرائيل من حمامات الدم في دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا.

وهذه المفاهيم ليست مجرد تعبير عن جناح متطرف في الفكر الاسرائيلي، ولكنها مفاهيم ينعقد حولها الاجماع الفكري في اسرائيل ويلتف حولها المخططون والمنفذون، قامت بتنظيرها مراكز بحوث علمية وهيئات اكاديمية، وتدور حول النقاط التالية:

- ضرورة فتح الحدود أمام حركة الناس وتبادل المعلومات والثقافة والعلوم، وأن تكون هناك صلة إنسانية وطبيعية وتلقائية.

- ضرورة مراجعة البرامج الدراسية في الجانبين مراجعة شاملة، وفحص ما يدرس في مصر عن اسرائيل، وما يدرس في اسرائيل عن مصر والعرب. وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية، وإضافة المواد الجديدة المرغوب في تدريسها.

- دراسة البرامج المتبادلة في وسائل الاعلام وعلى الأخص

الاذاعة والتلفزيون، وأن يسمح كل جانب للآخر بأن يذيع في وسائل إعلامه برامج ثقافية عن وثائقه وتاريخه.

- تغيير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر لما لذلك من تأثير تربوي وتعليمي على الجيل، وبخاصة إذا ما تداخلا مع التغييرات في البرامج الإذاعية.

- ضرورة إزالة المفاهيم السلبية في الايديولوجية القومية العربية والاسلامية تجاه اسرائيل.

واتساقاً مع اهتمام اسرائيل بالمضمون الثقافي في استراتيجيتها للتطبيع، انشغلت المراكز العلمية الاسرائيلية ببحث هذا الجانب وتعميقه والتهيئة له. ومن مظاهر ذلك، أقامت جامعة تل أبيب مشروعاً للسلام أنشىء من قبل الوصول إلى اتفاقية السلام مع مصر، أداره في بادىء الأمر الأستاذ افيفي آفين ثم تولاه الأستاذ ديفيد هورن. وقد نشط هذا المركز في إجراء الاتصالات الشخصية بين أساتذة جامعة تل أبيب والمثقفين المصريين. كما أنشىء كرسي أستاذية لتاريخ مصر واسرائيل في جامعة تل أبيب، خصص لتاريخ مصر وعلاقتها بإسرائيل. كما تبارى المفكرون والباحثون الاسرائيليون في إجراء الدراسات والحوار، وعقد الندوات حول مجالات التعاون الثقافي بين اسرائيل والعرب.

واتساقاً مع هذا الاهتمام أيضاً، كان العنصر الثقافي واحداً من العناصر الأساسية للمفاوضات بين اسرائيل ومصر، وتم تضمينه

في اتفاقية الاطار بكامب ديفيد جنباً إلى جنب مع ترتيبات الأمن، وفض المقاطعة، وفتح الأسواق المصرية أمام المنتوجات الاسرائيلية. ثم جرى تأكيده وتحديد خطوات المفاوضات بشأنه في معاهدة السلام وملحقاتها، وحرص المسؤولون الاسرائيليون على أن تكون «اللهجة الصهيونية» واضحة في نصوص الاتفاقات. فالشعب الفلسطيني هو «عرب أرض اسرائيل»، والضفة الغربية هي «يهودا والسامرة». . . إلخ. كما حرصوا على أن تكون هذه اللهجة بارزة في مفاوضاتهم، وغالباً ما جرت الاستعانة بنصوص توراتية في مفاوضات الحكم الذاتي، وإحصاء عدد المرات التي ورد فيها ذكر القدس في الكتاب المقدس.

أ ـ محاور الهجوم الفكري الصهيوني

اتخذ الهجوم الفكري الصهيوني تجاه الوطن العربي عدة محاور متمايزة، يمكن إجمالها في ثلاثة محاور أو مستويات رئيسية: يتجه الأول إلى محاولة تصفية مصادر أو منابع العداء في الفكر السياسي العربي، ومحاولة تفتيت الطابع «السلبي» السائد في الايديولوجيات السائدة في المنطقة تجاه اسرائيل والصهيونية؛ بينما يتجه المحور الثاني لخلق قاعدة فكرية للتواصل مع بعض القوى الفكرية والسياسية القائمة في الوطن العربي؛ ويتجه المحور الثالث لمحاولة خلق قاعدة ارتكاز لتحالف محتمل مع الاقليات الدينية والعرقية في الوطن العربي.

وقبل أن نعرض بشيء من التفصيل لملامح الهجوم الفكري

الصهيوني تجاه الوطن العربي، نود أن نشير إلى أن حركة الفكر الصهيوني على هذه المحاور ليست وليدة الظروف الراهنة، بل كانت جزءاً جوهرياً من النشاط الصهيوني تجاه المنطقة من قبل إعلان إسرائيل، وتم توظيف بعض أفكارها حيناً في محاولة لاقناع الوطن العربي بقبول الوطن القومي لليهود في فلسطين، كما تم استخدام بعضها أحياناً في الصراع السياسي والثقافي حول جمع التأييد الدولي بعد قيام اسرائيل، ثم تم تطويرها وبلورتها في إطار مفاهيم اسرائيل التطبيعية.

(١) المحور الأول: مواجهة مصادر العداء في الفكر السياسي العربي

(أ) الإسلام

يشغل الإسلام حيزاً مهماً من اهتمامات الفكر الصهيوني كمصدر للعداء للصهيونية واسرائيل وفي تقدير أهميته في ميزان الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويُنظر للإسلام في الفكر السياسي لاسرائيل على أنه يغذي الصراع من أربعة أبواب: الأول،أنه مصدر من مصادر كراهية اليهود، حيث يحفل القران والتراث الإسلامي بالصور السلبية عن اليهود، ويستغل العرب العامل الديني لتثبيت هذه الكراهية، مما يؤدي إلى ما يسمونه «باللاسامية العربية»؛ والثاني، أن تأسيس اسرائيل يناقض الفكر الإسلامي الذي اعتاد أن يتعامل مع اليهود كأقلية وأهل ذمة. وأن هناك قاعدة إسلامية تدعو إلى رفض الصلح مع اسرائيل على أساس أن فلسطين جزء

من دار الإسلام. والقاعدة الإسلامية تمنع الصلح على أي أرض حكمها المسلمون ثم استولى عليها غير المسلمين بعد ذلك؛ والثالث، أن الإسلام يربط المسلمين بالقضية الفلسطينية ورموزها بترديده المستمر لقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى؛ والرابع، مدلول الجهاد في الإسلام كمصدر من مصادر تعبئة المسلمين ضد اسرائيل والصهيونية والدعوة إلى حرب مقدسة، ومصدر لحشد الأمة الإسلامية خارج الوطن العربي ضد اسرائيل.

هذه الأفكار وغيرها تتردد بشكل نمطي في كتابات العديد من المستشرقين الصهاينة، ونذكر منهم: يهوشافاط هاركابي[٢٤]، شموئيل موريه[٢٥]، يهوشع بوارت، شيمون شامير[٢٦] وألوف هارايفن[٢٧]، وغيرهم. وترتبط بتفسيرات شائهة ومغرضة للفكر الإسلامي. وقد تعددت اجتهادات المفكرين الاسرائيليين النظرية في حل هذه «المعضلة»، البعض راهن على عوامل التغيير الذاتي في المجتمع الإسلامي والعربي، والبعض ينظر للمسألة في إطار معالجة الاطار الايديولوجي للموقف العربي ككل، ويرى معالجتها في إطار ثقافي شامل ومن خلال برامج مركبة لتفتيت المفاهيم السلبية، والبعض ركّز على ضرورة إكساب السلام «مضموناً عقائدياً»، بمعنى ألا تقتصر إقامة السلام بين العرب وإسرائيل على الأساس العملي «البراغماتي»، بل ضرورة أن تتقبل البلدان العربية اسرائيل بمضمونها الصهيوني.

وقد لا يتسع المجال لمناقشة كل هذه التفاصيل النظرية، لكن

الثابت أن الممارسة الاسرائيلية تجاه الإسلام حظيت باهتمام وقدر كبير من النشاطات المنظمة، سواء في طرح الصياغات النظرية المقابلة للطرح العربي ـ الإسلامي، أم في محاولة الاقتراب المنهجي المنظم من القضية، والثابت أيضاً أن اسرائيل اعتبرت الشعب العربي في المناطق المحتلة نموذجاً اختبارياً. فقد اختبرت العديد من المقولات النظرية التي تطرحها، فقامت بعمليات قمع منهجي ضد الفكر الإسلامي، وحرمت تلاوة بعض الآيات القرآنية التي تتعرض بنقد لليهود، كما اعتبرت أن مسألة ضم القدس عقب غزو عام ١٩٦٧ اختبار لفكرة الجهاد الإسلامي، وناقشت بتوسع دور هذه الفكرة في العمليات الفدائية الانتحارية. وقد ضاعفت اسرائيل من اهتمامها بهذه القضية في أعقاب زيارة السادات لإسرائيل، وعززت من دراستها للمفاهيم الإسلامية والأفكار والجماعات والاتجاهات. وطبقاً لأحد الباحثين[٢٨]، فقد أصدرت مراكز البحوث الاسرائيلية العديد من الدراسات حول هذه الموضوعات، منها بحث عن «أثر الفكر الإسلامي في الصراع ضد الصهيونية»، وهو رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة تل أبيب، ومنها «أثر الإسلام في السياسات الافريقية في الماضي والحاضر»، من إصدار وحدة بحوث افريقيا بمعهد ترومان لأبحاث السلام بالجامعة العبرية، ومنها «دور الإسلام كعنصر من عناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، من إصدار وحدة الشرق الأوسط بالمعهد نفسه، ومنها «الأخوان المسلمون والاتجاهات الراديكالية في مواقفهم الحالية»، وصدر عن مركز

شيلواح التابع لجامعة تل أبيب.

والمشكلة هنا ليست في تبيان فساد المنهج الصهيوني أو مغالطاته تجاه الإسلام، فالإسلام عاش أربعة عشر قرناً وسط حملات المستشرقين والمشككين، كما سبق وتعرض لحملات تزييف متعمدة من جانب اليهود أنفسهم فيما يعرف باسم الاسرائيليات. وسيظل ـ طالما هو عقيدة حية تحرك سواعد الرجال وهممهم، وتؤثر في المصالح المادية لأمم ومجتمعات ـ عرضة لمثل هذا الهجوم. لكن المشكلة هنا أننا لسنا بصدد تصورات فكرية محضة، وإنما نحن بصدد مخططات للنفاذ والتأثير، مخططات تبوّب الإسلام ـ بالفكر ـ في عوامل الصراع، وتصوغ بالتطبيع مطالب التعديل والتغيير والتبديل في معتقداتنا.

وقد أخذ المخطط الاسرائيلي تجاه «القضية الإسلامية» في الممارسة أنماطاً متعددة، بدت في توجيه جهد مركّز لتأسيس علاقات مع جامعة الأزهر، وإجراء حوار ديني على المستوى الشعبي. ويشار في هذا الصدد إلى مؤتمر التوحيد في الأديان الثلاثة الذي عقد في مدينة القدس في ١٢/ ١٠/ ١٩٧٩، وشارك فيه من الجانب المصري د. حسين فوزي بدعوة من معهد اسبن الأمريكي للدراسات الإنسانية، ومؤتمرات وحدة الأديان التي عقد أحدها في دير سانت كاترين في شتاء عام ١٩٨٤ في سيناء، وضم يهوداً ومسيحيين ومسلمين «لأداء صلاة مشتركة من كل الأديان»، ومؤتمرات النساء المقدسيات، وهي سلسلة مؤتمرات قامت بها ما

يسمى «منظمة النساء المقدسيات» التي أسست عام ١٩٧٩ في ظروف كامب ديفيد، بهدف «توثيق السلام بين مصر واسرائيل من خلال الحوار الثقافي بين المسيحيين والمسلمين واليهود في الدولتين وممثل هذه الأديان في أمريكا الشمالية»، وقد عقدت هذه المنظمة العديد من الندوات، منها اثنتان في القاهرة، وندوة التقارب بين الشريعتين اليهودية والإسلامية التي عقدها المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة فور تأسيسه عام ١٩٨٢، والمحاضرات التي نظمها المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة.

كما أخذ هذا المخطط أيضاً شكل شعارات ورموز، كان أبرزها مشروع مجمع الأديان الذي حاول الرئيس المصري السابق تأسيسه في سيناء، وكان يهدف ـ كما هو معروف ـ إلى إقامة مجمع يضم مسجداً إسلامياً، وكنيسة مسيحية، ومعبداً يهودياً في سيناء. وقد تبناه السادات بحماس بالغ، وروّج له منظرو فلسفة التطبيع، واشترك في تصميم المشروع ثلاثة من المهندسين: أحدهم مصري ـ مسلم، والثاني فرنسي ـ مسيحي، والثالث يهودي ـ اسرائيلي. والمؤكد أن الفكرة لم تكن «رمزاً لوحدة المصير الإنساني»، أو «تجسيداً لمفهوم الإيمان لدى جميع المؤمنين بالأديان الثلاثة» كما كان يردد الرئيس السادات، وإنما كانت رمزاً لخلط المفاهيم والعقائد. وسرعان ما ظهر على الساحة من يبشر «بأن الإسلام هو الإيمان بالله فحسب؛ وأن اليهود مسلمون»[٢٩]، وظهرت كتب في الأسواق المصرية مطبوعة في حيفا وتدعو إلى المذهب

القادياني، كما ظهرت فكرة الصلاة المشتركة في سيناء. والذي يتتبع الشهادات الحية التي أوردها حازم هاشم(٣٠) عن هذه الصلاة المشتركة، يذهل من حجم التدليس ومحاولة تمييع المعتقدات.

ولم تقتصر الجهود الاسرائيلية والصهيونية على مواجهة الفكرة الإسلامية فحسب، بل اتجهت إلى مواجهة التنظيمات الإسلامية في مصر ـ الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ـ ويلمس المتتبع للإعلام الاسرائيلي نغمة تخويف مستمرة من دور هذه التنظيمات ورغبتها في تحقيق ثورة خمينية، أو على الأقل طبعة منقحة منها، والتأكيد على دور التنظيمات الأصولية في عرقلة السلام والتطبيع. ويفترض الأخوان المسلمون في مصر، أن اسرائيل والولايات المتحدة هما أحد مصادر القمع المنهجي الذي يتعرضون له بانتظام في مصر.

(ب) العروبة والقومية العربية

حظي الفكر القومي العربي باهتمام مماثل لذلك الذي حظي به الفكر الإسلامي. ومنذ البداية كان الطرح الاسرائيلي يحاول أن يتجاوز التناقض بين القومية العربية والصهيونية، ودارت كتابات العديد من المفكرين الصهاينة حول أن الحركة الصهيونية حركة قومية مماثلة للحركة القومية العربية، عانت من الاحتلال البريطاني مثلما عانت القومية العربية، وكافحت من أجل الاستقلال على نحو ما فعلت القومية العربية. وأن التناقض الذي

فرضته الظروف على الحركتين بالاحتكاك في فلسطين هو تناقض يمكن حله.

كما اتجهت الحركة الصهيونية منذ البداية أيضاً لبلورة صياغات نظرية مقابلة لأطروحات الفكر القومي العربي. ففي مقابل أطروحة الفكر القومي العربي بعروبة المنطقة وأن اسرائيل جسم غريب فيها، طرحت اسرائيل نظرية الدوائر الثلاث للشرق الأوسط. فالشرق الأوسط طبقاً لاسرائيل «يشتمل على ثلاث دوائر مركزية من الدول تعرف بأنها القلب والمحيط والاطار الخارجي، مع تركيب متغير وسمات بنيوية (تركيبية) تكوينية متغيرة»، وكان المستهدف أن يخلق «مبدأ المحيط» (Periphery Doctorine) أو الهامش الصورة، سواء في المنطقة أم في العالم، بأن الشرق الأوسط ليس عربياً أو إسلامياً خالصاً، بل منطقة متعددة الأديان والأعراق والثقافات والقوميات. وقد كان مبتكر هذا الرأي «روفيد شيلواح» وهو من خبراء وزارة الخارجية، بينما خلع عليه بن غوريون أهمية ودلالة سياسية واكتسب مكانة نظرية شبه رسمية، وعمّقه ابا ايبان وألبسه درجة عالية من الوضوح.

وقد وصف بن غوريون الشرق الأوسط بأنه «ليس منطقة عربية خالصة، بل على النقيض من ذلك، فإن أغلبية سكانه ليسوا عرباً. فالأتراك والايرانيون واليهود - (دون أن نأخذ في الاعتبار الأكراد والأقليات غير العربية في الدول العربية) - أكثر عدداً من العرب في الشرق الأوسط، وأنه لمن اليسير، من خلال الاتصالات مع عرب القطاع الخارجي في المنطقة، أن نحقق صداقة مع شعوب القطاع الداخلي وهم جيراننا المباشرون»[٣١]. أما أبا

ايبان وهو من أنصار هذا المفهوم، فقد شرحه في دراسة شاملة عن المنطقة وسكانها على النحو التالي: «من الحيوي أن نذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليسا شيئين متساويين أو متطابقين. والشرق الأوسط ـ كما جرى تعريفه في الممارسة العامة للأمم المتحدة ـ يسكنه حوالى ٦٠ مليون عربي إذا أخذنا اللغة كأساس، ٧٥ مليوناً من غير العرب. وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وايران عبر اسرائيل إلى أثيوبيا، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح صفة اللا عرب الغالبة على المنطقة. وبينما يجب اعطاء الاحترام الكامل لحقوق الدول العربية، فإنه يبقى صحيحاً أن الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا في الحاضر، ولا يمكن أن يكون في المستقبل، ملكاً خالصاً للعرب. والحقيقة الدفينة والخطيرة بالنسبة للشرق الاوسط لا يمكن العثور عليها في كلمة «الوحدة» ولكن في الكلمتين الأكبر «التنوع»، و «التسامح»، ليست هناك قومية عربية فحسب. . وليس هناك إسلام فحسب. (وفي النهاية) فإن دول منطقتنا ليس لها نفس نمط الاهتمام في علاقاتها الدولية»[٣٢].

وينظر الاسرائيليون إلى الناصريين كأحد عناصر المعارضة الرئيسية للسلام مع اسرائيل والتطبيع معها. «فبالنسبة للناصريين، فإن جمال عبد الناصر كان بطل التحرر لمصر، الذي شن نضالاً عظيماً ضد الامبريالية ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن أيضاً في العالم الآسيوي ـ الافريقي. وفي هذا النضال ضد الامبريالية نظر لاسرائيل كنتاج للغرب، وبالتالي لا يمكن قبولها. ويصور الناصريون النزاع مع اسرائيل كنزاع مصيري، وكنضال لا يمكن حسمه بالحلول الوسط. وقد اتهموا السادات بخيانة تراث عبد الناصر، ومُثل ثورة تموز/ يوليو، فعبد الناصر ما كان يمكن أن يوافق على السلام والتطبيع مع اسرائيل».

فهل يدخل في باب الصدفة أن يحرم الناصريون من حق

التنظيم ـ دون كثير غيرهم ـ في الساحة السياسية المصرية؟ على أي حال، فإن لجنة الأحزاب في مصر لم تقدم أسباباً أخرى كثيرة خلاف ذلك للاعتراض على تأسيس حزب الناصريين، واستندت في رفضها لهذا الحزب إلى سببين رئيسيين: معارضة الحزب لاتفاقية السلام، وتشابه برنامجه مع برامج أحزاب أخرى. وكلا السببين فنّدته محكمة القضاء الإداري التي رأت أنه ليس هناك في اتفاقية السلام ما يكسبها قداسة تحظر نقدها، وأنه ليس في تشابه البرامج ما يمنع من تشكيل حزب سياسي. بيد أنه كان من المتعيّن الطعن في دستورية القوانين الراهنة أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو اجراء يستغرق البتّ فيه دهراً.

(ج) الفكر الماركسي

لا يعرب الصهاينة عن مخاوف من الفكر الماركسي في ذاته، ولكن مشكلتهم مع القوى الماركسية العربية، وموقف الأخيرين من السلام والتطبيع. وفي رأي الاسرائيليين أن بعض اليسار العربي كان من الطلائع التي نادت بالسلام مع اسرائيل، وأن التعبير الأول عن الاستعداد للوفاق مع الدولة الاسرائيلية كان كتاباً لأحد الماركسيين المصريين في مطلع السبعينات. ويفسر الاسرائيليون مقاومة الماركسيين العرب للسلام مع اسرائيل والتطبيع معها باعتباره جزءاً من صفقة أمريكية، وأنه تم اعداده في «كامب ديفيد»، وأنه جزءاً من محاولات الولايات المتحدة فرض ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط، ومن ثم هو شيء لا يستطيع

اليسار «بتوجهه الشديد نحو موسكو» أن يتقبله. كما أن السلام ينظر إليه كجزء من السياسات الكلية للسادات والتي تتضمن التوجه إلى الولايات المتحدة، وبرامج الانفتاح الاقتصادي. وهو «بالنسبة لهم مرتبط بالامبريالية الخارجية والرأسمالية المحلية، وبالتالي يتعارض مع المبادىء الأساسية للماركسية ـ أو إن شئت القول لمعتقدات اليسار المصري»(٣٣).

والثابت أن الفكر الماركسي والماركسيين العرب، كانوا أحد الأهداف الرئيسية المتوخاة لحركة الصهيونية العالمية واسرائيل، كأحد مداخل تأسيس علاقات مع الوطن العربي. وكانت الأفكار الرئيسية التي طرحت في هذا الشأن هي فكرة وحدة الطبقات العاملة، وهي فكرة تضع الطبقة العاملة اليهودية ـ على كف واحد ـ مع الحركة العاملة العربية في مواجهة الطبقات المستغلة في الجانبين وفي مواجهة الاستعمار الغربي. وكذلك للدور الذي لعبه اليهود في بناء الفكر الماركسي، وفي بناء التنظيمات الماركسية في بعض البلدان العربية.

أما آليات العمل الاسرائيلي في الاقتراب من اليسار العربي ـ فقد كانت من قبل ومن بعد التطبيع ـ تتلخص في العبارة القصيرة «اليد اليسرى لليسار». على أنه إذا كانت بعض عناصر اليسار العربي، وبخاصة الفلسطيني والمصري، قد قبلت مبدأ الحوار لأسباب لديها في إطار فكرة تعزيز معسكر السلام في اسرائيل، وإثارة الجدل حول قضية السلام داخل الكيان الصهيوني، فإن القوى الرئيسية لليسار العربي تعارض هذا الحوار وتعد ركيزة

رئيسية للمقاطعة ورفض التطبيع في المنطقة.

(٢) المحور الثاني: خلق مجالات للتواصل مع بعض التيارات السياسية والفكرية

على هذا المستوى أو المحور، اتجه الخطاب الرئيسي لعدد من القوى السياسية والفكرية القائمة في المنطقة، وتشعبت المقولات والمفاهيم التي تبثها الأجهزة الاسرائيلية. ففي سبيل مد الجسور للقوى الليبرالية، طرحت اسرائيل نفسها كواجهة ديمقراطية في المنطقة في مواجهة الدكتاتورية والحكم الشمولي والشيوعي، والقول بأن السلام يدعم ويعزز الديمقراطية، بينما يستغل العداء لاسرائيل، والحرب معها لمصادرة الحريات الديمقراطية، وتوجيه الأنظار إلى صراع خارجي مفتعل بدلاً من حل المعضلات الداخلية. وفي مواجهة القوى التكنوقراطية، طرحت فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي، وتوجيه الموارد للخدمات والانتاج بدلاً من إهدارها في الحرب التي تجلب الدمار إلى المنطقة. وكما لاحظنا في عرض المشروع الاقتصادي الاسرائيلي، فقد أسهب في عرض المنافع الاقتصادية، وطاقات المنطقة، وفرص النمو والازدهار والاستثمار والتكامل، كمصادر ضرورية لنبذ الخلافات والتعاون. وفي مواجهة الأكاديميين والصحفيين والمهنيين، كان الاسرائيليون يطرحون فكرة التنافس الحضاري والمهني لإثراء القيم، وتعميق الحس الإنساني في المنطقة.

وعلى أرضية هذه المفاهيم، اتخذت الحركة الصهيونية والاسرائيلية العديد من الجهود للاقتراب من القوى المختلفة في المنطقة العربية وفي مصر في أعقاب التطبيع. وشهدت مصر أقطاب الفكر الاسرائيلي والصهيوني يجولون المؤسسات العلمية والأكاديمية والتربوية، وشهدت علماء اسرائيل يجادلون في المؤتمرات في فروع العلم والمعرفة المختلفة، ومحاولة تأسيس حوار متجدد على كل المستويات، فالبرلمانيون الاسرائيليون يتبادلون الزيارات مع البرلمانيين المصريين والمغاربة، والأحزاب الاسرائيلية تتبادل الزيارات مع الأحزاب الحاكمة، وحزب الأحرار الاسرائيلي يدعو حزب الأحرار المصري، والشباب الاسرائيلي يتبادل الزيارات مع الشباب المصري، والفنانون الاسرائيليون يقيمون المعارض في مصر ويدعون نظراءهم لإقامة المعارض في إسرائيل، والصحفيون المصريون يزورون اسرائيل، ورجال القانون، والأطباء، ورجال الأعمال... إلخ.

(٣) المحور الثالث: محاولة خلق قاعدة ارتكاز لتحالف محتمل مع الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة

من أخطر نشاطات اسرائيل التطبيعية الثقافية، تلك التي اتجهت بها نحو الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة. وقد بدأت اسرائيل نشاطاتها في هذا الاتجاه مبكراً كمحاولة لاختراق الأمة العربية. وكان بديهياً أن تمد أول جسورها للأقليات اليهودية في المنطقة بالزعم نفسه الذي تدّعيه من أنها دولة كل اليهود، وأنها الأرض

التي حررها بعض اليهود من أجل كل اليهود. وتسبّب ذلك في واحدة من المشكلات الكبرى في المنطقة العربية في أعقاب قيام اسرائيل، كما كان أيضاً واحداً من الجسور الكبرى التي استخدمتها اسرائيل في مد جسورها التطبيعية لبعض البلدان العربية التي احتفظت بجاليات يهودية مؤثرة مثل المغرب.

وبالمثل اتجهت الفكرة الصهيونية لمخاطبة الأخوة المسيحيين على أساس أن الديانة المسيحية هي امتداد طبيعي للديانة اليهودية، وقد اختلف الخطاب السياسي ـ الثقافي الموجّه إلى المسيحيين العرب من قطر إلى آخر في المنطقة العربية، في إطار تقدير اسرائيل لمدى انصهار هذه الأقلية أو تلك في النسيج الوطني، وتقديرها للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأقلية أو تلك. ففي الخطاب السياسي ـ الثقافي الموجه للموارنة في لبنان، طرحت اسرائيل نفسها كحليف محتمل يستطيع أن يقدم المساندة والحماية من مخاطر القومية العربية، ومواجهة الائتلاف الإسلامي والفلسطيني والنفوذ السوري، وإذا كانت هذه الأفكار لم تجد تجاوباً في البداية في إطار المكاسب التي حققها الموارنة بصيغة التعايش اللبنانية، فقد وجدت مثل هذا التجاوب منذ منتصف السبعينات تقريباً مع بعض الأحزاب السياسية المارونية، وأقسام من الجيش اللبناني على نحو ما سيرد تفصيلاً. بينما كان الخطاب السياسي ـ الثقافي مختلفاً تجاه الأقباط المصريين ـ الذين لم تختلف رؤيتهم عن رؤية باقي الشعب المصري ـ بل وقاد زعيمهم

الروحي الأنبا شنوده حركة المقاطعة للحج إلى القدس، ليس بسبب دير السلطان فقط، ولكن أيضاً للأسباب الوطنية نفسها التي يعترض عليها المصريون جميعاً.

وقد اتجهت اسرائيل بخطاب سياسي ـ ثقافي مماثل إلى الشيعة في لبنان، وكانت ترى في الشيعة في الجنوب اللبناني مستودعاً للتعاون والتحالف المحتمل في مواجهة الفلسطينيين. ويحصي الاسرائيليون هذا الاحتمال من بين خسائرهم الكثيرة في لبنان.

الدروز كذلك كانوا هدفاً للخطاب السياسي ـ الثقافي الاسرائيلي. ومنذ البداية أيضاً حظيت الطائفة الدرزية في فلسطين المحتلة بمعاملة تفضيلية، وصرح لهم بالانخراط في سلك الجيش، وكما سوف يتبين من دراسة علاقة اسرائيل التطبيعية في المنطقة، فقد اتجهت لمحاولة استيعاب دروز الهضبة السورية المحتلة، ولجأت لتكرار الوسيلة نفسها في لبنان.

أما الأقليات العرقية في المنطقة، فقد طرحت اسرائيل نفسها حليفاً للحركة السياسية في جنوب السودان في مواجهة «الاستعباد العنصري الشمالي العربي ـ الإسلامي»، وأقامت علاقات وثيقة مع منظمة انيانيا في الستينات، وقدمت التدريب والتسليح لرجال حرب العصابات الجنوبيين.

ثانياً: التطبيع في ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة تجاه المنطقة

بقدر ما يبدو «التطبيع» ـ في ذاته ـ هدفاً من أهداف الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة في العمل نحو تحقيق أهداف اسرائيل في المنطقة، فإنه يعد أيضاً أداة من أدواتها في العمل، ويتكامل مع أدوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية، فإذا كانت الحركة الصهيونية واسرائيل قد عملتا على تحقيق أهدافهما في المنطقة خلال نصف القرن الماضي، من خلال العمل العسكري في الأساس، بدءاً من فرض الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، إلى إعلان الاستقلال، إلى توسيع الحدود ومد نطاق الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، فإن العمل العسكري ـ مهما كانت طاقاته وقدراته ـ يظل عاجزاً عن تحقيق بعض الأهداف الحيوية للحركة الصهيونية. فهو عاجز مثلاً عن تحقيق ادماج اسرائيل في المنطقة، وعاجز عن تلبية احتياجاتها المتطورة لمصادر المياه، بعد أن شارفت على استغلال الحد الأقصى لمواردها وموارد الأراضي المحتلة، كما أنه عاجز عن تلبية احتياجات النمو للاقتصاد الاسرائيلي المتطور. وهذا ما تتكفل به الاستراتيجية الاسرائيلية للتطبيع.

فالاقتصاد الاسرائيلي يتميز بعدة سمات تجعل من ادماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد. فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة، يعتمد اعتماداً

متنامياً على الخارج. فتعداد اسـرائيل الضئيـل لا يشكل قـاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الأمثل. وهذا يعني بالضرورة، أن الانتاج «ليس اقتصادياً» بالتعبير الفني، ويقتضي تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات وإعانتها على نحو ما يحدث في الصناعة مثلاً، التي بلغت الاعانات فيها للمشروعات الصناعية أكثـر من ٤٠ بالمـائة من قيمـة ناتـج هذا القطاع. وعلى ذلك، يصبح البحث عن «مجال حيـوي» خارج حدود الدولة، لكي يفرض لها السوق والعمق الاقتصادي الملائم «مسألة حياة أو موت في المدى الطويل»[٣٤].

ومساحة اسرائيل الضئيلة أيضاً، والتي يقع نصفها تقريباً في المنطقة القاحلة في صحراء النقب، تجعل الموارد الزراعية في اسرائيل محدودة. وتخلع على المياه مركزاً محورياً في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، كما تنعكس على تنوع الموارد الطبيعية وتجعل المتاح منها محدوداً أيضاً. وبالمثل موارد الطاقة، إذ يمثل إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي أقل من ١ بالمائة من استهلاكها السنوي، وقد انعكس ذلك على الصناعة في اسرائيل. ويدفـع ضيق الرقعة وفقر موارد الاقتصاد الاسرائيلي للبحث عن بدائل خارج الحدود. ومن هنا تكون النزعة التـوسعية احـدى النتائـج الموضوعية لطبيعة الاقتصاد الاسرائيلي[٣٥].

وانقطاع صلة اسرائيل بمحيطها الجغرافي يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة، فتجارة اسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من

صادراتها، وأقل من ١,٠ بالمائة من وارداتها، بينما تـزيد هـذه النسب عن ٦٦ بالمائة، ٧٥ بالمائة على التوالي بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التي يحققها التبادل التجاري، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية في «المحيط القريب»، أي في منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت المقاطعة العربية للكيان الصهيوني منذ نشأته حائلاً دون تحقق هذا الهدف، ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لاصرار اسرائيل على تطبيع العلاقات مع العرب، بعقد معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩[٣٦].

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الأعباء الأمنية العالية نتيجة استمرار حالة الحرب، والتي يقدرها البعض بنحو ربع الدخل القومي، أصبحت تمثل عبئاً خانقاً للاقتصاد الاسرائيلي، وتزايد تأثيرها مع سلسلة الأزمات المتتالية التي تعرّض لها الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات الأخيرة، وبخاصة العجز في ميزان المدفوعات. ويرصد بعض الاقتصاديين الاسرائيليين[٣٧] أربعة عناصر أساسية تترتب على تحقيق السلام: أولها التوفير في النفقات الأمنية، وثانيها التجارة المباشرة مع دول المنطقة، وثالثها السياحة، ورابعها المشروعات المشتركة، فضلاً عن عدد من الاسهامات غير المباشرة للسلام، مثل تخفيف المقاطعة التي سوف تؤدي بشكل خاص إلى مبيعات اسرائيلية أكثر أهمية في المنطقة، والأهم من ذلك في اليابان والدول الإسلامية الكبرى. فضلاً عن امكان اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات التي

تستطيع أن تجلب معها العلوم والأسواق، وتقلّص الوقت وتزيد من وتيرة تطور الاقتصاد.

فإذا انتقلنا من هذا التعميم إلى التخصيص، وأخذنا مشكلة المياه على سبيل المثال، فقد تفيد في التعرف على هذا البعد. فالثابت لدى الباحثين الاسرائيليين والعرب أيضاً أن اسرائيل تعاني من مشكلات مزمنة في مسألة توفير المياه، لا تؤثر على مشروعات التوسع الاستيطاني فحسب، بل ويمكن أن تؤثر أيضاً على معدلات الانماء الزراعي في المساحات القائمة في ظل الأزمات المائية المتكررة. وآخر هذه الأزمات لم تكن بعيدة، فقد وقعت عام ١٩٨٦، ووصل منسوب المياه في بحيرة طبريا إلى مستوى متدنٍ لم يسبق له مثيل، وتعرضت مصادر المياه الأخرى لوضع صعب بسبب نقص المياه الجوفية الناتج عن قلة الأمطار، كما ازداد خطر زيادة الملوحة في الآبار بسبب الضخ الزائد، وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد في مياه الشرب، كما تضررت مساحة ٣٥٠ ألف دونم ـ من أصل مليون دونم ـ مزروعة بالحبوب بسبب الجفاف، كما أصيب محصول القطن بضربة كبيرة أيضاً، وتقلصت زراعته بمقدار ٢٠٠ ألف دونم.

وتحدثت المصادر الاسرائيلية عن خطة جديدة لوزارة الزراعة، تقوم على تقليص كميات المياه المخصصة للزراعة بحدود ١٦٠ مليون م٣ عن مخصصات العام السابق، كما تحدثت عن اجراءات طويلة الأمد تقوم على استكمال وتطوير المياه المستعملة

لاستخدامها في الزراعة، كبديل للمياه العذبة، وإن كان الانتهاء من هذا المشروع لن يتحقق قبل عام ٢٠٠٠.

وقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية أن عام ١٩٨٦ هو «عام جدب». وفي أعقاب ذلك، بادرت الجهات المسؤولة باتخاذ بعض الاجراءات لمواجهة نقص المياه، وعقد اجتماع بين ممثلي وزارة الزراعة وشركة المياه «مكورث»، تقرر فيه إيقاف ري مساحة ٢٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية، كما قررت وزارة الزراعة أنه قد أصبح من الضروري تقليص استهلاك المياه بنسبة ١٠ بالمائة، لمواجهة العجز في مرفق المياه والبالغ ١,٥ مليون متر مكعب(٣٨).

كما ذكر مدير شركة «مكورث» في لقاء له مع مراسلي الصحف الاسرائيلية للشؤون الزراعية، أنه سيجري تقليص بعض مشروعات الزراعة التي تستهلك الماء كالقطن والمشاتل وبعض فروع تربية الحيوان، وأنه ينبغي الانتهاء من المرحلة الثالثة والأخيرة من تنفيذ مشروع مياه المجاري المخصصة لسقاية النباتات في سبيل مواجهة أزمة المياه. ونقلت المصادر الصحفية تصريحات عن وزير الزراعة اريه تمحكين، ومفوض المياه تسميح يشاي جاء فيها: «نحن الآن نستخدم آخر قطرات الماء الموجودة لدينا».

ولا يستبعد بعض الباحثين العرب أن تكون هناك مبالغات في تصوير أبعاد هذه الأزمة كمسوغ لأطماع عدوانية تستهدف الاستيلاء على مزيد من المياه العربية في جنوب لبنان (مياه

الليطاني والحاصباني ونبع الوزاني) ومياه نهر اليرموك والأردن، ولدعم مطالب اسرائيل بتحويل جزء من مياه نهر النيل مروراً بصحراء سيناء(٣٩).

وقد يكون هذا التحليل وارداً، ولكن الثابت أن المشكلة برمتها مشكلة جوهرية، وأنها آخذة في التفاقم. وطبقاً لبحث قام به مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة ـ بتمويل من قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع الامريكية ـ فإنه «حتى نهاية القرن الحالي ستستنفد دول الشرق الأوسط وبخاصة الأردن واسرائيل، احتياطياتهما المائية ما لم تعملا على تغيير سياساتهما المائية الحالية، وفي هذه الحالة ستصبح المياه محوراً للصراعات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة، وبصفة خاصة بين العرب واسرائيل. فالعلاقات المائية بينهما تشكل مباراة صفرية، فأي مكسب لأحد الطرفين يعد خسارة للطرف الآخر»(٤٠).

وقد ظهرت تطلعات الصهيونية للمياه العربية من قبل قيام دولة اسرائيل. وطوال عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ كانت الحركة الصهيونية، والانكليز المناصرون لها، يدافعون عن فكرة الوحدة الدائمة لفلسطين «الشرقية» و «الغربية». وقد اقترحت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعبارات أكثر تحديداً أن تتضمن حدودها لأسباب تاريخية واقتصادية وجغرافية «في الشمال نهر الليطاني، وبانياس بالقرب من منابع نهر الأردن وشمالها». كما أكد وايزمان مطالب الحركة الصهيونية في ضم أراضي لبنان حتى نهر الليطاني في مؤتمر باريس عام ١٩٢٠.

بيد أن وجهات نظر الدول العظمى كانت تفرض تسوية إقليمية

أقل سخاء لاسرائيل في ذلك الوقت. وأذعنت بريطانيا لإلحاح فرنسا بأن تظل مياه الأردن الأعلى (الحاصباني وبانياس) واليرموك والليطاني ضمن حدود لبنان وسوريا الواقعتين تحت السيطرة الفرنسية في ذلك الوقت، وتم توقيع اتفاقية انكليزية ـ فرنسية بشأن الحدود في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠، وضعت حداً مؤقتاً لأطماع الحركة الصهيونية في زيادة رقعتها المأمولة على حساب لبنان، لكنها لم تحبط مساعيها للحصول على نصيب من مياه الليطاني، وظهر ذلك بوضوح في تقرير أعدته لجنة من مهندسين يهود من شركة مياه فلسطين، (وهي شركة صهيونية حصلت عام ١٩٢٦ من حكومة الانتداب على امتياز مطلق مدته ٧٠ عاماً لاستخدام مياه نهري الأردن واليرموك لتوليد القوى االكهرمائية)، وبعض مهندسي شركة لبنانية برئاسة ألبرت نكاشي، حيث خلصت الدراسة المشتركة إلى أنه لا يمكن استخدام سوى سبع كمية مياه الليطاني استخداماً فعالاً في لبنان، ويمكن تحويل الكمية الباقية للانتفاع في وادي الأردن.

وفي العام التالي، ظهرت مقترحات و. س. لودر ميلك، ويقضي مشروعه بإنشاء «وكالة كبرى لوادي الأردن» لري الأراضي القاحلة لوادي الأردن على جانبي النهر، وانتاج الطاقة الكهربائية عند المنحدر العميق للنهر، وجلب المياه من البحر المتوسط لإنتاج الكهرباء، وتعويض النقص في مياه البحر الميت نتيجة تحويل مياه نهر الأردن العذبة، ولنقل فائض المياه الناجم عن التحويل إلى

صحراء النقب، وذلك من أجل زيادة قدرة اسرائيل على استيعاب المهاجرين اليهود بحوالى ٤ ملايين مهاجر، إضافة إلى عدد سكانها القائم آنذاك(٤١).

وقد تجسدت رؤية لودر ميلك في الدراسات التي أعدها مستشارون آخرون للوكالة اليهودية، وعلى رأسهم ج. ب هايز، وج. ل سافيدج. وقد بسط مشروع هايز الذي نشر عشية إعلان قيام اسرائيل ثماني مراحل لتحقيق إنشاء وكالة وادي الأردن المخطط لتنفيذ ري ثلث إجمالي مساحة الأراضي المقترحة دون تعاون مع البلدان العربية المجاورة، وإن جاءت تقديرات هايز وسافيدج أكثر حذراً من تقديرات لودر ميلك. وقد استمر التخطيط للري واستخدام القوى الكهربائية بعد حرب عام ١٩٤٨، وانخرطت اسرائيل في منازعات مع سوريا في عام ١٩٥١ إزاء محاولة تنفيذ أحد المشروعات في مخطط هايز، وهو تجفيف مستنقعات الحولة، التي كانت آنذاك في المنطقة الاسرائيلية ـ السورية المنزوعة السلاح، ثم في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ عندما حاولت اسرائيل تحويل الأردن الأعلى عند جسر بنات يعقوب.

ثم تجددت جهود اسرائيل مرة أخرى عام ١٩٥٣ لاستغلال نهر الليطاني، على اثر تقديم جونستون المبعوث الشخصي للرئيس أيزنهاور في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣، لمشروعه الشامل لتنمية موارد مياه نهر الأردن على أساس إقليمي. وحاولت اسرائيل أن تضمّن هذا المشروع استغلال مياه الليطاني، وقدمت مشروعاً

بديلاً في ربيع عام ١٩٥٤ يعرف باسم مشروع كوتون، يُدخِل نهر الليطاني في المشروع مع تعديلات أخرى. غير أن محاولاتها باءت بالفشل، كما اصطدمت مشروعات جونستون المعدّلة بالرفض العربي.

واعتباراً من شباط/ فبراير ١٩٥٦، تبّنت هيئة التخطيط الوطني الاسرائيلي مشروعاً للسنوات العشر، يتضمن المشروعات الاسرائيلية السابقة، ويركّز بصفة خاصة على مشروع لنقل المياه لتحويل ٥٠٠ مليون م٣ من الأردن الأعلى ونقلها بواسطة خزان بيت نوفا، ثم بواسطة أنبوب رئيسي إلى النقب الشمالي بهدف مضاعفة موارد المياه لاسرائيل خلال عشر سنوات، لزيادة مساحة أراضيها التي يمكن زراعتها إلى ثلاثة أضعاف المساحة القائمة، وزيادة قدرتها على استيعاب السكان المقدر وصولهم إلى ٣ ملايين نسمة عام ١٩٦٦.

ورغم المشروعات العربية لإعاقة المشروع الاسرائيلي اعتباراً من عام ١٩٥٩، إلا أنها ظلت حبراً على ورق، بينما واصلت اسرائيل تنفيذ مخططها. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، بدأ تدفق المياه من وادي الأردن إلى الأجزاء الأخرى في اسرائيل ثم إلى النقب في آخر الأمر، وبدأ المشروع الاسرائيلي بتدفق ١٥٠ ـ ١٨٠ مليون م٣ سنوياً حتى وصل إلى الحد الأقصى المخصص له وهو ٣٢٠ مليون م٣ عام ١٩٧٠.

وبعد عدوان عام ١٩٦٧، اتجهت اسرائيل إلى استغلال مياه

الضفة الغربية، وبالغت في استغلالها، وجارت على حقوق الشعب الفلسطيني في هذه المياه.

وتم وضع السياسات المالية وخطط التطوير لبنية أساسية لاستيطان يهودي سريع النمو، ومزج مصادر المياه في الضفة الغربية بالمصادر الاسرائيلية. وفي عام ١٩٨٢، تم اعداد خطة للاستفادة من المصادر المائية المحلية لخدمة تطوير الاستيطان اليهودي لنظام اندماجي.

وسمحت الخطة المتخذة للمستوطنين، الذين يشكلون ٢ ـ ٣ بالمائة من سكان الضفة الغربية بـ ٢٠ بالمائة من استهلاك المياه. وتم حظر الضخ العميق على الفلسطينيين لأغراض الزراعة بواسطة السلطات الاسرائيلية، وأثر ذلك تأثيراً بالغاً على أوضاع الفلسطينيين. وفي باردالا وعين البيضة ـ على سبيل المثال ـ فإن الضخ من طلمبة أعماق اسرائيلية مقاس ٢٤ بوصة تضخ ١٦٠٠ متر مكعب مياه في الساعة، تسببت في جفاف ٦ من بين ٨ آبار محلية، وواجهت كل الينابيع الطبيعية في منطقة (Al Auja) في وادي الأردن، المشكلة نفسها عندما تم ضخ بئر اسرائيلية عميقة. وهاتان المنطقتان هما منطقتا انتاج الخضروات الرئيسية في الضفة الغربية، وقد تسببت ندرة المياه في تخفيض المساحات المزروعة، وبطالة العديدين، وتم تشغيل بعضهم في المزارع اليهودية المزدهرة المجاورة[٤٢].

وبعد مبادرة السادات ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧،

طـالب مدير هيئة تخطيط المياه الاقليمية بضرورة شراء اسرائيل لمليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً. وتشمل مقترحاته نقل المياه عبر انفاق أسفل قناة السويس بالتنسيق مع المشروع المصري لري سيناء بمياه النيل. ووفقاً لهذا المشروع، يتم تحويل ٨٥٠ مليون متر مكعب لمشروعات الري في النقب، ويحول ١٥٠ مليون متر مكعب للري بقطاع غزة. ويرى الخبراء الاسرائيليون أن هـذا المشروع يمثل أفضل المشروعات لتأمين احتياجات اسرائيل من المياه بمقارنة تكلفته بمشروعات تحلية مياه البحر، كما أنه أفضل من حيث ضمان التدفق وحـل مشكلات التخزين التي تعترض المشـروعات الأخـرى المقترحـة للتعاون مـع الأردن بشأن ميـاه اليرموك، أو مع لبنان بخصوص مياه الليطاني.

وكما هو معروف، فقد أعلن الرئيس المصري السابق أنور السادات أثناء زيارته لحيفا، أنه يعتزم توصيل مياه النيل التي تروي سيناء إلى صحراء النقب في إطار التعاون مع اسرائيل. وأشار إلى أن هناك في الواقع إمكانات أخرى كثيرة، وأوضح أن ذلـك قد يحدث بعد عام ١٩٨٠ عندما يتم الانتهاء من إنشـاء «السحارة» تحت قناة السويس.

وقد أثار هذا التعهد ضجة كبيرة في الرأي العام المصري وبين دول حوض النيل، وبخاصة في أثيوبيا والسودان، وبينما بـذلت الخارجية المصرية جهوداً هائلة لطمأنة هذه الدول والتخفيف من أثر هذا التعهد، بادر الرئيس المصري مرة أخرى بتعهد جديد بنقل

مياه النيل إلى القدس فيما سمي بمشروع «زمزم الجديدة»، لتكون «في متناول المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى، وكمساهمة من الشعب المصري تأييداً لمبادرة السلام».

ومع تصاعد رد فعل المعارضة المصرية والدولية لهذه التصريحات الفجة، ألقى د. مصطفى خليل - رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت - بياناً في مجلس الشعب في جلسة ١٧/ ١/ ١٩٨٠ أنكر فيه أن مصر تفكر في هذا الموضوع. وأكد أن مياه النيل لن تروي إلا الأرض المصرية، كما أدلى بحديث إلى مجلة «الحوادث» اللبنانية - نشرته الصحف المصرية - أكد فيه أيضاً تفهمه وتفهم السادات لكل مخاطر المشروع، كما فسّر تصريحات السادات بقوله: «عندما يكلم (السادات) الرأي العام، ويقول أنا مستعد أعمل كذا، فهو يعني إظهار النية الحسنة، ولا يعني أن هناك مشروعاً قد وضع وأخذ طريقه للتنفيذ». لكن لا إنكار د. مصطفى خليل، ولا تفسيراته ظلا مجديين لفترة طويلة في إخفاء الحقيقة، إذ سرعان ما كشف الرئيس السادات في الرسائل المتبادلة بينه وبين مناحم بيغن - نشرت في ١٦/ ٨/ ١٩٨٠ - وتلك المتبادلة بينه وبين الحسن الثاني ملك المغرب عن الكثير من حقائق هذه القضية الخطيرة.

وتبين هذه الرسائل أن موضوع توصيل مياه النيل لاسرائيل لم يكن مجرد كلام موجه إلى الرأي العام كما زعم د. مصطفى خليل، وإنما كان عرضاً رسمياً من الجانب المصري في المفاوضات، وأنه نوقش أكثر من مرة في محادثات أسوان في

كانون الثاني / يناير ١٩٧٩، وفي العريش في أيار/ مايو ١٩٧٩. كما توضح رسالة السادات إلى الملك الحسن أنه لم ينفرد برأيه في هذا العرض، بل إنه بحثه وقلّبه من جميع جوانبه مع نائب الرئيس، ورئيس الوزراء، ووفد المفاوضات المصري(٤٣).

وتشير بعض المصادر أنه اعتباراً من عام ١٩٧٨، وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودي لجنوب لبنان المعروف باسم الحزام الأمني، شرعت في تنفيذ تطلعاتها تجاه نهر الليطاني، وحفرت الخنادق اللازمة لنقل مياه الليطاني إلى اسرائيل، وأقامت محطات مياه عند جسر الخردلي لتحويل مياه الليطاني إلى المجرى الجديد(٤٤).

بينما تفيد مصادر أخرى أن اسرائيل شرعت في تنفيذ مشروعها للحصول على جزء من مياه الليطاني قبل الغزو الأخير بحوالى شهرين، وأن العمل كان يتم تحت سمع وبصر قوات الطوارىء الدولية، التي أخذت بعد ذلك تتعلل بأن أفرادها لم يستطيعوا رصد الجهود الاسرائيلية، لأن أعمال الحفر ومد الأنابيب كانت تجري في منطقة تتعذر فيها الرؤية بسبب كثافة الأشجار(٤٥).

وتنظر اسرائيل بحساسية بالغة لأي مشروعات تنمية واستثمار مائي في المنطقة، ومن ذلك نظرتها لمشروع اليرموك الأعلى السوري، الذي يهدف إلى تخزين المياه التي تتدفق إلى نهر اليرموك، والتي تصب في نهر الأردن، وترى أن إنجاز هذا

المشروع نهائياً في عام ٢٠٠٠ لن يؤثر في هضبة الجولان فحسب، بل في شبكة العلاقات في مثلث سوريا الأردن واسرائيل.

وعبّر زئيف شيف عن قلق اسرائيل هذا في مقال له في صحيفة «هآرتس» في ٣/ ٧/ ١٩٨٧. أشار زئيف شيف إلى أن صور الأقمار الصناعية الأمريكية، كشفت قبل أربع سنوات عن نشاط سوري متشعب لحفريات جنوب هضبة الجولان، استنتج الأمريكيون من خلالها أن المشروع السوري من شأنه أن يعرّض مصادر نهر الأردن للخطر. وقد حذّروا عمّان وبدأوا نشاطاً دبلوماسياً. وبدأ الأردنيون من جانبهم يستوضحون، وعرضوا التنسيق مع السوريين، على أساس أن سحب مياه اليرموك سيشكل ضربة قاسية لقطاع المياه عندهم، لكن دمشق واصلت نشاطها دون أن تراعي ذلك. ويخلص شيف إلى أن المشكلة هي مشكلة الأردن بالدرجة الأولى، ولكنها تمس مصالح اسرائيل المباشرة وغير المباشرة أيضاً، إذا إنه قد يخل بميزان المياه الاقليمي، ومن شأنه أن يسبّب زعزعة في الأردن، لأنه ليس مشروعاً اقليمياً ويتم من جانب واحد لا يراعي الآخرين. وعندما ينتهي المشروع عام ٢٠٠٠، سوف تتكبد اسرائيل ـ حسب تقدير بعض الخبراء ـ خسارة تتراوح بين ٢ بالمائة، ٣ بالمائة من مياهها، كما أنه سيزيد من اعتماد الأردن على سوريا، ويوفر للسوريين وسيلة ضغط هائلة على الأردن، وتضطر الأخيرة زيادة مراعاة

علاقاتها مع سوريا، مما يؤثر بصورة غير مباشرة على علاقاتها مع اسرائيل[٤٦].

ثالثاً: التطبيع استراتيجية امريكية

بالتوازي مع الأبعاد الخاصة بإسرائيل، فإن التطبيع يمثل الخيار الأمريكي للمعادلة الخاصة بالوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، بعد سلسلة التحديات التي واجهها هذا النفوذ خلال ربع القرن الأخير في إطار ملاءماته بين تدعيم وجود اسرائيل وتعزيز نفوذه في المنطقة العربية.

وربما يكون من نافلة القول أن نتحدث عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط. والأهمية التي تمثلها هذه المنطقة للولايات المتحدة في إطار سياستها الدولية، والدور المركزي لإسرائيل في هذه الاستراتيجية، فليس ثمة ظاهرة شغلت الفكر السياسي العربي قدر هذه القضية خلال ربع القرن الأخير، ولكن الاشكالية هنا هي كيف يفسر الأمريكيون هذه الظاهرة، وكيف يقرأها الفكر السياسي العربي؟

ليس أفضل من مناسبة تجمع بين وزير خارجية أمريكا و «اللوبي» الصهيوني لتجيب عن مثل هذا التساؤل. و «اللوبي» الصهيوني، كما هو معروف، هو اللجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة، والمناسبة التي نشير إليها هنا محاضرة ألقاها وزير

الخارجية الأمريكي جورج شولتز، أمام المؤتمر السنوي للجنة وموضوعها: «الولايات المتحدة واسرائيل. شركاء من أجل السلام والحرية»[٤٧] فماذا يقول شولتز؟

تحدث الوزير الأمريكي طويلاً عن القيم والمثل التي تسترشد بها الولايات المتحدة والتزاماتها بالسلم والأمن الدوليين. لكي ينتقل إلى بيان كيف يعتمد تحقيق هذه المثل والقيم والمسؤوليات في العالم على علاقة امريكا باسرائيل. وذكر «أن الأهداف التي يشاركنا فيها شعب اسرائيل ـ الحرية والسلام ـ لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن أمريكا واسرائيل قويتين.. ومن ثم كان التزامنا، ودائماً سيكون، بمساعدة اسرائيل لحماية نفسها في مواجهة أي ائتلاف من معتدين محتملين، وهذا أيضاً ما ينبغي أن يكون واضحاً للعالم.. «اننا في حلف دائم، وراسخ وغير قابل للفصم مع دولة اسرائيل»».

وأضاف الوزير الأمريكي: في كل عام نقدم مساعدات أمنية لاسرائيل أكثر من أي دولة أخرى. وتعد هذه المعونة من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها. ليس من أجل اسرائيل فقط، ولكن من أجل أمننا بالمثل.. إن الأمريكيين يعلمون أنه ليس لدينا أصدقاء يمكن الاعتماد عليهم في العالم أكثر من الاسرائيليين.

واستطرد الوزير الأمريكي: «إن مصالحنا المشتركة تزودنا بفرصة، وحاجة للعمل معاً في قضايا مختلفة». إننا نواجه على سبيل المثال التهديد المشترك المفروض من جانب الاتحاد السوفياتي. وفضلاً عن إنكار حقوق الإنسان في الداخل (والإشارة هنا لحقوق اليهود-

في الاتحاد السوفياتي)، يصر الاتحاد السوفياتي على تقويض المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة واسرائيل. . وفي الشرق الأوسط واصل الاتحاد السوفياتي وأصدقاؤه الراديكاليون جهودهم لعرقلة السلام وتهديد من يتطلعون إليه. ومدوا نفوذهم من خلال قدرتهم على التزويد بالسلاح وعبر الارهابيين الذين يساندونهم ويوجهونهم، وتستطيع الولايات المتحدة واسرائيل أن تعملا معاً لتأكيد فشل هذه المحاولات.

إن القوة العسكرية قد منعت الهزيمة في ميدان القتال، ولكن الأمن الحقيقي والسلام يأتيان فقط عندما تحصل اسرائيل على قبول واعتراف جيرانها. وهذا هو السبب، أننا حتى عندما نساعد القدرة الدفاعية لإسرائيل نفسها، فإن الأسبقية العليا لجهودنا في الشرق الأوسط هي إشاعة السلام بين العرب والاسرائيليين من خلال المفاوضات.

وأضاف الوزير الأمريكي أن التزاماً قوياً، ومرئياً ودائماً لإسرائيل يتيح أفضل أمل للسلام، ويظهر تاريخ النزاع العربي - الاسرائيلي، بغير سؤال، أن تحركاً في عملية السلام يأتي فقط عندما لا يكون هناك شك في التزامنا بإسرائيل. ويأتي فقط عندما لا يخالج، أي فرد في الوطن العربي، أو في أي مكان اخر أي وهم عن الحقيقة المركزية بأن المساندة الأمريكية لاسرائيل لا يمكن أن تضعف، وأنه ليس هناك خيارات عسكرية، وليس هناك خيارات ارهابية. إن الممر الوحيد للتقدم والعدل والسلام في الشرق الأوسط، هو المفاوضات المباشرة.

وذكر شولتز أن الطريق مفتوح للتقدم، وأن مبادرة الرئيس ريغان في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، تظل أفضل طريقة واعدة للحل، وأن سياسة الولايات المتحدة سوف تستمر مسترشدة بستة مبادىء وهي: التطلع إلى سلام دائم يحترم التطلعات المشروعة لكل الأطراف، ومعارضة العنف والتحديات الراديكالية للسلام والأمن، وعدم تغيير سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، فلا اعتراف أو تفاوض مع أي مجموعة تعتنق الحل من خلال العنف، أو ترفض قبول القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨)، أو الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وتأكيد أن الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام حقيقي ودائم إنما تتم عبر مفاوضات مباشرة بين البلدان العربية واسرائيل، وأن الولايات المتحدة سوف تساند التسوية المبنية على المفاوضات، والتي من خلالها يستطيع الشعب الفلسطيني تحقيق حقوقه المشروعة، ومتطلباته العادلة، ولن تساند تأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا ضمها أو احتلالها الدائم من جانب اسرائيل، وأخيراً، سوف تصر دائماً على حق اسرائيل في البقاء في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وكما قال الرئيس ريغان في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، «في الحدود السابقة على عام ١٩٦٧، كانت اسرائيل في أضيق نقاطها تصل بالكاد إلى عشرة أميال، وعاش الجزء الأكبر من شعبها في مدى مدفعية جيوش عربية معادية، ولن أسأل اسرائيل أن تعيش على هذا النحو ثانية». إن الولايات المتحدة تقف بثبات خلف هذا الالتزام.

هذا هو التفسير الأمريكي للظاهرة الاسرائيلية في السياسة

الأمريكية، «حلف دائم وراسخ وغير قابل للفصم» بين البلدين، تعد تكلفته «أفضل استثمار للمصالح الأمريكية». يواجه العرب الراديكاليين والوجود السوفياتي، يضرب عرض الحائط بكل ثوابت الموقف العربي: فلا عودة لحدود عام ١٩٦٧، ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا مفاوضات معها، ولا دولة فلسطينية، وعلى العرب أن يتخلوا عن الاتحاد السوفياتي، وأن يتقدموا باتجاه وحيد لا بديل عنه، وبغير شروط مسبقة، وبغير أي ضمانات، وهو المفاوضات المباشرة. وبغض النظر عن الشق الخاص بالمثل والقيم التي تتقاسمها الولايات المتحدة واسرائيل! فإن أسوأ ما في تفسير الوزير الأمريكي للظاهرة الاسرائيلية في السياسة الأمريكية أنه صادق. والاشكالية هنا هي في قراءة الفكر السياسي العربي لهذه الظاهرة.

والواضح أن الفكر السياسي العربي انتهى إلى تحليل هذه الظاهرة بشكلين مختلفين، يرتبان حلين متباينين يكادان يكونان مسؤولين عن كل تشعب الفكر العربي تجاه الولايات المتحدة واسرائيل والتحالف القائم بينهما، بل وأيضاً تجاه كثير من قضايا المنطقة.

أحد هذين الفهمين يرى المشكلة على قاعدة انحياز الولايات المتحدة لاسرائيل بفعل اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة، وما ترتب على ذلك من تعقيدات في العلاقات العربية ـ الأمريكية. والحل من وجهة نظر أصحاب هذا الرأي يأتي من

موازنة هذا اللوبي الصهيوني بتأثير عربي يعيد تصحيح المفاهيم الأمريكية إزاء النزاع والسياسة الأمريكية تجاه التسوية، ويساعد على اقناع امريكا بتبني حل متوازن يحقق المصالح العربية.

أما الفهم الثاني لهذه الظاهرة فيرى أن الولايات المتحدة هي التي توظف الدور الاسرائيلي في خدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والحل من وجهة نظر هذا الفريق يأتي بموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة بعلاقات سوفياتية لتحقيق التكافؤ في موازين القوى، ومن ثم الوصول إلى حلول متوازنة تحقق المصالح العربية.

وبين هذين الفهمين للظاهرة الاسرائيلية في الاستراتيجية الأمريكية، تعددت رؤى الفكر العربي بتعدد ألوان الطيف. وبالطبع، لم تكن هذه المفاهيم بعيدة عن المعتقدات الايديولوجية والثقافة السائدة، ولم تكن منفصلة عن البنى السياسية ـ الاجتماعية القائمة والمصالح الاقتصادية المتطورة. ومن ناحيتها، شجعت الولايات المتحدة المفهوم الأول، وخرجت تفسيرات الرؤساء الأمريكيين بضرورة مراعاة ناخبيهم من اليهود الأمريكيين . . . الخ، كما وظّفت نفوذها في المنطقة منذ البداية باتجاه تسوية تحقق ضمان وجود اسرائيل، وفرض الأمر الواقع، ومرت الجهود الأمريكية في هذا الشأن بثلاث مراحل:

ـ المرحلة السابقة على عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وخلالها، انخرطت الولايات المتحدة في سلسلة أنشطة تحاول

اجتذاب البلدان العربية إلى تسوية، وفي هذا الاطار جرت محاولات اجتذاب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إلى مثل هذه التسوية، والمحاولات الفاشلة لترتيب لقاء بينه وبين بن غوريون، وطرح مشروعات مساعدات طموحة مثل خطة «الفا» التي كشفت تفاصيلها وثائق الخارجية الأمريكية التي أفرج عنها قريباً(٤٨). ومشروعات تنمية المصادر المائية في المنطقة. . . الخ.

وتأتي المرحلة الثانية بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث عزفت الولايات المتحدة عن التقدم على طريق التسوية بعد أن أصبحت اسرائيل في موقع القوة الهائلة، وفي هذه المرحلة مضت الجهود الأمريكية عبر سلسلة قنوات استكشافية مثل «الاتصالات الثنائية» مع الاتحاد السوفياتي، و«الرباعية» مع الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا. ولم تتحرك بجهد حقيقي إلا بعد تعديل مصر لميزان القوى بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، ونشوب حرب الاستنزاف، إذ قدمت الولايات المتحدة مشروع روجرز الشهير الذي سرعان ما تآكل بغياب الزعيم الراحل، وتولي الرئيس السادات وتجديده المستمر لوقف إطلاق النار. وبداية طرحه للحلول الجزئية.

وتأتي المرحلة الثالثة بعد حرب عام ١٩٧٣، إذ انجذبت الولايات المتحدة بشدة لمفاجأة الأداء العسكري للجيوش العربية، ومخاطر الجمود السياسي على أمن اسرائيل، وتعاظم الثروة العربية، والأخطر من ذلك كله مخاطر التضامن العربي. وشرعت الولايات المتحدة في التحرك على كل الدروب.

أحد هذه الدروب كان توظيف النفوذ الأمريكي لتحقيق التسوية الأمريكية في المنطقة. وعبر سلسلة جولات كيسنجر المكوكية، تعمقت الحلول الأمريكية «خطوة خطوة»، وتعمقت العلاقات المصرية ـ الأمريكية والنفوذ الأمريكي في المنطقة خطوات بعيدة المدى. وتمت ترقية الدور الأمريكي من «عامل مساعد» إلى «شريك كامل»، وانتهت الاستراتيجية الأمريكية بالسادات في القدس، ويدور الشريك الكامل في اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام في واشنطن عام ١٩٧٩، وتكريس التطبيع ليس بعد الانسحاب فقط، ولكن في وجود قوات احتلال اسرائيلية على أرض مصر، وبتأسيس وجود عسكري أمريكي على أرض سيناء، في إطار ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات، كما انتهت الاستراتيجية الأمريكية إلى الدور نفسه في لبنان بتحقيق اتفاقية ١٧ أيار/ مايو الفاشلة عام ١٩٨٣.

لم تكن هذه العمليات السياسية منبتة الصلة عن عمليات تأثير ثقافية وايديولوجية واسعة المدى، تبنتها الولايات المتحدة منذ وقت طويل، تستهدف الفهم العربي للنزاع وتقويض أسسه التقليدية، وبث مفاهيم جديدة تناسب التطورات المستهدفة، وظفت فيها الولايات المتحدة خبرتها في تطبيع علاقاتها مع دول المحور المنهزمة في الحرب العالمية الثانية، والتقدم العلمي، والإعلام الأمريكي الطاغي، ووظفت فيها المساعدات المادية المحتملة.

١ ـ شبكة أبحاث الشرق الأوسط :
أداة للسيطرة والتطبيع

تعد شبكة أبحاث الشرق الأوسط واحدة من أهم أدوات العمل الأمريكي تجاه المنطقة، وقد بدأ اهتمام الولايات المتحدة بإجراء دراسات عن المنطقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ارتباط وثيق ببداية مطامعها فيها كقوة عظمى. وقد عرضت مجلة «مشروع الشرق الأوسط للبحث» (MERIP)، دراسة نقدية مهمة لبيتر جونسون وجوديث تاكر[٤٩] لهذه الشبكة ودورها في المنطقة. وترصد الدراسة كيف انعكست طبيعة الاهتمامات الأمريكية تجاه المنطقة على طبيعة الدراسات التي تشرف عليها الولايات المتحدة إزاءها. وتتحلق نقطة التحول هذه عند عام ١٩٥٨، الذي شهد صدور قانون الدفاع القومي الأمريكي في التعليم، والذي يوفر التمويل لأبحاث الشرق الأوسط باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن الأمريكي. وشهدت هذه الفترة إنشاء معاهد الأمن القومي في أبرز الجامعات الأمريكية وتجنيد المثقفين لخدمة الاستراتيجية الجديدة، وتركيز نشاطهم في هذا الاتجاه تركيزاً مباشراً.

وتتعرض الدراسة لأهم المؤسسات الأمريكية المعنية بالدراسات الميدانية الإقليمية في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها مؤسسة فورد، ودورها الحيوي في هذا الاتجاه وتغييرها لنمط وأهداف أعمالها من مرحلة لأخرى وفقاً للمتطلبات المتغيرة للسياسة الأمريكية، وتركيزها في السبعينات على التغييرات

الاجتماعية في الشرق الأوسط، والصراع بين التيارات الحديثة والسلفية على أساس الافتراض بأن التغيير في المنطقة محتوم، وأن من شأن دراسة مقومات هذا التغيير والتنبوء به، مساعدة صناع السياسة الأمريكية على التحكم في مساره وتوجيهه لخدمة مصالحها والقضاء أولاً بأول على العناصر التي تهدد السيطرة الأمريكية.

ثم تتابع الدراسة الهيئات الرئيسية التي تشكل القيادة المركزية لشبكة أبحاث الشرق الأوسط، التي تتولى عمليات التنسيق والتخطيط وتحديد الأسبقيات وتبويب المعلومات التي تخرج بها الشبكة واعدادها للاستخدام، ويأتي في مقدمتها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (SSRC)، ولجنة الشرقين الأدنى والأوسط التي انبثقت عنه، والتي تعمل الآن من خلال المجلس الأمريكي للجمعيات العلمية. وترصد الدراسة التغييرات المتتالية التي طرأت على تشكيل هذه اللجنة، بهدف استبعاد المستشرقين التقليديين والمتعاطفين بعض التعاطف مع وجهة النظر العربية، وتدعيمها بخبراء مكافحة التمرد الشعبي، وبالرعيل الجديد من دارسي علم الاجتماع، الذين تم تدريبهم على تكريس العلم في خدمة الاقتصاد والسياسة، واسقاط كل تحفظ علمي وأخلاقي في هذا المجال. ثم تأتي جماعة أبحاث الشرق الأوسط (MESA) في مقدمة المنسقين لشبكة أبحاث الشرق الأوسط، وهي التي تقوم منذ عام ١٩٦٦ بالتخطيط وتصفية المعلومات التي تتوصل إليها الشبكة واعدادها للاستخدام، وتصدر عن هذه الجماعة المجلة

الدولية لأبحاث الشرق الأوسط. كما يساهم معهد الشرق الأوسط مع «الميسا» في التخطيط والتنسيق وتصدر عنه مجلة «الشرق الأوسط».

وتلعب وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتين دوراً عظيم الأهمية في اقتراح الأبحاث والتخطيط لها، ورسم أسبقياتها، وكذلك في التمويل.

وتركز الدراسة على الاتصالات بالمعاهد الأجنبية وفي مقدمتها فرع الجامعة الأميركية في بيروت، كما تتطرق للجامعة الأمريكية في القاهرة. وتتعرض الدراسة لنوعية الأعمال التي تصدرها شبكة أبحاث الشرق الأوسط من حيث أسلوب التناول، وترصد تحيزاً ضد شعوب المنطقة، ورؤية قاصرة لكل من الدين الإسلامي والقومية العربية. كما تبرز الدراسة تزايد الاهتمام بمصر منذ بداية السبعينات، وتعطي بذلك مؤشراً مهماً للفترة التي سبقت ولحقت باتفاقات كامب ديفيد، وإن توقفت الدراسة عند عام ١٩٧٥.

٢ ـ تكنولوجيا الروح

وإذا كانت دراسة بيتر جونسون وجوديث تاكر قد توقفت عند عام ١٩٧٥ في كشف دور أبحاث الشرق الأوسط كأداة عمل للسياسة الأمريكية في المنطقة، فإن الدراسة النقدية الأخرى التي يقدمها د. فؤاد المغربي[٥٠] تكشف بعداً في غاية الأهمية عن توجه هذه الأبحاث في خدمة السلام الاسرائيلي ـ الأمريكي في المنطقة.

يرصد د. المغربي أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تسبب،

أكثر من أي مشكلة أخرى في العلاقات الدولية، في بروز قدر هائل من الأدبيات التي تعتمد على علم النفس الاجتماعي كأداة أساسية لها في التحليل. ويعد المنهج الذي يعرف باسم تحليل الشخصية القومية ـ وهو أحد المناهج الخلافية ـ مفتاح تلك الأبحاث. وقد تضمنت موضوعاته عدداً كبيراً من المجالات، الإسلام والعقل الإسلامي، العرب والعقل العربي، تاريخ العرب، الثقافة، الحضارة، أنماط تنشئة الأطفال، المواقف إزاء السلطة. والنتيجة التي أسفرت عنها تلك الأبحاث تمثلت في صورة سلبية عن العرب. وقد تأسس على هذا الكم من الأدبيات تشخيصات وتنبوءات وحسابات استراتيجية وبحث لامكانات التسويق. وقد وظفت تلك الأدبيات من أجل مصالح شركات النفط والهيئات التي تدير أعمالاً مع الوطن العربي، ومن أجل الحكومات وأجهزة الاستخبارات والموفدين والأكاديميين، ويشكل هذا كله جزءاً مما يسميه ادوارد سعيد، الاستشراق (Oriantalism)، ويعني «جبهة مشتركة للتعامل مع الشرق. التعامل معه، عمل تصريحات بشأنه، إقرار رؤى حوله، وصفه، تعليمه، ترتيبه والسيطرة عليه». ولا توجد منطقة حضارية ظهرت الحاجة إلى إعادة تشكيلها بهدف السيطرة عليها وربطها بمقتضيات السياسة كما ظهرت جلية وواضحة في مجال الدراسات الخاصة بالشرق الأدنى.

يرصد د. فؤاد المغربي أنه منذ عام ١٩٧٠ وما تلاه، ظهر في الولايات المتحدة العديد من الأعمال في مجال علم النفس

الاجتمــاعي يستخـدم على نحــو مكثف لقـاءات مــع عــرب واسرائيليين. وتركّز هذه الدراسات على التغيير المؤقت والسلوك، والفهم، وإساءة الفهم، والامكانـات الجديـدة للحوار. ويـذكر د. المغربي أنه فيما يتعلق بنظرة الإدارة الأمريكية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، يمكن للمرء أن يصف عقد السبعينات كعقد «علم النفس السياسي»، فقد وُضع كل من العرب والاسرائيليين على الأريكة في محاولة لاكتشاف طريق لإدارة نزاع يبدو عسيراً.

ويربط الكاتب بين ما ظهر في الخطاب السياسي الأمريكي نحو تـأكيد الأبعـاد والسيكولـوجية في النـزاع العربي ـ الاسـرائيلي، كمظهر لتغير في المواقف مع بدايات العقد، وبـروز انفتاح في الوطن العربي للمبادرات الأمريكية الخاصة باعتراف العرب بحق اسرائيل في الوجود في نطاق حدود عام ١٩٦٧، وأيضاً ببروز ما يسمى بالقوى المعتدلة في الوطن العربي وظهور قوة تأثير أموال النفط. وتعرض الكاتب للأدبيات الصادرة بهذا الخصوص ورصد العديد منها: من بينها بحث نويل كابلويتز الذي عنى بمحددات النزاعات وبمتطلبات إعادة توجيهها، وقد أجرى الباحث لقاءات مع ٥٠ طالباً عربياً، و ٢٨ طالباً اسرائيلياً ممن وفدوا إلى الولايات المتحدة لعمل دراسات جامعية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

وبعد أن يتعرض د. المغربي لجوانب بحوث كابلويتز، يذكر أن «النقطة في كل هذا هي أنه ما دام امتناع العرب عن الاعتراف باسرائيل ينظر إليه على أنه المصدر الأساسي لاستمـرار النزاع،

فكل الجهود (السياسية والأكاديمية) يجب أن توجه لفهم جذور هـذا الرفض (في الإسـلام، والحضـارة العـربيـة، والتـاريـخ، والمقومات الأساسية للشخصية)، وذلك من أجل تطويقه أو إعادة توجيهه في اتجاه من المفترض أنه يتيح مجالات أكثر «للتعاون»، وبكلمات أخرى، فالبحث هو عن العرب «المعتدلين» سواء منهم من يفصح عن ميله تجاه اسرائيل أم لا يفصح، ويمكن تشجيعهم أو إغراؤهم بالاعتراف باسرائيل.

ويذكر د. المغربي أن الأبحاث الدائرة في الولايات المتحدة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وعن أنماط حله، تتسم بنوع من عدم «التناسق» الداخلي. وغالبيتها معنية بالشخصية القومية لدى الـطرف الرافض (العرب)، وقليل منهـا مـوجـه نحـو الشخصيـة الاسرائيلية، بل ان هناك «عدم تناسق» أكثر جوهـرية هـو الذي يجعل التصريحات العربية «مشكوكاً فيها»، أو على الأقـل أكثر عرضة للتحقيق والتدقيق الشديدين فيها، بينما تضفي على نظيرتها الاسرائيلية مصداقية، ومن ثم لا تخضعهـا للتدقيق ذاتـه. وهذا التنافر يلحظه الكاتب بوضوح في تقرير المجموعة المعنية بتطوير علم النفس بناء على لقاءات أجريت مع فلسطينيين واسرائيليين فيما بين أعوام ١٩٦٠/ ١٩٧٥.

وتشير دراسة د. المغربي إلى أن الجهود المعنية بحل النزاع، والتي تضع نصب عينيها مسألة تغيير مواقف الطرف العربي تجاه الصراع، ذات طبيعة مشكوك في صحتها، ومع ذلك، فإنها «تمثل

طبقة تحتية للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي» . إن هذا الوضع هو من الأوضاع التي تنتج فيها القوة المعرفة وتتضمن فيها كل واحدة منهما الأخرى. ويضع الكاتب داخل هذا السياق حلقة العمل الاسرائيلية العربية الطليعية التي أجريت في هارفارد عام ١٩٧١ والتي نظمها هربرت كلمان (باحث علم النفس الاجتماعي في هارفارد) وستيفن كوهين (من مؤسسة فان لير بالقدس) . وجدير بالذكر أن عديداً من الحلقات قد نظمت في هارفارد وشاركت في بعضها شخصيات فلسطينية معروفة.

وقد نظم مثل هذه الحلقات هربرت كلمان وستانلي هوفمان وروجر-فيشر وآخرون، بما في ذلك بعض أعضاء لجنة العلاقات الدولية المكونة من المجموعة المعنية بتطوير علم النفس.

ويخلص الكاتب في نهاية دراسته إلى أن الحكومة الأمريكية ـ تحت عدة إدارات ـ قد عرّفت الشرق الأدنى بأنه منطقة تتركز فيها مصالحها الحيوية. وعلى الجانب الآخر فقد وجه عديد من المهتمين بمجال تكنولوجيا النفس انتباه متزايداً للشخصية العربية والسلوك العربي. وإذا تتبعنا الأمر، سنجد أنه قد تلا باحثي تكنولوجيا النفس الأوائل (البعثات) محللو الشخصية القومية، الذين، بدورهم تلاهم علماء النفس الاجتماعي، وهم الأكثر تعقيداً، وبإمكاننا القول إن الحاجة قد انتقلت من «إنقاذ النفوس» إلى «السيطرة عليها». ومثلما يشرح ادوارد سعيد، فهناك منظومة محددة قد أقيمت وأنها تمتد بعيداً داخل أعمال العلوم

الاجتماعية، فهي تتحكم في رؤية المشكلات وفي تحديد التعريفات، وأدوات البحث. وأن المعلومات الجديدة تضاف «للمعرفة» القائمة مما يترتب عليه زيادة في عمق الأخطاء والتشوهات.

إن تصدير التبعية والقهر والمعلومات، يصاحبها تصدير نوع آخر من الصادرات، وهو نوع محدد من المعرفة. فتحت أقنعة موضوعية العلوم الاجتماعية، تصدر الحوارات حول العلاقة بين الأجناس وطرائق إدارة النزاعات، وحتى بعض علماء الاجتماع العرب - وأغلبهم دربوا في الغرب - يتبعون الطرائق نفسها. فلعل هذا الأمر يخدم في عديد من البلدان العربية أهداف السيطرة نفسها التي يتم خدمتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - المعونة التقنية

ويتكامل هذا النشاط العلمي الأمريكي مع نشاط مهم مماثل في استخدام المعونة الأمريكية كمدخل للتطبيع. وفضلاً عن الاطار العام الذي يربط هذه المعونة بتنمية اتجاهات موالية للسياسة الأمريكية، وتعزيز أهدافها لدى الجهات المتلقية للمعونة، ومنها بالطبع هنا عملية السلام بالمفهوم الأمريكي، فقد أقر الكونغرس الأمريكي عام ١٩٧٩ «برنامجاً للتعاون الاقليمي للشرق الأوسط» تموله الوكالة الأمريكية للتنمية، التي خصصت له ٥,٨ ملايين دولار سنوياً، وذلك من إجمالي المساعدات الأمريكية السنوية لمصر واسرائيل.

وتشير المصادر الأمريكية إلى أن مشروعات برنامج التعاون الاقليمي، تضمنت بحوثاً مشتركة في مجال زراعة الأراضي القاحلة، والعلوم البحرية، والأمراض المعدية، وأنواع الأعلاف المغذية للغنم والماعز لزيادة ألبانها. وشاركت في تنسيق هذه البرامج كل من: جامعة سان دييغو، ووزارتا الزراعة بمصر واسرائيل، والأكاديمية المصرية للبحث العلمي والتكنولوجيا، والشركة الاسرائيلية لبحوث علم المحيطات. وتتولى ادارة بعض المشروعات كونسرتيوم العلوم البحرية في نيوجرسي، كما أشارت المصادر الأمريكية إلى أن هناك برنامجاً آخر تحت اسم مشروع التبادل والتعاون الثلاثي الأطراف للتكنولوجيا الزراعية(٥١).

وقد عقد في واشنطن مؤتمر موسع في ٣ أيار/ مايو ١٩٨٦، شارك فيه خمسون عالماً مصرياً واسرائيلياً بدعوة من الوكالة الأمريكية للتنمية، لتدارس ما تم تحقيقه من تعاون بين العلماء المصريين والاسرائيليين في فترة ست سنوات، وفقاً لبرنامج التعاون الاقليمي للشرق الأوسط الذي أقره الكونغرس الأمريكي.

ولم يتح لنا نتيجة هذا التقويم، لكن الصحافة الأمريكية التي تناولت المؤتمر بالتعقيب مثل «الواشنطن بوست» أوردت تقويمها للبرنامج ذاته «يعتبر في مصر واسرائيل كأكثر المنابر نجاحا لاستمرار الاتصالات بين الدارسين والعلماء والرسميين من الموظفين» وأنه «حقق من النجاح ما لم تحققه الحكومتان الاسرائيلية والمصرية في مجالات أخرى»، و«أن المشروع يجني ثماره الآن باستقطاب لا المصريين فقط بل والعرب أيضاً».

كما ذهبت «الواشنطن بوست» إلى أن البرنامج استطاع تجميع أكثر من ألف عالم من مصر واسرائيل في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى (اليوم)، وأنه يجعل المساعدة الأمريكية لمصر واسرائيل تضع أساساً طويل المدى للسلام أكثر من كونها مجرد مساعدة قصيرة المدى للحكومتين.

وتضيف مصادر أخرى «بحوث العلوم الصحية» كمجال آخر مستهدف، وآن المشاريع المقدمة لوكالة التنمية الأمريكية أسفرت عن بحث تعاوني حول الأمراض التي تؤثر على كل من مصر واسرائيل. وأن هذا البرنامج مول بمبلغ ٦٠ مليون دولار من الوكالة الأمريكية، وأشرف على إدارته معهد الصحة القومي الأمريكي، وينفذ بالفعل عن طريق الجامعة العبرية في القدس وجامعة عين شمس. كما اتجهت الجهود الأمريكية للسعي لتمويل أمريكي لتنفيذ مشروع مصري ـ اسرائيلي لمواجهة الزيادة السكانية[٥٢].

وقد حظي ميدان العلوم الإنسانية باهتمام مماثل من جانب الأمريكيين، وقد أسس ستيفن كوهين وهو أستاذ علم النفس الاجتماعي الأمريكي ـ الذي سبقت الاشارة إليه ـ مؤسسة باسم «معهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية»، يضم مجلس أمنائه شخصيات مصرية واسرائيلية بهدف إجراء دراسات تتعلق بالسلام في الشرق الأوسط.

وقد أشرف الأستاذ ستيفن كوهين على إجراء بحث مشترك بين باحثين مصريين واسرائيليين وفلسطينيين بعنوان «رؤى الصراع»،

تدور فكرته حول مشاعر المصريين والفلسطينيين والاسرائيليين تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأجرى الباحثون بحثاً ميدانياً على شرائح مصرية واسرائيلية للتعرف على آراء المواطنين في السلام، كما جرت دراسة نفسية ـ اجتماعية. وقدم الباحثون تقريرهم النهائي للمعهد في جنيف عام ١٩٨٤، حيث بلغت تكلفته ١,٦ مليون دولار، واشتركت في تمويله الأمم المتحدة ومؤسسة فورد الأمريكية، كما قرر المعهد تطوير دراساته في مجال آخر وهو التبادل العلمي والتجاري في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام.

وفي المجال الاقتصادي، طرحت الولايات المتحدة على مصر مشروعاً لتطوير الزراعة المصرية عبر ثلاث حلقات: تتم الأولى بين مصر والولايات المتحدة، والثانية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل، والثالثة تضم مصر واسرائيل والبلاد العربية، وطبقاً لدراسة موسّعة لإحدى الباحثات في مجلة «الأهرام الاقتصادي»[٥٣]. فقد رصد الكونغرس بالفعل عقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، خمسة ملايين دولار لهذا الغرض. ويفترض المشروع تعاوناً ثلاثياً، حيث تقدّم مصر الأرض والعمال، وتقدّم اسرائيل التجهيزات والخبرات، وتقدّم الولايات المتحدة التمويل. وشكلّت لجنة توجيهية ثلاثية (امريكية ـ اسرائيلية ـ مصرية)، لتكون بمثابة هيئة استشارية للجنة ثنائية دائمة (مصرية ـ اسرائيلية) تتولى البحوث الزراعية. وقد توالت اجتماعات تلك اللجنة الثلاثية سنوياً لتحديد مجال البحوث المشتركة ذات

الأولـوية، مع تشجيع المشاريع المشتركة وتشكيل الفرق البحثية وعقد المؤتمرات وتبادل النتائج والمطبوعات والخبراء الزراعيين. وقد امدت هيئة المعونة الأمريكية هذه اللجنـة بالتمـويل الـلازم بواسطة مؤسسة دعم السلام، وأعلنت كل من مصر واسرائيل انتهاء المـرحلة الأولى من تعاونهمـا في مجال الـزراعة، وهي مـرحلة تحسين المدخلات الزراعية من التقاوى والأسمدة والمبيـدات، كما أعلنتا بـدء المرحلة الثـانية من التعـاون لتحسين مخرجـات الزراعة.

وقد أشارت الباحثة نفسها أيضاً إلى نموذج آخر لهذا التعاون من خلال الاتفاقية الخاصة بتنمية محاصيل الحبوب الرئيسية. والتي وجهتها المعونة الأمريكية لمصر عام ١٩٧٩ في إطار منحة قدرها ٤٧ مليون دولار، بهدف تنمية الحبوب الرئيسية، وذلـك بإقـامة أربعة مراكز للبحوث والارشاد في محافظات الغربية وكفر الشيخ وسوهاج والمنيا. وقد أختير مركز السنطة بمحافظة الغربية ليكون أرضاً لأبحاث زراعية مشتركة بين الجانبين المصري والاسرائيلي لانشاء مراكز تجريبية تهدف إلى تطوير ٣٦ فداناً تخدم ٢٥ قرية وتمول من الحكومة الأمريكية.

وفي مجال الصناعة، رصدت البـاحثة نمـوذجاً آخـر. فقد رصدت هيئة المعونة الأمريكية ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار قرضاً لمشروع انتاج السيارة الشعبية بمصر. وهو المشروع الذي أقرته الحكـومة المصـرية ورسـا عطاؤه على شـركـة جنـرال مـوتـورز

الأمريكية، وقد قررت الشركة الأمريكية إقامة أربعة مصانع في اسرائيل للصناعات المعدنية الداخلية في تصنيع السيارة الشعبية المصرية الجديدة المنتجة بواسطة الشركة. ورغم أن المشروع قد صرف النظر عنه في منتصف عام ١٩٨٧ لأسباب تتعلق بشروط الأسعار والتصدير واقتسام الأرباح، إلا أنه يظل نموذجاً واضحاً لهذا النشاط.

الخلاصة

تلك هي باختصار أهم ملامح المشروع الاسرائيلي للسلام والتطبيع تجاه الوطن العربي، رغم ما قد يعتور الدراسة من مظاهر نقص أو قصور، وطبيعي أن يأتي هذا المشروع ـ جملة وتفصيلاً ـ في موقع النقيض من المشروع القومي العربي التحرري. فهو يضع «التسليم بقبول اسرائيل» هدفاً نقيضاً لهدف «الاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني»، ويطرح تجزئة الحل السياسي بديلاً لتوحد الموقف العربي، ويطرح الانحياز لأمريكا، وتصفية الوجود السوفياتي بديلاً لهدف التحرر من التبعية وعدم الانحياز.

أما التكامل الاقليمي في هذا المشروع، والذي يطرح من خلال أفكار «السوق المشتركة»، والاستغلال المشترك للموارد المائية والتنمية على أساس التخصص الانتاجي والميزات النسبية، وشبكة المواصلات الاقليمية، فهو تكامل مركزه اسرائيل، تكون فيه اسرائيل في موقع المحور لكل النشاطات،

ومنـطقه هـو الكم العـربي والكيف الاسـرائيلي ، ورأس المـال العربي ، والعبقرية الاسرائيلية . وأنظر وظيفة لبنان لدى أستاذ كبير مثل الياهو كونوفسكي ، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة بار ـ ايلان ، وكبير الباحثين بمعهد شيلواح ، ان وظيفة لبنان في ظل السلام «أن يستغل اللبنانيون كفاءتهم وعـلاقاتهم واتصـالاتهم في التجارة ، وبالذات في الوطن العربي ، لتسويق المنتوجات الاسرائيلية في الدول التي تتجاهل المقاطعة العربية (. .)» .

والفكرة الأساسيـة التي تتـلاقى عنـدهـا خـطوط المشـروع الصهيـوني تجاه المنـطقة هي التغييـر ، سـواء من خـلال تغييـر الايديولوجية العربية التي تحكم الصراع ، أو من خلال تفتيت ما يسمونه الملامح السلبية في الثقافة العربيـة والإسلاميـة ، أم من خلال وضع أساس عقائدي للسلام . كلها تبدأ بالتغيير من جانبنا ، ولا يهم مقدار ما يدوسه هذا التغيير من حقوق أو معتقدات .

وهذه الخاصية ـ في المشروع الصهيوني ـ لا تقف عند حدود الفكر ، ولكنها تمتد لكل ثوابت المنطقة . حتى ثوابت الجغرافيا لم تسلم من هذه النظرة ، فـالأردن كيان مفتعـل يمكن بحث أمره ، والشعب الفلسطيني يمكن نقله إلى مكان مجـاور ، ولبنان كيـان مفتعل يمكن تقسيمه ، والجولان ضمت حديثاً إلى سوريا ويتعين ضمها لاسرائيل ، ومصر لم تسد سيناء إلا منذ ستين عاماً ، وطابا قطعة من اسرائيل . . . الخ ، حتى لتبدو المنطقة بأكملها وكـأنها كومة من أوراق اللعب ، يمكن أن تتشكل مرة لتسـع اسرائيـل ،

ويمكن أن تتشكل أخرى لتسع أمن اسرائيل، ويمكن أن يعاد ترتيبها مرة ثالثة لتسع تاريخ اسرائيل، أي أحلامها في التوسع.

ويظل أهم ما في المشروع الاسرائيلي للتطبيع مع المنطقة العربية هو «مضمونه الأمريكي». فمثلما هو عليه الحال فيما ينطوي عليه التحالف العسكري الأمريكي ـ الاسرائيلي تجاه المنطقة من مخاطر العدوان المتجدد، والزج بالمنطقة في حسابات الصراع الدولي بالغة التعقيد، واستنزاف طاقاتها، يعمل هذا البعد على تعميق التبعية وتكريس استغلال المنطقة. ومخاطره هنا مزدوجة وأبعد تأثيراً، فالأفكار المدموغة بطابع اسرائيل كانت ـ وسوف تظل لوقت طويل ـ موضع تردد في القبول لدى الرأي العام العربي، بينما تصبح في أفضل الأحوال «مسألة خلافية» عندما تصدر عن الولايات المتحدة ارتباطاً بالتوجهات الايديولوجية المختلفة، والصراعات السياسية والاجتماعية السائدة في المنطقة. كما ان تطلعات هذا المشروع تقصر عن قدرة اسرائيل وطاقتها، وتتوقف بالأساس على إمكانات دولة عظمى.

إن أخطر ما في هذا المشروع ليس طموحه للنفاذ للمنطقة والهيمنة على مقدراتها والضغط على توجهاتها، والعبث بمعتقداتها فحسب، بل الأخطر من ذلك هو أنه أصبح مطروحاً على جدول أعمال النظام العربي، ليس فقط من خلال التجربة المصرية، أو العلاقات المعلنة وغير المعلنة لبعض البلدان العربية الأخرى، ولكن بالأساس من خلال خيار الحل الأمريكي في المنطقة، والاتجاه المتنامي لدى كثير من الحكومات العربية

للتسليم بهذا الحل. ويبدو العقد المقبل ـ عقد التسعينات ـ هو عقد الخيارات الحاسمة في هذا الأمر. ففي منتصف هذا العقد، تصبح المياه عنصراً فاصلاً في تحديد اتجاهات النزاع أو المصالحة. وفي نهاية هذا العقد سوف يفصل العنصر الديمغرافي في هوية اسرائيل كدولة يهودية أو ثنائية القومية. وهو ما يثير الجدل منذ وقت طويل حول شروط الحل والتسوية.

هوامش الفصل الأول

(١) Shimon Shamir, «Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt,» (a lecture delivered in Tel Aviv University, 20 May 1981).

(٢) ألوف هارايفن، «بعض جوانب النزاع العربي الاسرائيلي في الوقت الراهن،» نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، «صورة كاملة للتفكير الاسرائيلي: فهل نحن على استعداد؟» الوطن (الكويت)، ٥/ ٧/ ١٩٧٧.

(٣) ألوف هارايفن، «هل ستقوم بوجه عام علاقات ثقة بين اسرائيل والدول العربية،» في: شلومو افنيري [وآخرون]، عندما يأتي السلام: الاحتمالات والمخاطر، ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (القدس: مؤسسة فان لير، ١٩٧٨)، أنظر أيضاً:

Alouph Haraeven, «Can We Learn to Live Together,» *Jerusalem Quarterly*, no. 14 (Winter 1980).

(٤) اسحق رابين، «علاقات استراتيجية،» في: افنيري [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٤٢.

(٥) يهوشافاط هاركابي، «الخيارات المصرية أمام اسرائيل،» اليوم السابع (١٣، ٢٠ و٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٧) و (٣ و ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، على التوالي.

(٦) Shamir, «Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt».

(٧) يهودا فالخ، «اتجاهات في تطور نظرية الأمن الاسرائيلية،» الملف، السنة ٤، العدد ٣/ ٣٩ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ١٩٩.

(٨) نبيل عبد الفتاح، «العالم بين امبراطورية شارون وعالم آيات الله،» الاهرام الاقتصادي، العدد ٧١١، ص ٣٦ ـ ٣٩.

(٩) زئيف شيف، «ثغرات في نظرية الأمن،» الملف، السنة ٤، العدد ٦/ ٤٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٤٨٧.

(١٠) أمين هويدي، كيف يفكر زعماء الصهيونية، ط ٢ (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣)، ص ١٨٧.

(١١) أرنون سوفير واليثور ريفن، «مواقف مختلفة من مسألة الحدود،» الملف، السنة ٣، العدد ٥/ ٢٩ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٣٨٧ ـ ٤١٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) ابراهيم نوار، «التصور الاسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٥) افنيري [وآخرون]، عندما يأتي السلام: الاحتمالات والمخاطر.

(١٦) الياهو كنوفسكي، «الجوانب الاقتصادية للسلام بين اسرائيل والدول العربية،» في: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ١٠٦.

(١٧) مائير دي شليت، «احتمالات صناعة السياحة في الشرق الأوسط في وقت السلام،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٢٤.

(١٨) جدعون شمشوني، «الدور الاقليمي لشبكة المواصلات الاسرائيلية في حالة السلام،» في: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٥٩.

(١٩) Yair Evron, «The Israel Egypt Peace Treaty Prospects for Economic Cooperation,» *Jerusalem Peace Papers* (January 1979), p. 1.

(٢٠) عبد العظيم أبو العطا، مفيد شهاب ودفع الله رضا، نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٩٩ ـ ١٠٤.

(٢١) «وثائق: مشاريع خيالية،» الملف، السنة ٣، العدد ٥/ ٢٩ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٤٤٧ ـ ٤٥٠.

(٢٢) يارون اليوسف، «ويبقى مارشال مع بيرس،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٣، العدد ٨ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٨.

(٢٣) أنظر: محسن عوض، مصر واسرائيل: خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ١٦٥.

(٢٤) يهوشافاط هاركابي، موقف العرب في النزاع العربي الاسرائيلي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (تل أبيب: دار دفير، ١٩٦٨).

(٢٥) شموئيل موريه، يهوشافاط هاركابي ويهوشع بورات، النزاع العربي الاسرائيلي كما يصوره الأدب العربي (القدس: مؤسسة فان لير بالاشتراك مع معهد

ترومان في الجامعة العبرية، [د. ت.]).

(٢٦) Shamir, «Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt».

(٢٧) Haraeven, «Can We Learn to Live Together».

(٢٨) ابراهيم البحراوي، «أبعاد الاختراق الفكري الصهيوني ووسائل التقدم العلمي،» مقدمة كتاب: منى ناظم، **المسيح اليهودي ومفهوم السيادة الاسرائيلية**، سلسلة نحن وهم، ١ (القاهرة: الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٠.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عوض، **مصر واسرائيل: خمس سنوات من التطبيع**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

(٣٠) حازم هاشم، **المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٣١) مايكل بريشر، **نظام السياسة الخارجية لاسرائيل**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (لندن: جامعة أكسفورد للنشر، ١٩٧٢)، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥١٤.

(٣٣) Shamir, «Two Years after the Signing of the Peace Treaty between Israel and Egypt».

(٣٤) جودة عبد الخالق، **من يساعد اسرائيل** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٧) إيلي هورفيتش، «الأمل الاقتصادي للسلام،» **الأرض** (١١ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ٦٦ ـ ٦٩.

(٣٨) «أزمة المياه الراهنة في اسرائيل،» **الأرض** (٢١ ـ ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٧٢ ـ ٧٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤٠) حسنين توفيق إبراهيم، «المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون،» مراجعة كتاب، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(٤١) مايكل بريشر، **قرارات في السياسة الخارجية لاسرائيل**، ترجمة مركز

البحوث والمعلومات في القاهرة، ص ٢٢٤.

(٤٢) Ibrahim Dakkak, «Development and Control in the West Bank,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 7, nos. 2 - 3 (Spring - Summer 1985), p. 83.

(٤٣) أبو العطا، شهاب ورضا، نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل، ص ١٠٠ - ١٠٤.

(٤٤) السيد زهرة، «أبعاد الغزو الاسرائيلي للبنان،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٤٨.

(٤٥) ابراهيم نوار، «تطبيع الاقتصاد اللبناني وتخطيط التوسع الاسرائيلي،» الأهرام الاقتصادي(١٣ايلول/ سبتمبر ١٩٨٢).

(٤٦) زئيف شيف، «مشروع اليرموك السوري: خطر جديد؟» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٤، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٤٨٣ - ٤٨٥.

(٤٧) George Schultz, «The United States and Israel: Partners for Peace and Freedom,» a speech adressed before the Annual Policy Conference of the American-Israeli Public Affairs, Crystal City, Virginia, 21 April 1985.

(٤٨) رضا شحاتة، «أمريكا وثورة يوليو،» المصور (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٥٢ - ٥٥.

(٤٩) بيتر جونسون وجوديث تاكر، «شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة: أداة للسيطرة على شعوب المنطقة،» عرض لطيفة الزيات، المواجهة (القاهرة)، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٨٠ - ١٠٥.

(٥٠) Fouad Moughrabi, «A Political Technology of the Soul,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 1 (Winter 1981), pp. 68-88.

(٥١) نشرة المواجهة (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، نقلاً عن: نشرة وكالة الاستعلامات الأمريكية، ٨/ ٥/ ١٩٨٦ (النسخة العربية)، و *Washington Post*, 5/5/1986.

(٥٢) سهام مرسي، «المعونة الأمريكية لمصر: حالة خاصة لسياسة عامة،» الجزء الثاني، المواجهة، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٢٥.

(٥٣) دينا جلال، «امريكا ومصر: المعونة والعلاقة،» الأهرام الاقتصادي (٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٢.

الفصل الثاني
خريطة التطبيع الاسرائيلي مع البلدان العربية

بدأت جهود اسرائيل «التطبيعية» عملياً بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتركزت في الأراضي العربية المحتلة. وكان التطبيع هنا هو تطبيع الأمر الواقع، إذ كانت اسرائيل ـ كقوة احتلال ـ تملك سلطة القرار السياسي والإداري الذي فرض التعامل بالقوة مع الشعب العربي في الأراضي المحتلة. ومن خلال الأمر الواقع، امتدت جذور التعامل والتطبيع إلى كل القطاعات. بالطبع، فإن التطبيع من هذا المدخل لم يكن هدفاً في ذاته، بل كان خيطاً في نسيج متكامل يهدف إلى إخضاع الأراضي المحتلة، واستثمارها سياسياً واقتصادياً، وخلق حقائق جديدة على أرض الواقع سواء لتغيير هذا الواقع أم كعامل للمساومة.

لكن البدايات المبكرة لاستراتيجية التطبيع الاسرائيلية لم تقف عند تطبيع الأمر الواقع في الأرض المحتلة، بل امتدت إلى الأردن

عبر سياسة «الجسور المفتوحة»، التي انبثقت عن الظروف الجغرافية والاجتماعية في المنطقة، وعبّرت أيضاً عن مصلحة مشتركة بين اسرائيل والنظام الأردني. وهي السياسة التي تعمق بها، ومن خلالها فيما بعد، واحد من نماذج التطبيع العميق والمتدرج إلى الحد الذي حدا بأحد الكتاب الأردنيين إلى التساؤل مؤخراً «تطبيع أم تكامل». والاستجابة العربية للتطبيع هنا كانت استجابة لضرورات، وخيار للمستقبل.

أما الخطوة التطبيعية التالية ـ ونعني بها التطبيع على الجبهة المصرية ـ فقد تمت في إطار معادلة «الأرض مقابل السلام». وبدأ التمهيد لها عملياً في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر باتفاقات فض الاشتباك التي تدرجت حتى زيارة الرئيس المصري السابق لاسرائيل عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام عام ١٩٧٩. أضافت هذه الخطوة بعداً جديداً لمعنى التطبيع، فالتطبيع يتم هنا بشكل معلن، وتم تقنينه من خلال شبكة من الاتفاقات تربو على الخمسين وتمتد لكل القطاعات، والأهم أنه جاء اختياراً من النظام المصري.

أما الخطوة التالية لاستراتيجية التطبيع الاسرائيلية، فقد استهدفت هدفاً أكثر عمقاً وطموحاً وهو بناء نظام سياسي جديد في لبنان، لا «يطبّع» مع اسرائيل ولكن يتحالف معها. لكن حلفاء اسرائيل في لبنان لم يكونوا الوحيدين على الساحة اللبنانية، ولا كانت اسرائيل هي القوة العسكرية الوحيدة هنالك. وتواضعت

الأهداف، لتصبح عقد اتفاق يكون «بمثابـة» اتفاق سـلام، وهو اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، ثم تراجعت ـ تحت ضغط المقاومة الوطنية والعربية ـ إلى مجرد تعامل قوة احتـلال مع عمـلائها في «الحزام الأمني»، وعلاقات غير مستقرة مع بعض أطراف المعادلة اللبنانية.

في الخطوة التالية ـ مع السودان ـ كانت جهود التطبيع قد بدأت مـع الأقلية العـرقية في الجنـوب من خلال منـظمـة انيـانيـا في الستينات، ومضت عبر محاولة استغلال دور نظام السـادات في التكامل، ثم تطورت إلى صفقة تهريب اللاجئين الأثيوبيين اليهود «الفلاشا» إلى اسرائيل عبر جهود أمريكية ـ اسـرائيلية مشتـركة. ووصلت جهود التطبيع هذه لطريق مسدود بسقوط نميري خلال ثورة نيسان/ أبريل الشعبية.

أما آخر خطوات التطبيع، وهي تلك التي تمت مع النظام المغربي، من خارج نطاق التماس الجغرافي مع اسرائيل، فقد تميزت عن سابقاتها كثيراً، فلا هي نابعة عن ضرورات عملية، ولا هي مفروضة قسراً، والأخطر أنها تجاوزت مبـررات الاستجابـة العربية للتطبيع «الأرض مقابل السلام»، وفتحت آفاقاً جديدة أمام العدو الاسرائيلي للنفاذ إلى المنطقة العربية.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على تضاريس خريطة التطبيع تجاه الوطن العربي .والتساؤلات المطروحة هنا كثيرة، فهل يمضي التوسع عفوياً ـ أي ارتباطاً بـالمتغيرات ـ أم يتم في سيـاق نسق

مستهدف مسبقاً؟ وإلى أي عمق استشرت هذه الظاهرة؟ وما هي العوامل والظروف المهيئة للاستجابة العربية؟ وما هي القوى السياسية ـ الاجتماعية التي مثلت الاستجابة للاستراتيجية الاسرائيلية؟ وبالطبع لا تزعم الدراسة أنها سوف تجيب عن كل هذه التساؤلات، لكنها تستطيع على الأقل أن تطرح اجتهاداً قابلاً للنقاش.

أولاً: التطبيع القهري في الأراضي العربية المحتلة

١ ـ فلسطين المحتلة

تدرك اسرائيل ـ كما ندرك ـ تماماً، بأن القضية الفلسطينية هي لب النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وإذا كان الفكر الاسرائيلي يطرح جوهر المشكلة باعتباره «عدم التسليم العربي بقبول اسرائيل»، فلا يعدو هذا أن يكون قراءة عبرية للنص العربي نفسه. ففي هذه النقطة من النزاع تصبح القضية قضية وجود، فالتسليم بشرعية اسرائيل هو نفي للشرعية الفلسطينية، ومشكلة اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة أنها تريد أرضاً بلا شعب، «لتزرع» فيها شعباً من المهاجرين اليهود من الخارج. وتمسك الشعب العربي الفلسطيني بأرضه وتشبثه بالبقاء فيها مشكلة، فالتخلص منه بشكل أو بآخر ـ وإن كان مطروحاً ـ أمر غير ميسور، وضمه مع أرضه مشكلة أخرى يطلق عليها لديهم اسم «المشكلة الديمغرافية». فقبل نهاية هذا القرن يصبح تعداد الشعب الفلسطيني مساوياً تقريباً

لتعداد اليهود، كما يحوّل اسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مزدوجة القومية. فإذا ما سلّمت هذه الدولة بحقوق متساوية للمواطنين داخلها، حصل الفلسطينيون بغير حرب، على ما حارب من أجله اليهود لنصف قرن. وإذا أسقطوهم من الحساب تشوه وجه اسرائيل واستعرّت أعمال العنف. وفوق ذلك فليس ثمة إجماع وطني على واحد من الحلول العديدة المطروحة لتسوية المشكلة من وجهة النظر الاسرائيلية. ومن هنا تأتي أهمية التدقيق في تفحص السياسات والاجراءات المطبّقة أكثر من الصيغ المعدّة.

ومن الناحية العملية مضت سياسة اسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع من خلال منهجين متقابلين: الأول هو القمع ومحاولات طمس الهوية الوطنية، وكسر الارادة الوطنية، والثاني هو استراتيجية الاحتواء السياسي للمواطنين العرب الواقعين تحت الاحتلال، أو ما يمكن أن نسميه تطبيع الاحتلال - أي جعله طبيعياً - وإذا كانت كل الأدبيات العربية تركز على الشق الأول، فسوف نركّز هنا على الجانب الآخر ارتباطاً بموضوع الدراسة.

وتركز الاستراتيجية الاسرائيلية للاحتواء السياسي على عدة مرتكزات رئيسية تستند إلى محصلة خصائص المشروع الصهيوني تجاه الشعب العربي الفلسطيني من ناحية، ومستجدات الصراع من ناحية أخرى، وترتبط جميعها بهدف بلورة المستقبل النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

أ ـ الحكم الاداري الذاتي

أول هذه المرتكزات هو فكرة الحكم الإداري الذاتي، أو الإدارة الذاتية من خلال ممثلين محليين. وطبقاً لدراسة حديثة للأستاذ عواد الأسطل[1]، فقد مرّت هذه السياسة بأربع مراحل:

«المرحلة الأولى، واستمرت منذ بداية الاحتلال وحتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وخلالها سعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العسكري إلى تطبيق الحكم «الإداري» الذاتي على مواطني الضفة والقطاع، بأسلوب مباشر، وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية سياسية لسلطة حكم «إداري» ذاتي. ثم أعقبتها المرحلة الثانية، والتي استمرت حتى صعود حكومة الليكود إلى السلطة في اسرائيل (أيار/ مايو ١٩٧٧)، وهي بمثابة مرحلة انتقالية، حيث تذبذبت فيها سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين الاستمرار في السعي لتطبيق الحكم «الإداري» الذاتي بأسلوبه المباشر، وبين محاولة فرضه بأسلوب غير مباشر، عن طريق توسيع نطاق الإدارة المدنية في الضفة والقطاع، على أمل أن تنبثق من الإدارة المدنية هذه قيادات محلية «سياسية» تستطيع أن تتفاوض مع اسرائيل على قضايا سياسية في المستقبل. ثم جاءت المرحلة الثالثة، والتي استمرت طيلة حكم الليكود (حتى تموز/ يوليو ١٩٨٤)، والتي أصبح فيها مشروع الحكم «الإداري» الفعلي للإدارة المدنية، كخطوة أولى نحو تطبيق الحكم «الإداري». وأخيراً أتت المرحلة الرابعة بعد تولي شيمون بيريز رئاسة حكومة الائتلاف الوطني (على أساس اتفاق تناوب استلام السلطة بين حزبي العمل والليكود)، وفيها اتجه السعي الاسرائيلي نحو تطبيق الحكم «الإداري» الذاتي من جانب واحد، أي من دون أن يكون ذلك ثمرة لاتفاق مع القيادات المحلية في الضفة والقطاع».

وتقوم فكرة تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد على أمرين:

الأول، أن يقوم العرب في الضفة والقطاع بإدارة قضاياهم المدنية والبلدية بأنفسهم، وتكون اسرائيل مسؤولة عن الأمن؛ أما الثاني، فهو أن تقوم اسرائيل بإدارة الشؤون المدنية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع، ويختلف ذلك عن الحكم الذاتي الذي قد ينشأ كثمرة لاتفاق بين الأطراف المعنية، فطالما كان الأمر منوطاً بطرف واحد، فإن جميع متطلبات أمن اسرائيل سوف تعينها عناصر الأمن الاسرائيلي، دونما حاجة لمؤسسات للحكم الذاتي على غرار ما ورد في كامب ديفيد. وقد شرعت اسرائيل في وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ العملي منذ أواخر عام ١٩٨٥، من خلال السعي لاحداث تغييرات في الجهاز الوظيفي المدني في الضفة والقطاع، مثل العمل على تعيين رؤساء بلديات عرباً محل الذين أقيلوا من مناصبهم في آذار/ مارس ١٩٨٢، وما يسمى بخطط تطوير وتحسين «نوعية الحياة» في الضفة والقطاع[٢].

ب ـ البحث عن بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية

على أنه عبر كل المراحل التي مرت بها السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، كانت تجري محاولة خلق مؤسسة سياسية محلية تابعة تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني أو التعبير عنه. وبدأت هذه المحاولات من خلال تنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية بديلة، وهي السياسة التي فشلت وانتهت بوصول مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية إلى المؤسسات البلدية عام ١٩٧٦.

ثم تحولت اسرائيل إلى تأسيس «روابط القرى» اعتباراً من عام ١٩٧٨، وهي طبقاً للمصادر الاسرائيلية: «أجسام سياسية مضادة للقوى المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأرض المحتلة، ويؤمل في تطبيق الحكم الذاتي بواسطتها»، فتشكلت رابطة قرى الخليل برئاسة مصطفى دودين عام ١٩٧٨، وتلتها رابطة قرى منطقة رام الله برئاسة يوسف الخطيب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، ثم رابطة قرى بيت لحم برئاسة بشارة قمصية في حزيران/ يونيو ١٩٨١، ثم جمعية ناحية سيلة ـ الظهر القروية في منطقة جنين عام ١٩٨٢، ثم رابطة قرى نابلس برئاسة جودت صوالحه، ورابطة قرى منطقة قباطية برئاسة محمد الراغب، ثم رابطة قرى منطقة طولكرم ورابطة قرى قلقيلية.

وفي المراحل الأولى لتأسيس هذه الروابط كان رؤساؤها يدّعون أنها أسست لأغراض اقتصادية واجتماعية وليس سياسية، ويردّون تشكيلهم لها على أساس أن سكان القرى في الضفة الغربية يمثلون ٧٠ بالمائة من عدد السكان، وأنهم حرموا من أموال دعم الصمود التي تذهب لقطاع المدن فقط، لذلك فقد جندوا أنفسهم لتطوير هذه القرى «المهملة»، وانعاشها بالمشاريع العمرانية. ورغم هذا الادعاء، فقد تشعبت نشاطاتهم السياسية، فسعت عناصر منهم للمشاركة في مفاوضات الحكم الإداري الذاتي بالقاهرة، وقد فشل هذا المسعى، كما التقى بعضهم مع اريبل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، وطلبوا منه السماح لهم بتشكيل مجلس إداري بقيادتهم لإدارة

شؤون الضفة الغربية في المراحل الأولى من تطبيق الإدارة الذاتية، وفي السياق نفسه، قام مصطفى دودين على رأس وفد من روابط القرى بزيارة الولايات المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٨٣، لشرح وجهة نظر «الروابط» أمام الكونغرس، وطالب بإجراء مفاوضات عاجلة مع اسرائيل، ووجوب أن يكون لسكان المناطق المحتلة الدور الأول في أي مفاوضات حول القضية.

وليست هذه محاولة للتدليل على دور هذه الروابط التابع للسلطات الاسرائيلية، فهناك اجماع من مختلف المصادر ـ بما فيها الاسرائيلية ـ على ذلك، وقد أدانتها منظمة التحرير الفلسطينية، كما أدانها الأردن، وقد عجزت اسرائيل عن اجتذاب التأييد لها رغم الاغراءات الشديدة التي بذلتها من خلال التسهيلات والصلاحيات التي منحتها لرؤساء هذه الروابط. كما حاولت فرضها قسراً من خلال معاقبة الممتنعين عن التعامل معها، كما أرجأت اجراء انتخابات المجالس البلدية حتى تتيح لها دعم نفوذها (كان مقرراً لهذه الانتخابات أن تجرى عام ١٩٨٠ ولم تجر حتى الآن). لكن هذه الروابط أخفقت في القيام بأي دور فعال، وتعرضت لحصار شعبي ومقاطعة شاملة، وتعرض عدد من قادتها للاغتيال، وسلّحتها اسرائيل بزعم تأمين نفسها، وانزلقت من دور «البديل» إلى دور أحط المشاركين في تعزيز سلطة الاحتلال، فأقامت الحواجز، وفتشت المواطنين بحثاً عن الهويات، وشاركت في اغتيال العناصر الوطنية، وشاركت في تزوير إرادة المواطنين في بيع الأراضي للاسرائيليين... الخ، حتى نسب لوزير الدفاع

الاسرائيلي السابق موشيه ارينز، اقتراح ربطها بجهاز الاستخبارات الاسرائيلية ـ الموساد ـ دون إعطائها مزيداً من النفوذ بعد الفشل الذي منيت به في الضفة الغربية[٣].

على أن فشل روابط القرى لم يحبط مساعي اسرائيل للبحث عن «البديل»، وكانت الخطوة التالية هي التجمع الأردني ـ الفلسطيني بديلاً لروابط القرى، وطبقاً للمصادر الصحفية، فقد أعلن عن قيام «التجمع الأردني ـ الفلسطيني» في المناطق المحتلة بتشجيع اسرائيلي ـ أردني، وأصدر هذا التجمع بيانات حول ضرورة إيجاد بدائل فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨)، والتأكيد على العلاقات التاريخية بين الأردن والضفة الغربية في إطار وحدة الضفتين، والدعوة للتحضير لمؤتمرات شعبية علنية في المناطق المحتلة. وتؤكد مصادر مجلة «النشرة» أن مروان دودين وزير شؤون الأرض المحتلة، وشقيق مصطفى دودين مؤسس روابط القرى، يتولى بالتنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية الأردنية الاشراف على هذا التجمع وتنسيق خطواته داخلياً مع روابط القرى، وخارجياً مع جماعة أبو الزعيم في الأردن، وأنه تم تكليف هشام الشوا ـ الوزير الأردني المفوض ـ إلى جانب مروان دودين لمتابعة شؤون قطاع غزة المحتل. كما تفيد مصادر «النشرة» أيضاً أن رموز «التجمع الأردني ـ الفلسطيني» يتحركون بين الأرض المحتلة والأردن، وأن السلطات الاسرائيلية اتخذت إجراءات أمنية لحمايتهم، بما في ذلك السماح لهم بحمل السلاح الشخصي

ومرافقة مسلحين لهم[٤].

وآخر نماذج سياسة البحث عن «بديل» هو الاتجاه لتشكيل حزب سياسي عربي داخل الأرض المحتلة، وقد تبنى هذه الخطوة جميل العملة أحد قادة روابط القرى، وعقد الاجتماع التأسيسي لهذا الحزب في القدس في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، بحضور ٣٠٠ شخص من المتعاونين مع السلطات بشكل أو بآخر. ويتخذ الحزب الجديد اسم «الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية»، وقرر التقدم إلى وزارة الداخلية الاسرائيلية للحصول على ترخيص بممارسة نشاطه في الضفة الغربية. وتم الاتفاق على الخطوط الأساسية للحزب، وأهمها المفاوضات المباشرة مع الحكومتين الاسرائيلية والأردنية، بهدف إقامة كيان فلسطيني يرتبط بالأردن ارتباطاً كونفدرالياً، ويقيم علاقات سلام وتعاون مع اسرائيل. وأعلن جميل العملة ـ الذي اختير رئيساً للحزب ـ أنه يريد أن يبرهن لليهود على أن «هناك من يمكن التحدث معه»[٥].

ج ـ تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين تحت الاحتلال

أما تحسين «نوعية معيشة» الفلسطينيين تحت الاحتلال في المناطق المحتلة، فهو شعار أمريكي طُرح في الثمانينات وتحمس له جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية، وأوجز خطوطه العريضة بأنها دعوة اسرائيل إلى الاعتدال إزاء ١,٣ مليون فلسطيني في الضفة والقطاع بتوفير المزيد من فرص التنمية لهم، والممارسة الإدارية العامة والاهتمام بصورة أكبر بنوعية حياتهم.

وقد بحثت الولايات المتحدة هذا الموضوع مع اسرائيل في لقائهما لإبرام الاتفاق الاستراتيجي، وأوضحت عن «أملها القوي بأن يكون بالإمكان تعميق المشاورات الأمريكية مع اسرائيل والأردن حول تحسين نوعية معيشة الفلسطينيين»، وأعلنت أن اسرائيل أقرت بموافقتها. وقامت واشنطن بعد ذلك بإجراء دراسات حول أوضاع الفلسطينيين، وحددت عناوين يمكن البدء بالبحث فيها انطلاقاً من الواقع القائم هناك، من بينها تعيين رؤساء البلديات، وإدخال تغيير على سياسة رقابة المطبوعات، والسماح بإقامة مصرف عربي، وبناء مستشفيات[٦].

وفي هذا الاطار تشكلت مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين من أصل يهودي أو عربي من بينهم ليستر براون، مدير شركة جنرال دينامكس، وهارولد سكوادرون، رئيس نادي رؤساء الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة، وستيفن كوهين من جامعة نيويورك، ومجموعة رجال أعمال من نيويورك، ويقف وراء المجموعة سايروس فانس وفيليب حبيب. وقد انتعش الحديث عن هذه السياسة بوصول شيمون بيريز للوزارة، وكان يؤيدها وهو في المعارضة، ووعد في زيارته الأولى للولايات المتحدة بعد توليه الوزارة أن يتجاوب مع الطلب الأمريكي، كما التقى ومجموعة رجال الأعمال الأمريكيين المذكورة، غير أن هذا الموضوع قوبل بردود فعل حادة داخل اسرائيل، وأبدى شامير استغرابه من استعداد مموّلين يهود تقديم المساعدة «لعرب المناطق»، بينما يعاني اقتصاد اسرائيل من مشاكل صعبة وحادة. وكان ذلك بداية

جدل ساخن أتاح التعريف بأبعاد هذه السياسة من أفواه أصحابها.

ففي تصريح هارولد سكوادرون أحد أعضاء المجموعة اليهودية العربية ـ الأمريكية لصحيفة «جيروزاليم بوست» ذكر صراحة: «أن كل المشاريع التي ستعمل هذه المجموعة على تنفيذها تحتاج إلى موافقة مشتركة من الولايات المتحدة واسرائيل والأردن».

وفي تعليق لمراسل صحيفة «علهمشمار» في نيويورك، جاء أن بيريز وافق على أن تبادر هذه المجموعة لدفع مسيرة السلام بين اسرائيل والعرب، وأن السلام المقصود ليس سلام (منظمة التحرير الفلسطينية)، وأن هذه المجموعة ستشجع الملك حسين وعرباً آخرين على الانضمام لمسيرة السلام مع اسرائيل. وأضاف ان احدى المهمات المباشرة التي تهتم بها هذه المجموعة، هي المساعدة في خلق قيادة سياسية مستقلة تتألف من شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تكون تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اعتبرت معظم المصادر الفلسطينية والعربية وبعض المحللين الاسرائيليين، أن هذا الاتجاه جزء من سياسة تهدئة للأراضي المحتلة، استهدفت السماح بالرفاهية الشخصية لكن مع التقييد القسري للتنمية المجتمعية. وكان هناك اتفاق بين معظم المراقبين الاسرائيليين على أن السياسات الجديدة هي جزء من مبادرة سياسية شاملة تقوم بها الحكومة الاسرائيلية(٧)، بينما ذهبت بعض الدوائر الفلسطينية إلى أن هذه الخطة تهدف إلى تأسيس حزب سياسي مناهض لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولديه

الاستعداد والقابلية للتفاوض مع واشنطن في إطار شروط الاحتلال وأهدافه، وأن مجموعة العمل الأمريكية ـ العربية كلفت بمهمة تنظيم الرشوة بهدف نزع التمثيل السياسي عن المنظمة، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل(٨).

وقد أجرى اسحق رابين تقويماً لخطة «تحسين المعيشة»، كما طبقتها حكومة شيمون بيريز أمام مكتب حزب العمل في شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٨(٩)، تضمن ما يلي:

ـ شملت الخطة البحث عن أي سبيل لنقل إدارة شؤون الحياة اليومية الجارية ليتولاها سكان المناطق المحتلة، فتم استبدال كل ضباط الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخدمون كرؤساء بلديات برؤساء بلديات عرب، كما تم استبدال ١٠٠ موظف يهودي في الإدارة المدنية بمواطنين عرب.

ـ تم تغيير بعض الاجراءات الاقتصادية المطبقة مثل التحويلات المالية، واتبعت اسرائيل «أسلوباً ليبرالياً تماماً».

ـ دعت اسرائيل الهيئات الدولية للاستثمار في المناطق المحتلة، وكانت احدى الدول القليلة التي استجابت هي السعودية، التي قدمت مساهمة قدرها مليون دولار لبناء شبكة مجاري جديدة في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين في غزة، بينما خلق الأردنيون آمالاً مفرطة وأكثروا من الكلام عن خطط خمسية لم يكن لها أي أساس من الواقع.

وذكر رابين «اننا عملنا في الفترة الأخيرة أقصى ما في استطاعتنا عمله من أجل ما يسميه بعض وزراء الليكود «أردنة المناطق» المحتفظ بها. ولا أنكر ذلك، فحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، كان يساورني إحساس بأن الغلبة هي فعلاً للمعتدلين مؤيدي الأردن في المناطق. وللأسف الشديد، فإن هذا لم يحدث. وقد ساءت اليوم مكانة الموالين للأردن في المناطق وبشكل أكبر في أعقاب المجلس الوطني الفلسطيني ونتائجه».

د ـ الحوار مع القيادات الفلسطينية في الأراضي المحتلة

ومن بين أهم مرتكزات استراتيجية اسرائيل للاحتواء السياسي والتطبيع تجاه مواطني المناطق المحتلة، يأتي الحوار مع القيادات الفلسطينية في هذه المناطق. وقد بدأت هذه اللقاءات بعد حرب حزيران/ يونيو مباشرة، بمبادرات اسرائيلية، وأحياناً بتشجيع مكاتب القنصليات الأجنبية والشخصيات والوفود الزائرة للمنطقة، وتميزت بتنوع موضوعاتها وتبدل أشخاصها وتطور أهدافها، واقتحام القيادات الوطنية في مسارها. وطبقاً لواحدة من الدراسات العربية النادرة التي وثقت لهذا الموضوع أعدها د. مهدي عبد الهادي[١٠]، فقد مضت هذه اللقاءات عبر حقبتين زمنيتين، استمرت كل منهما عشر سنوات، عُرفت الأولى بالإدارة العسكرية، والثانية بالإدارة المدنية. وشهدت كلتا الفترتين تغييرات وأحداثاً محلية، وإقليمية ودولية، وارتبط توقيت أهم اللقاءات بتلك الأحداث وذلك التغيير. وقد اختلفت المواقف الفلسطينية والعربية حولها، بين معارض ومؤيد، ومتحفظ أو مراقب. كما خفت الحملات المحلية المعارضة لها بين الفترة

الأولى والثانية، ومن لقاء إلى آخر بخاصة مع انتقالها من الأماكن الفلسطينية إلى الطرف الآخر: في معهد فان لير، ومعهد ترومان، ومركز شيلواح في جامعة تل أبيب؛ وقاعات الجامعة العبرية في القدس،. وجمعية الشبان المسيحيين بالقدس، وفندق الأمريكان كولوني في القدس، وفندق الأنتركونتيننتال على جبل الزيتون وأحياناً في المكاتب الرسمية الاسرائيلية.

وقد جاء توقيت أهم لقاءات الفترة الأولى في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وإثر مبادرة روجرز ١٩٦٩ وقبول مصر لها، وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، ومع الاعلان عن مشروع المملكة المتحدة في آذار/ مارس ١٩٧٢. وكان توقيت لقاءات الفترة الثانية على اثر اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وتوقيع مصر اتفاقية السلام، وفي أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وبعد خطاب الملك حسين في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦، ومع الاعلان عن الاعداد والاتفاق الفلسطيني لعقد المؤتمر الوطني الثامن عشر في الجزائر في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧. وكان الطرف الفلسطيني في اللقاءات يأتي من المناطق الرئيسية الأربع: القدس، نابلس، الخليل، وغزة. وقد حافظ باستمرار على شمولية التوزيع الجغرافي بالنسبة إلى الحضور السكاني طوال العشرين عاماً الماضية، وشمل هذا الأمر وجوه البلاد وأعيانها وكبار تجارها، وندر أن شخصاً فلسطينياً بارزاً ممن لهم اهتمامات بالشؤون العامة والسياسة والصحافة لم يشارك فيها.

لكن استمرارية الحضور والتمثيل في هذه اللقاءات اقتصرت في الفترة الأولى على القطاعات التقليدية، والزعامات الدينية والعائلية والتجارية، والتي شغلت المواقع الأولى في المنابر السياسية والمؤسسات المحلية، بينما في فترة السنوات العشر الأخيرة، ومع بقاء تمثيل الوجوه التقليدية على حاله من أقطاب المؤسسات وزعماء العائلات أو ممثليها، كبرت دائرة الحضور لتضم رجال أعمال، وممثلي الصحافة المحلية، وبعض المقرّبين من السلطة المحتلة أو المرشحين من القيادة الفلسطينية. وبرزت في اللقاءات أسماء من الصحافة، كما نشط عدد من المسؤولين العرب في ندوات مشتركة مع الاسرائيليين في العواصم الأوروبية الغربية والشرقية، وعرفت الساحة الفلسطينية «الحوار الأكاديمي» بين أساتذة جامعات بيرزيت والنجاح وبيت لحم، مع أساتذة الجامعات والمعاهد الاسرائيلية، وامتد الحوار إلى الصحافة الفلسطينية والاسرائيلية.

ويلاحظ الباحث إسقاط دور روابط القرى - قادة واتباعاً - عن سجل هذه اللقاءات، لأن دورهم ما زال من ملحقات الاحتلال وخارج نطاق الحركة الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال، وتقف ضد أمانيها وتطلعاتها، ومرفوضة من الجميع داخلياً وخارجياً.

أما الطرف الاسرائيلي في هذه اللقاءات - كما يرصده الباحث - فقد كان يأتي - في الفترة الأولى - من قادة المؤسسة العسكرية المحلية، الذين فرضوا اللقاء، ومسؤولين في الحكومة والأحزاب

والتجمعات الأخرى، الذين وظفوا اللقاء، وأساتـذة الجامعـات والمعاهد العليـا، والأكاديميين الـذين سعوا ورغبـوا في اللقاء، ورجال الأعمال والصحافة الـذين تابعـوا اللقاءات. وفي الفتـرة الثانية ـ مع استمرارية المحافظة على التمثيل الاسرائيلي، حسب التسلسل الرسمي والمهني ـ كما في الفترة الأولى، بـرز حضور جـديد لتيـارات سياسيـة مستقلة عن أجهزة الـدولـة الـرسميـة، ومعارضة لسياستها، أفراد وتجمعات ومؤسسات عامة ذات مواقف ليبرالية لا تملك في غالبيتها تغيير السياسات الاسرائيلية، بل دفع عجلة البحث عن بدائل وحلول.

ويرى الباحث الفلسطيني أن أهداف وغايات هذه اللقاءات قد تنوعت وتشعبت منذ الاحتلال حتى (الآن). وانه اجتمع في بعضها أكثر من هدف، وجاءت بأكثر من نتيجة، لكنها بقيت وقائع ثابتة ومستمرة، وأنها قد تنتج مدخلاً للحل السياسي لقضايا الصراع، بخاصة مع النشاط الاسـرائيلي المكثف في السياسـة الخارجيـة وتصاعد الاهتمامات الاقليمية والدوليـة نحو عقـد مؤتمر دولي. ويرصد الباحث عشرة أهداف لهذه اللقـاءات أهمها: استـطلاع اسرائيل لجميع الآراء واستقراء الأفكار بحثاً عن حلول، ومتابعة ردود الفعل المحلية لمواقفها وسياساتها، إبراز زعامات محلية أو المشاركة في اختيارها أو إقامة تعاون معها، والتدخل في تشكيلة القيادات الوطنية المحلية، واختراق صفوف القيـادات السياسيـة ومنـع قيام تحـالف وطني بينها، وفـرز الشخصيات بين معتـدل

ومتشدد وموالٍ أو معادٍ، وكشف علاقاتها وصلاتها داخلياً وخارجياً، وأخيراً توظيف هذه اللقاءات لتطبيع العلاقات بين الشعبين أو بين السلطة الاسرائيلية والقوى الفلسطينية في الخارج أو الداخل.

هـ ـ الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني خارج الأرض المحتلة

خارج الأرض المحتلة أيضاً أدار الاسرائيليون حواراً موسعاً مع عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية. وتم التكتم على هذه اللقاءات في البداية، ثم جرى النشر عنها تدريجياً، ثم أصبحت موضوعاً رئيسياً من موضوعات نشاط منظمة التحرير الفلسطينية.

من هذه اللقاءات، لقاءات أوري افنيري وأريه الياف مع عصام السرطاوي منذ منتصف السبعينات، واجتماعات افنيري وميتياهو بيليد وآخرين مع عدد كبير من قادة منظمة التحرير الفلسطينية قبل، وخلال، وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ في لبنان وتونس. وحوارات وليد الخالدي، وسري نسيبه، ومهدي عبد الهادي وعدد من الأساتذة الفلسطينيين في الخارج مع الأكاديميين والمفكرين الاسرائيليين في أوروبا، وفي جامعة هارفارد في الولايات المتحدة عامي ١٩٨٤، ١٩٨٥، وفي مؤتمرات دولية أخرى. وقد نشر أوري افنيري كثيراً من تفاصيل هذه اللقاءات في كتابه الأخير **حوار مع صديقي العدو**.

وقد كانت هذه اللقاءات من المسائل المثيرة للجدل داخل

منظمة التحرير الفلسطينية، واستأثرت بمناقشات حادة داخل الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (عمان ١٩٨٤)، انتهت بسيادة الاتجاه المعزز لاستمرار هذه اللقاءات، ولم تثر جدلاً في الاجتماعات التالية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (نيسان/ أبريل ١٩٨٧).

وعلى أي حال، فقد كان اتساع قاعدة القبول لهذه اللقاءات في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية حافزاً على عقد لقاء علني في بوخارست في أواخر عام ١٩٨٦، بين وفد من قوى السلام الاسرائيلي، وممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشارك في هذا اللقاء ٢٩ شخصاً من الاسرائيليين يمثلون الحزب الشيوعي «راكاح»، والقائمة التقدمية، وأفراد من المابام، وأفراد من الجبهة الشرقية، والشرق نحو السلام، وكان أبرز الحاضرين لطيف دوري رئيس لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والكاتبة إيعال لوتان، وسمحا فيلبين، وعوزي بوتشتاين عضو المكتب السياسي لحزب راكاح. كما حضر من جانب المنظمة ١٢ شخصاً برئاسة عبد الرازق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة. وتضمن اللقاء جلسة واحدة مفتوحة، استغرقت نحو ساعة ونصف الساعة، تحدث خلالها عدد من الاسرائيليين باعتبارهم يمثلون عدة تيارات متنوعة، ركزوا فيها على إصرارهم على استمرار الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية رغم قرار الكنيست بتجريم هذه الاتصالات، وذلك على قاعدة الاعتراف بحق الشعب

الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بينما تحدث عن المنظمة عبد الرازق اليحيى، وركّز في كلمته على الخطوط الرئيسية لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل إقرار السلام في المنطقة، وأن الكفاح ضد الاحتلال حق لكل الشعوب، ولم يصدر عن الاجتماع بيان مشترك[١١].

أما آخر هذه اللقاءات فقد تم في بودابست في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٧. وضم الوفد الاسرائيلي ٢٥ شخصاً من منظمات سياسية وثقافية مختلفة، وشارك منهم في الحوار ١٩ شخصاً، وكان معظم المشتركين حاضرين بصفتهم الشخصية باستثناء الحزب الشيوعي «راكاح»، الذي تمثل بعضوين من لجنته المركزية، وحركة الفهود السود التي تمثلت بعدد وفير برئاسة تشارلي بيطون. أما الوفد الفلسطيني فقد تشكّل برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن)، وعضوية كل من العميد عبد الرزاق اليحيى القائد السابق لجيش التحرير الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية، ود. رمزي خوري مدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، ود. سعيد عمارة القائم بأعمال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو، وعماد شكور مستشار القائد العام للشؤون الاسرائيلية، ونبيل عمرو مدير عام الاذاعات الفلسطينية، وخالد سلام رئيس تحرير مجلة «صوت البلاد» في نيقوسيا.

وقد اختتم اللقاء عضو الكنيست «بيطون» ببيان صادر عن

أعضاء الوفد الاسرائيلي جاء فيه: «في الوفد الاسرائيلي أعضاء ذوو وجهات نظر سياسية متنوعة، والقاسم المشترك بين أعضاء الوفد الاسرائيلي هو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، الذي ينبغي على اسرائيل الاعتراف بحقوقه القومية، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل. كذلك ينبغي على اسرائيل المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الأطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع، وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن»[١٢]. وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الوفد الفلسطيني باسم منظمة التحرير الفلسطينية موافقته على بيان الوفد الاسرائيلي، مؤكداً أنه يعتبر الأساس للقضاء على النزاع في الشرق الأوسط، ويحقق السلام العادل الاسرائيلي ـ الفلسطيني، واعتبره «اتفاقاً بين الوفدين على بيان مشترك».

أما تجربة التطبيع الاقتصادي في فلسطين المحتلة، فقد مرت عبر سلسلة من الاجراءات لجأت اسرائيل إليها منذ غزو عام ١٩٦٧، بدءاً باستخدام العملة الاسرائيلية في هذه المناطق، وتحويل أفرع البنوك العربية إلى بنوك اسرائيلية، وفتح مجال التبادل التجاري بين اسرائيل والمناطق المحتلة، وبخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس «سوق واحد»، ومروراً بتشجيع زراعة الحاصلات الزراعية التي تحتاجها اسرائيل، وتغيير التركيب المحصولي ليتلاءم مع الصادرات الاسرائيلية إلى أوروبا، وانتهاء بتنشيط العمالة العربية، ومحاولة إدماجها في قوة العمل الاسرائيلية

لتوثيق الامتزاج الاقتصادي، وإنشاء مراكز التدريب لتهيئة العمالة العربية لاحتياجات العمل الاسرائيلي، وإنشاء مكاتب عمل للتحكم في حركة العمالة العربية(١٣).

وقد سمحت السلطات الاسرائيلية اعتباراً من صيف عام ١٩٦٨ للعمال العرب بالعمل في السوق الاسرائيلي، واشترطت أن يتم تشغيلهم بواسطة مكاتب العمل الرسمية ووفقاً لقانون العمل الاسرائيلي، غير أن الأعمال التي توفرها هذه المكاتب للعرب، من النوع الذي يتطلب جهداً كبيراً مقابل أجر قليل، ورغم ضآلة أجر العامل العربي، فإنه يخضع لخصومات متعددة تصل إلى حوالى ٤٠ بالمائة من مجمل أجره، كما أنه لا يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يتم خصم هذه المبالغ من أجلها، فضلاً عن حرمانه من بدل الاجازات والأعياد التي يتمتع بها العامل اليهودي، ويكون أول من يُفصل إذا أراد صاحب العمل الاستغناء عن بعض العمال، وإذا فصل، فإنه لا يحصل على التعويضات التي ينص عليها القانون. وقد وقعت حوادث عديدة أصيب فيها العامل بإصابات خطيرة أثناء عمله ولم يحصل على أي تعويض.

وهناك طرق أخرى غير رسمية لعمل العرب داخل اسرائيل، تعتمد على المبادرة الفردية والتعاقد مع صاحب العمل أو وكيله مباشرة دون الرجوع إلى المكاتب الرسمية والحصول على تصريح عمل، ويقدر عدد العاملين العرب غير المسجلين في اسرائيل بحوالى ٣٠ بالمائة من مجموع العرب العاملين سنوياً. ويعاني

هؤلاء، لكونهم يعملون بطرق غير قانونية، من استغلال أرباب العمل، حيث تنخفض أجورهم بين ٤٥ ـ ٥٥ بالمائة من أجر العامل اليهودي الذي يؤدي العمل نفسه، في حين تمتد ساعات عملهم لتصل إلى ١٢ ساعة يومياً. كما يتعرض العمال غير المسجلين لمطاردة رجال الشرطة وحرس الحدود واعتداءاتهم المستمرة، وينص القانون الاسرائيلي على اعتقال كل عربي يعمل دون تصريح لمدة ٤٨ ساعة، مع تغريمه مبلغاً من المال. وفي حال تكرار مخالفته يعتقل لمدة تصل إلى شهرين، وكثيراً ما يتعرض العرب العاملون في المؤسسات الاسرائيلية إلى هجمات عنيفة من قبل رجال الشرطة وأفراد المجتمع الاسرائيلي على أساس عنصري. ويزداد الشعور بالعداء تجاه العمال العرب في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث يشعر العمال الاسرائيليون بأن العامل العربي أحد أسباب تدني الأجور والبطالة التي تواجههم(١٤).

وقد استوعبت اسرائيل نسبة ٤٠ بالمائة ـ ٣٠ بالمائة من مجموع القوى العاملة العربية في الضفة والقطاع. وقد اتجه القسم الأكبر من مجموع عمال البناء العرب الذين يبلغ تعدادهم (٥٩,٤٣) ألف عامل إلى العمل في قطاع البناء الاسرائيلي بنسبة ٧٣,٤ بالمائة خلال عام ١٩٨٤ أي ٤٣٦٨٠ عاملاً. وفي قطاع الزراعة عمل ٢٥,٤ بالمائة من عمال الزراعة العرب في اسرائيل، وفي قطاع الصناعة يعمل ٣٩,٧ بالمائة من عمال الصناعة العرب

في اسرائيل[١٥].

وقد تم ذلك كله عبر سلسلة من الاجراءات التحكمية لفرض الهيمنة الاسرائيلية واستغلال اقتصادات المناطق المحتلة. فحرية التجارة بين اسرائيل والضفة الغربية لم تحل دون وضع قيود على الحاصلات الزراعية حتى عام ١٩٧١، خشية اضرارها بالسوق المحلي، ومحاولة إدماج قوة العمل العربية في العمالة الاسرائيلية لم يحل دون حرمانها من حق تكوين النقابات، بل ومن حق الانضمام إلى الهستدروت باستثناء القدس. وتشجيع الاستثمار الصناعي تم وفقاً لتخطيط جغرافي وقيود اقتصادية، ووفق أسس تمييزية، وظل في النهاية محدوداً. أما التخطيط للتعامل، فقد تم في إطار فرض الأمر الواقع والترهيب المستمر، واستخدمت وسائل قهر مباشر فردية وجماعية وضد مدن بأكملها تجاه أي مقاومة للأنظمة الاقتصادية المطبقة، أو لحث السكان لعمل ما يتماشى مع إرادة الحكم العسكري. وتقييد استخدامات مياه الري وحفر الآبار لمصلحة المستوطنين الاسرائيليين.

وكانت النتيجة، سيطرة اقتصادية اسرائيلية كاملة على الضفة وقطاع غزة، بلغ فيها حجم التعامل الاقتصادي مع اسرائيل نحو ٨٣ بالمائة من تعاملها الاقتصادي، وحققت اسرائيل من ورائها سوقاً يفوق حجم سوقها مع مجموع الدول الافريقية[١٦].

أما تجربة التطبيع الثقافي في الأرض المحتلة، فهي في واقع الأمر تجربة التطويع الثقافي، وهي تجربة مريرة بكل المعايير.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تمارس اسرائيل وسائل سيطرة متنوعة على مختلف وسائل التعبير الثقافي في الوطن المحتل، للتأثير على موقف المثقفين العرب في مواجهتها، ويعترف الاسرائيليون أنه حتى عندما يتم التخفيف من وسائل السيطرة الثقافية، فقد كان ذلك يدخل أيضاً في محاولة التأثير على وجهة النظر العربية تجاه اسرائيل.

ففي مجال التعليم، بدأت اسرائيل عقب عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مباشرة في اختبار الكتب المدرسية المقررة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بزعم تصفية الفقرات أو الكتب التي تحتوي على فقرات معادية للسامية أو للصهيونية أو لاسرائيل. ورغم أنها أبقت نظام الدراسة الأردني الذي كان مطبقاً في الضفة الغربية، فقد عدّلت أكثر من ١٠٠ إلى ١٥٠ من نصوصها، بينما حظرت في قطاع غزة عدداً أقل من الكتب.

وقد واصلت اسرائيل مناهج الدراسة الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنشأت مناهج دراسية اسرائيلية ـ عربية مشتركة في القدس الشرقية. ومنذ عام ١٩٧٠، بدأت برامج دراسية أعلى لتلاميذ القدس الذين يرغبون في الاستعداد للمدرسة الأردنية «ماتريكيوليشن». وفي عام ١٩٧٢، قدم منهج دراسي اسرائيلي ـ عربي مشترك الخيار في الالتحاق بالمدارس الأردنية أو الاسرائيلية.

وفي مجال التعليم الجامعي لم يكن في القانون الأردني

المطبق قبل عام ١٩٦٧ تشريع عام يحكم مؤسسات التعليم العالي وأنشطته، بينما كان القانون الأردني رقم (١٦) لعام ١٩٦٤، يحكم مؤسسات التعليم الأخرى تحت اشراف لجنة عليا تشرف على المناهج الدراسية والكتب. وغداة سقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال، انتقلت سلطة اللجنة العليا إلى ضابط الحكم العسكري ـ الذي سمي مشرفاً ـ وقام بتطبيق القانون رقم (١٦)، ومنذ ذلك الحين تم تطوير بعض المؤسسات التعليمية ـ بعد المرحلة الثانوية ـ إلى مؤسسات تمنح إجازات أكاديمية.

وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٨٠، أصدرت السلطات العسكرية عدداً من الأوامر العسكرية لإحكام سيطرتها على المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي التي كانت تتمتع حتى ذلك الوقت بحرية نسبية من سيطرة السلطات العسكرية وتدخلها المباشر. وقد تضمنت هذه الأوامر «الأمر العسكري ٨٤٥» الذي يوسع من نطاق تعريف القانون رقم (١٦) بحيث ينطبق على مؤسسات التعليم العالي، وثلاثة أوامر أخرى. أصبحت السلطات تملك ـ من خلالها ـ صلاحيات واسعة في تقرير من يحق له أن يكون تلميذاً أو معلماً أو مديراً في المناطق المحتلة. وأتاحت لها أن تستند في قرارها بإصدار رخص التعليم إلى اعتبارات «النظام العام»(١٧).

ولا تقتصر وسائل اسرائيل للسيطرة الثقافية في الوطن المحتل على قطاع التعليم، بل تمتد وبشكل مباشر أيضاً إلى الرقابة على

المطبوعات والمصنفات الفنية، وقد استندت اسرائيل إلى قانون الطوارىء لعام ١٩٤٥ في تعديل قوانين المطبوعات. وفي ظل هذه التعديلات، فرضت سيطرة واسعة على المواد الثقافية والفنية المتداولة في الأرض المحتلة، وكان من أبرز مظاهر هذه السيطرة، حظر تداول كتب معينة. وقد اتسعت قائمة الكتب الممنوعة حتى وصلت إلى ٣٠٠٠ كتاب، مما أثار حنق الأكاديميين الاسرائيليين أنفسهم[١٨].

والوسيلة نفسها تمارسها اسرائيل أيضاً تجاه وسائل الاعلام، وعقب سيطرتها على الضفة الغربية، كانت هناك طلبات لإصدار صحف عربية رفضتها السلطات الاسرائيلية، ولم تصرح لأي من مواطني المناطق المحتلة بإصدار أي صحيفة أو مجلة، إلا أنها سمحت بعد ذلك لعدد من مواطني القدس الشرقية ـ بعد إعلان ضمها ومعاملة سكانها معاملة الاسرائيليين ـ بإصدار ثلاث صحف هي: «القدس» و«الشعب» و«الفجر»، ومجلة «الطليعة» باسم مواطن عربي من شفا عمرو. وقد تعرضت هذه المطبوعات إلى أشكال المحاربة وأغلقت أكثر من مرة ولفترات مختلفة بحجة «نشر مواد تحريضية ضد الاحتلال»، على الرغم من خضوعها الدائم للرقابة العسكرية الصارمة. كما اعتقل العديد من محرريها ورؤساء تحريرها والعاملين فيها، وفرضت عليهم الاقامة الجبرية لمدد طويلة ولمرات عديدة[١٩].

وبالنسبة إلى السينما، فقد أخضعت وزارة الداخلية الأفلام

العربية للرقابة كجزء من سياسة الاشراف العام على الثقافة. وخلال عام ١٩٦٨، حظرت السلطات الاسرائيلية ٦٠ بالمائة من الأفلام التي طلب التصريح لها بالعرض، وفي عام ١٩٧٢، اعترضت الرقابة على ٤٨ فيلماً من بين ١٤٣ فيلماً عرضت عليها.

أما بالنسبة إلى الاذاعة، فلم يكن هناك إذاعة محلية في الضفة الغربية عشية احتلالها، وقد قدمت هيئة الاذاعة الاسرائيلية موجة خاصة بالعربية في عام ١٩٦٧، لتخدم كوسيلة اتصال بالمناطق المحتلة. وقد عملت هذه المحطة ١٤ ساعة يومياً، كما حرصت على أن تقدم لمستمعيها من أبناء الشعب الفلسطيني بعض الخدمات الضرورية لاجتذابهم مثل إرسال رسائل التطمين للأسرة، وفي الوقت نفسه، دخلت كمصدر للمعلومات في مواجهة شبكة الاذاعات العربية، حيث حاولت اسرائيل من خلال هذه الاذاعة أن تؤثر في المواقف المحلية تجاهها. وتشير المصادر الاسرائيلية إلى أن رغبة اسرائيل في تطوير وسائل اتصالها ونفوذها في المناطق المحتلة، كانت أحد أسباب إدخال التلفزيون إلى اسرائيل في عام ١٩٦٨[٢٠].

ويشير باحث اسرائيلي إلى أن الصهيونية واليهودية كانتا محدودتي الفعالية كوسائل للسيطرة الايديولوجية والثقافية: «فالأولى لم تغرس كوسيلة، بينما الأخيرة لم تكن صالحة للعمل كوسيلة»[٢١]. لكن الوجه الآخر لهذه السياسة كان محاولة قمع الفكر الإسلامي، وإضعاف اللغة العربية. وقد وجه مفتي المسلمين في فلسطين ـ

الشيخ أحمد عبدالله ـ نداء إلى العالم الإسلامي، للعمل على وقف الممارسات الظالمة لاسرائيل، ضمّنه كثيراً من مظاهر النشاط الاسرائيلي في هذا الصدد في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، منها نقل إدارة شؤون المسلمين الدينية لأيدٍ غير إسلامية، وتصرف وزارة الأديان في أملاك المسلمين، وعدم وجود دار للافتاء، ومنع المسلمين من تلقي العلوم الدينية وفرض حظر تام عليهم، وتمثل هذا المنع في إغلاق المعاهد الدينية التي كانت قائمة قبل قيام اسرائيل، وكانت تزيد على ١٥ مدرسة دينية.

وتأخذ أشكال الاضطهاد الديني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أشكالاً أخرى أبرزها: الممارسات التي تستهدف المسجد الأقصى ـ ثالث الحرمين الشريفين ـ بدءاً من محاولة احراقه إلى محاولات نسفه، أو إطلاق النار على المصلين. ولا تخفي العديد من الهيئات الصهيونية المتعصبة أهداف اسرائيل في هدم المسجد الأقصى وإقامة «الهيكل الرابع» مكانه. ولا تقتصر مخططات الصهيونية عند المسجد الأقصى بل تمتد إلى الحرم الابراهيمي في الخليل، حينما تمارس حركة غوش ايمونيم ضغوطاً عديدة للاستيلاء بصورة كاملة على الحرم الابراهيمي في قلب مدينة الخليل. ولن نقف طويلاً عند «من يقوم بهذه المحاولات»، فليس بوسعنا أن نفرق كثيراً بين ممارسات حكومية سرية، وممارسات هيئات صهيونية متطرفة.

٢ ـ المرتفعات السورية المحتلة

لم تمض جهود التطبيع القهري في الهضبة السورية المحتلة على النسق نفسه، رغم تشابه الأساليب المتبعة، ففي الجولان لم تكن هناك «معضلة سكانية» على غرار ما كان قائماً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعدد سكانها كان قبل عدوان عام ١٩٦٧، ١٦٥ ألف نسمة، وأسفر العدوان عن تدمير نحو ٨٠ قرية سورية، وتشريد ١٦٥ ألف نسمة من سكان الهضبة السورية، ولم يبق في الهضبة سوى نحو ١٤ ألف مواطن يتوزعون على ست قرى تقع في شمال الهضبة هي: مجدل شمس وبقعاتا ومسعدة وعين قينة والفجر وسخيتا، وسكان هذه القرى من المواطنين الدروز[٢٢].

كذلك، فإنه بخلاف الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين كانا محل تفاوت في تقدير مستقبلهما في المشروع الاسرائيلي. فقد كانت الهضبة السورية محل إجماع من جانب الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في اسرائيل، وكذلك من الشارع السياسي، حيث أجمعا على عدم الانسحاب منها. ولم تختلف في ذلك مواقف المعراخ عن مواقف الليكود. وأقصى ما بلغه الموقف الاسرائيلي من «مرونة» إزاء مستقبل هذه المناطق، هو ما عبّر عنه اسحق رابين عندما قال: «حتى إذا تحقق السلام الاسرائيلي، لا يجوز الانسحاب من الجولان.. ولكن ليس من الضروري التمسك بالخط القائم حالياً».

وانطلاقاً من هذا المفهوم، اتجهت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة إلى خلق واقع اقتصادي واجتماعي جديد في المنطقة

واستغلال مصادرها الطبيعية. ولم يكن صدفة أن تقيم اسرائيل أولى مستوطناتها في المناطق المحتلة فيها، وفي الشهر الثاني مباشرة لاحتلالها، وهي مستوطنة «ميدوم هاجولان» التي أقيمت بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٧. ومنذ ذلك الوقت، توسعت خريطة الاستيطان الاسرائيلي في الهضبة السورية توسعاً كبيراً، وتتسم هذه المستوطنات بالصبغة العسكرية من حيث مواقعها وطبيعة بنائها وتحصيناتها. كما قامت سلطات الاحتلال بشق شبكات الطرق الطولية والعرضية، وأجرت العديد من التغييرات على أرض الواقع تمهيداً للضم.

وطبقاً لدراسة الأستاذ وليد الجعفري[٢٣]، فقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ إلى اتباع سياسة مبرمجة تجاه المواطنين السوريين في الهضبة، مستغلة في ذلك عددهم القليل من جهة، وبرامجها السابقة تجاه أبناء الطائفة الدرزية في مناطق عام ١٩٤٨ من جهة ثانية، والرامية إلى سلخ الطائفة عن انتمائها القومي، وزرع بذور الخلاف بين أبناء الشعب الواحد. وقد اشتمل برنامج العمل لهذه السياسة على عدة إجراءات إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية.

وقد استخدمت السلطات العسكرية ـ عقب انتهاء الحرب ـ سياسة «اليد القوية» تجاه مواطني الهضبة السورية بصورة عامة، والزعماء الوطنيين والمثقفين بصورة خاصة، بهدف كبح جماح حركة المقاومة التي نشأت في الهضبة قبل استفحالها، فاعتقلت

العشرات من الزعماء الدينيين والوطنيين، موجهة إليهم التهم المختلفة، بقصد عزلهم والحد من تأثيرهم على المواطنين. ولم تمض بضع سنوات على الاحتلال، حتى تمكنت السلطات العسكرية من زج معظم الزعماء الوطنيين في قرى الجولان الأربع في السجون، وعلى اثر ذلك بدأت قلة من المنتفعين ترفع رأسها وتعلن عن مواقفها الموالية لاسرائيل، ويقف على رأس هؤلاء أولئك الذين عينتهم السلطات العسكرية أعضاء في المجالس المحلية المفروضة، كما مارست السلطات جميع أشكال الضغط المادي والمعيشي، وصعّدت من هذه الاجراءات، إثر رفض المواطنين تسلم بطاقات الهوية الاسرائيلية، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، مارس الحاكم العسكري أشكال الضغط لإجبار المواطنين على تقبل مجالس محلية مرتبطة بالجهاز الإداري الاسرائيلي، وتعمل بموجب قوانين المجالس المحلية المعمول بها في اسرائيل، وفرضت على قرى الهضبة مجالس محلية يشغل عضويتها أشخاص عرفوا بمواقفهم غير الوطنية، وبتعاونهم مع سلطات الاحتلال. ولدعم هذه الفئة القليلة من سكان الهضبة السورية، قرر نائب وزير الدفاع، مردخاي تسيبوري في آذار/ مارس ١٩٨١، منح رواتب جديدة وتسهيلات، على غرار التسهيلات التي تمنح للجنود المسرّحين في اسرائيل، لنحو ١٥٠ شخصاً من قرى شمال الجولان.

واستكمالاً لمخطط فرض المجالس المحلية، قامت السلطات

الاسـرائيلية بـدعم بعض الموالين لتشكيـل تجمعات مشبـوهة، بهدف تزوير إرادة أهالي الهضبـة على غرار «الـدائرة الـدرزية ـ الصهيونية»، كما أقامت السلطات الاسرائيلية داخل قرى الهضبة، نوادي هستدروتية، وبعض المؤسسات الاجتماعية الاسرائيلية، وفتحت أبواب الهستدروت أمام عمال الهضبة، وأجبرت الفئات العاملة على الانضمام للهستدروت، كما أجبرتهم على الاشتراك بالتأمين الطبي، وصندوق المرضى (كوبـات حوليم)، والتـأمين القومي وغير ذلك من المؤسسات الاسرائيلية، إضافة إلى ذلك، فرضت السلطات على أهالي الهضبة ضريبة الدخل المعمول بها في اسرائيل. ومقابل ذلك، كانت السلطات تحبط أي محاولة من سكان قرى الهضبة لإقامة جمعيات خيرية ترعى شؤونهم الطبية والاجتماعية.

وتميّز بعض المصادر بين ثلاث مراحل مرت بها سياسة اسرائيل الثقافية في هذه المنطقة:

تمتد الأولى منذ بداية الاحتلال حتى عام ١٩٦٧، وقد تميزت بعزل السكان عن الوطن الأم ثقافياً واقتصادياً، ومعاقبة من يحاول الاتصـال بالأوسـاط الفلسطينيـة، وبخاصـة العناصـر المنـظمـة سياسياً، وفرض طوق من العزلة على القوى الوطنية الواعية في الجولان، وإلغاء المنـاهج الـدراسية التي كـان معمولاً بهـا قبل الاحتلال، وفرض مناهج تـربويـة تهدف إلى تكـريس الاحتلال والطائفية، ووضع كتب تاريخية وجغرافية لهضبة الجولان هدفها

خدمة الاحتلال، وفصل أكثر المعلمين كفاءة علمياً وتربوياً، والقيام بنشاطات إعلامية ثقافية وسياسية بين السكان هدفها إزالة الطابع الحضاري، وإضعاف الانتماء القومي والوطني، ومنع الصحافة العربية من الوصول إلى الجولان، وبخاصة صحيفة «الاتحاد»، والتعامل مع السكان العرب كمواطنين اسرائيليين من حيث الواجب، بهدف دمجهم في المجتمع الاسرائيلي، وبالتالي، تكريس الاحتلال. لكن جماهير الجولان أفشلت جميع المحاولات الرامية إلى دمج السكان في المجتمع الاسرائيلي، وفرضت العزلة على العناصر العميلة والمتخاذلة، وأجرت اتصالات مكثفة مع الهيئات الدولية للعمل من أجل فتح الطريق للالتحاق بجامعة دمشق.

وتمتد المرحلة الثانية من السياسات الاسرائيلية ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢، وتميزت بالسماح لطلبة الجولان بالعبور إلى دمشق والالتحاق بجامعتها، وتم عبور ما لا يقل عن ٥٠ طالباً التحقوا بمختلف كليات جامعة دمشق، وبقي هذا الطريق مفتوحاً حتى ١٤/ ٢/ ١٩٨٢، حيث أغلقته سلطات الاحتلال لاعتبارات سياسية، كما سمحت السلطات لعدد من الطلاب بالالتحاق بالجامعات الاسرائيلية. وتجلت في هذه الفترة صور مقاومة مخططات اسرائيل الهادفة لطمس الهوية والحضارة العربية بشكل علني وجريء.

أما المرحلة الثالثة ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧، فقد شهدت بروز

المؤسسات الوطنية التي تهدف خدمة المجتمع في المجالات الثقافية، واستجابة حكومة الاتحاد السوفياتي لفتح الطريق أمام طلاب الجولان للالتحاق بجامعاته، وصدور بعض الكتب ودواوين الشعر، وإحياء المناسبات الوطنية فنياً، وإن كان هذا لا يعني التحدث عن حركة فكرية وثقافية في الجولان، لأنها ما زالت في مرحلة الولادة، وتواجه الكثير من المصاعب من قبل السلطات المحتلة بهدف خنقها في مهدها.

ثانياً: الأردن: التطبيع والجسور المفتوحة

إذا كانت القضية الفلسطينية تمثل لب النزاع العربي - الاسرائيلي، فإن العلاقات الأردنية - الاسرائيلية تمثل مفتاح الموقف لكل التطورات الأساسية في هذه القضية من وجهة النظر الاسرائيلية، ولا يرتبط هذا التقويم بمرحلة ما بعد عدوان عام ١٩٦٧ فحسب، ولكنه يمتد إلى فترة تأسيس الدولة الصهيونية في نهاية الأربعينات. والثابت تاريخياً أن اسرائيل قد احتفظت بعلاقات حوار سياسي متصل مع الأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن، وأن الجانبين شاركا في ترتيب أوضاع ما بعد الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى (عام ١٩٤٨)، بأبعد من اتفاقات الهدنة، ويروي موشيه ديان في مذكراته[٢٤] وقائع مذهلة عن مفاوضاته مع الملك عبد الله وعبد الله التل في قصر الشونة وفي عمان، حول تقسيم المناطق الواقعة في حوزة القوات العراقية في ذلك الوقت، وتقسيم المنطقة الحرام، والموقف من قطاع غزة.

كما تعرض لأول مسودة اتفاق سلام بين ملك عربي واسرائيل، ويذكر أن الانكليز احبطوا هذا الاتفاق، فضلاً عن مقتل الملك عبد الله على باب المسجد الأقصى بعد ذلك على يد شاب فلسطيني.

وقد استمرت اللقاءات مع الملك حسين بعد مقتل جده، وتواصلت بعد حرب عام ١٩٦٧، وأصبح من التقاليد الإعلامية الثابتة في المنطقة منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أن تكتب المصادر الاسرائيلية عن لقاءات ومحادثات الملك حسين والقادة الاسرائيليين، وأن تنفي المصادر الأردنية هذه اللقاءات في هدوء. وآخر اللقاءات التي تناولتها المصادر الاسرائيلية في هذا الخصوص، هي زيارة كل من شيمون بيريز وزير الخارجية واسحق رابين وزير الدفاع للأردن في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٧، حيث اجتمعا بالملك حسين وأجريا معه محادثات استمرت سبع ساعات، بحثا خلالها معه صيغة الاتفاقية التي تتناول بالتفصيل المبادىء التي ستنضم على أساسها لمسيرة السلام[٢٥].

ويذهب شلومو افنيري[٢٦] إلى أنه رغم النزاع الاقليمي العميق بين الأردن واسرائيل، إلا أن للبلدين عدداً من المصالح المشتركة فيما يتعلق بالإدارة في الضفة الغربية، وفيما يتعلق بمعارضة بلورة منظمة التحرير الفلسطينية كبديل حقيقي لارتباط سكان الضفة بالأردن، وأن هذه المشاركة في المصالح «عميقة جداً» وتمكن من تنفيذ أعمال في المنطقة، و «لا يمكن أن يطلق عليها اسماً آخر غير تعاون شامل»، وأنه «لم ينشر كل شيء عن ذلك، أو أنه غير قابل للنشر».

أما دان شوفتان فيقول في أحدث كتاب صدر عن العلاقات الأردنية ـ الاسرائيلية الخيار الأردني، أن «اسرائيل والأردن لهما عداء مشترك تجاه القومية الفلسطينية، ومنذ غزو اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧، فإن الملك حسين وحزب العمل عقدا العزم على أن تصبح هذه المنطقة دولة فلسطينية، وأبعد من ذلك أن يعاد معظمها تحت السيادة الأردنية، هذا فضلاً عن العلاقات القوية المشتركة مع الولايات المتحدة، مما خلق علاقات حسن جوار قائمة على الأمر الواقع». وطبقاً للكاتب نفسه في «التحليل النهائي»، فإن الأردن والمناطق المحتلة أرض واحدة وشعب واحد وسيكون لهما يوماً قيادتان متبادلتان شاملتان.

وتمضي العلاقات الأردنية ـ الاسرائيلية عبر ما يسمى بسياسة «الجسور المفتوحة»، وتعني هذه السياسة حرية الانتقال بين الضفتين الغربية والشرقية، وقد بدأت في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث قرر موشيه ديان بعد أيام من الحرب، بقاء جسري اللنبي ودامية مفتوحين أمام حركة «تنقل السكان والبضائع» بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.

لم تنشأ هذه السياسة نتيجة لاتفاق تفصيلي، وجاءت نتيجة للتطورات نفسها، وطبقاً لتحليل المصادر الاسرائيلية، فإن ذلك يعد الميزة الحقيقية لهذه السياسة، فلو كان هناك ضرورة لاتفاق مفصل وموقع عليه بين الجانبين لما أمكن تحقيق ذلك. فالاتفاق المفصّل كان يتطلب تحديد إجراءات تتعلق بالموضوعات الخلافية مثل السيادة والسيطرة الشرعية، ولم يكن أي من الطرفين يستطيع الموافقة على أي صيغة خوفاً من الانتقادات، سواء من

جانب البلدان العربية بالنسبة إلى الأردن، أم قطاعات من الرأي العام في اسرائيل بالنسبة إلى اسرائيل.

وقد جرى تفسير هذه السياسة على الجانب الاسرائيلي بعشرات التفسيرات منها، رغبة الاسرائيليين في تسهيل مغادرة أبناء الضفة الغربية في إطار تشجيع الهجرة من الضفة الغربية، ومنها رغبتهم في تخفيف ضغط الاحتلال على السكان المحليين، ومنها رغبة اسرائيل في ألا تظهر أمام العالم بمظهر من يضع العراقيل أمام زيارة الأماكن المقدسة في القدس، ومنها الرغبة في إزالة الحواجز النفسية بين العرب والاسرائيليين، ومنها كما يقول شلومو غزيت، المنسق الأول لأعمال وزارة الدفاع الاسرائيلية في الضفة والقطاع في كتابه **العصا والجزرة**[٢٧]، هو إيجاد أداة للضغط بحيث يلمس سكان المناطق الخسارة في حالة إغلاق الجسور. وبالفعل كان جسرا اللنبي ودامية بمثابة المنفذ الوحيد إلى الوطن العربي حيث الأقارب والمصالح الاقتصادية، وفي كل مرة حظر على سكان مدينة أو منطقة معينة السفر إلى الضفة الشرقية، يشعر هؤلاء بالأبعاد السلبية على جيوبهم ومجرى حياتهم.

كما يرى الاسرائيليون أن هذه السياسة تحقق للأردن مصالح مماثلة، إذ تحافظ على شيء ما، ولو من قبيل الشكل الظاهري، يشير إلى أن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الأردن، والتي توجد تحت احتلال اسرائيلي مؤقت.

على أي حال، فقد أظهر الجانبان الأردني والاسرائيلي اهتماماً واضحاً باستمرار هذه السياسة، حتى أنها لم تنقطع خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ومضي التعامل عبر هذه الجسور، حيث يقدر عدد الذين يعبرونها سنوياً بنحو ٤٠٠ ألف نسمة. وقد استخدمت سياسة الجسور المفتوحة من جانب كل من الأردن واسرائيل في تحقيق أهدافهما المشتركة أو المتناقضة حيال الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمارس كلاهما من خلالها ضغوطاً ظاهرة ومحسوبة إزاء بعضهما، أو إزاء الفلسطينيين من وقت إلى آخر.

ويدور الحوار الأردني ـ الاسرائيلي حول موضوعين رئيسيين، مستقبل التسوية وترتيباتها من ناحية، والعلاقات الثنائية بين الأردن واسرائيل من ناحية ثانية.

وقد نشطت الاتصالات الخاصة بالتسوية مع وصول شيمون بيريز إلى السلطة على رأس حكومة التناوب، وتطورت مع تجميد الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، وإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمّان. وأتاحت السلطات الاسرائيلية للأردن تسهيلات للتحرك في الضفة الغربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في إطار ما يطلق عليه بعض المصادر الاسرائيلية «أردنة المناطق».

وتشمل هذه التسهيلات السياسية السماح بتشكيل «التجمع الأردني ـ الفلسطيني» والسماح له بالتحرك في الضفة والقطاع، (وهو ما سبق تناوله عند معالجة الأوضاع في فلسطين المحتلة)، كما تذهب بعض المصادر الفلسطينية إلى أن تعيينات رؤساء

بلديات الخليل ورام الله والبيرة في أواخر عام ١٩٨٦ تمت بترتيب مع الأردن[٢٨]، كما دارت اتصالات أخرى حول شؤون التعليم العالي في الضفة، وأبدى الأردن اهتمامه بإنشاء شبكة كليات جديدة، تقلص من دور الجامعات الواقعة تحت نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية[٢٩].

أما تسهيلات التحرك الاقتصادي، فقد تبلورت فيما يعرف باسم «الخطة الخمسية الأردنية لتطوير المناطق المحتلة اقتصادياً واجتماعياً». وهي ما يعتقد الفلسطينيون أنها «خطة تطوير النفوذ الأردني» وإزاحة منظمة التحرير الفلسطينية. وتشمل الخطة ـ طبقاً للخطوط العريضة التي أذيعت في عمان في ٤/ ٨/ ١٩٨٦ ـ استثمار مبلغ ١,٢٩٢ مليار دولار في قطاعات الانتاج والخدمات في المناطق المحتلة خلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، بهدف الحد من هجرة السكان من المناطق المحتلة، وتخفيف الضغوط والاغراءات التي تدفع بالأيدي العاملة العربية للبحث عن عمل في مختلف النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية، والعمل على رفع كفاءة القوة العاملة العربية وتقوية وعيها القومي. وذلك من خلال العمل على خلق فرص للعمل، والتأكيد على الرابطة بين الإنسان والأرض، ومساعدة المواطنين على مقاومة الضغوط والمشاكل الناتجة عن الاحتلال، والتأكيد على أهمية القرية العربية كمصدر جذب للعمل، ويسعى الأردن لتمويل هذه الخطة من الولايات المتحدة، وبعض دول أوروبا الغربية، وبعض الدول الخليجية[٣٠].

العلاقات الثنائية

أما العلاقات الثنائية فقد تبلورت عبر الحوار الطويل بين الجانبين، كما تبلورت عبر فلسفة الجسور المفتوحة. وقام تعاون وثيق بين الأردن واسرائيل في شتى المجالات نذكر فيما يلي بعض الأمثلة الحديثة منها:

ففي شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ذكرت المصادر الاسرائيلية أن مفاوضات اسرائيلية - أردنية رسمية جرت من أجل «التطبيع» الزراعي بين الجانبين. وقد كشف نائب وزير الزراعة الاسرائيلي النقاب عن قيام وفد من وزارة الزراعة الأردنية بزيارة الضفة الغربية، وقال إن هذا الوفد التقى مع مسؤولين اسرائيليين، وبحث مسألة التعاون الزراعي بين اسرائيل والأردن، وأوضح المسؤول الاسرائيلي الذي كان يتحدث في مقابلة خاصة مع التلفزيون الاسرائيلي، أن هذه اللقاءات والمفاوضات الأردنية تجري بصورة دائمة منذ زمن، وأنه تم التوصل من خلالها إلى العديد من الاتفاقات[٣١].

وفي الوقت نفسه تقريباً، أُعلن عن قرار السلطات الاسرائيلية بفتح فرع بنك القاهرة/ عمّان في نابلس، إثر مفاوضات سرية جرت بين مندوبي اسرائيل والأردن في لندن، وتم في ختامها التوقيع على وثيقة تفاهم بين الجانبين بهذا الشأن. وقد اشترك في هذه المفاوضات من الجانب الأردني محافظ البنك المركزي الأردني، وكُشف النقاب عن أن سفير الولايات المتحدة في

اسرائيل «توماس بيكرينج» لعب دوراً مهماً. وقد تم في هذه المفاوضات تحديد دور بنك اسرائيل المركزي في كل ما يتعلق بالمراقبة على فرع بنك القاهرة/ عمان في نابلس.

وفي مجال التعدين، يعقد مهندسون اسرائيليون وأردنيون اجتماعات في الاونة الأخيرة لإجراء مناقشات حول موضوع استخراج البوتاس في منطقة البحر الميت، ويقوم المهندسون الاسرائيليون بمساعدة الأردنيين في استخراج البوتاس من الجزء الأردني من البحر الميت، بأسلوب جديد تم تطويره في اسرائيل، يقلص من تكلفة الاستخراج، وتعقد الاجتماعات بين مهندسي البلدين عبر الطريق الخاص الذي يربط اسرائيل والأردن، والذي تم شقه على «لسان» البحر الميت[٣٢].

ويمتد التعاون بين الأردن واسرائيل إلى مجال المياه والطاقة الهيدرو - كهربائية، وقد اقترح شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل في آذار/ مارس ١٩٨٧، إقامة تعاون مع الأردن لاستغلال قناة من البحر الميت حتى البحر الأحمر بمشاركة دولية، تتيح إنشاء محطتين هيدرو - كهربائيتين على جانبي «الحدود» يستخدمهما الطرفان. وهي فكرة وصفها بيريز بأنها سوف تتيح تعميق ميناء ايلات، وتطوير المدينة وخلق شبكة جديدة من العلاقات بين اسرائيل والأردن. ووصف بيريز الحدود المستقبلية بين الدولتين بأنها «حدود تعاون» وليست «حدود عداء»، كما أشار عيزر فايتسمان وزير الدولة الاسرائيلي في ندوة عقدها المركز العالمي

للسلام في الشرق الأوسط في ٧/ ٧/ ١٩٨٧، إلى أن السلام الواقعي بين اسرائيل والأردن الذي أتاح للبلدين استغلال مصادر المياه في وادي الأردن، مكّن الأردن من زراعة منطقة أردنية بالخضروات وباقي المنتوجات الزراعية (كانت جرداء في أواخر الستينات).

ولا تقتصر الاتصالات الاسرائيلية ـ الأردنية في موضوع المياه على مظاهر الاستفادة المشتركة فحسب، بل وتمتد إلى المخاوف المشتركة من التحركات العربية. ومن بين ذلك تشير المصادر الصحفية إلى سلسلة من اللقاءات «السرية» خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦، لتنسيق المواقف بين اسرائيل والأردن بسبب التخوف من الأعمال المدنية السورية على نهر اليرموك، الذي تستمد كل من الأردن واسرائيل كميات كبيرة من مياههما من خلاله[٣٣].

ثالثاً: مصر: التطبيع من خلال الاتفاقات

بعد التطبيع القهري في الأراضي العربية المحتلة، والتطبيع من خلال الجسور المفتوحة مع الأردن، يأتي النموذج المصري على خريطة التطبيع الاسرائيلية بنمط جديد، وهو التطبيع من خلال الاتفاقات. ورغم الاطار الاعلامي الذي طبع زيارة الرئيس المصري السابق ـ محمد أنور السادات ـ لاسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ بطابع المفاجأة وصبغها بالصبغة الشخصية، فقد أصبح معروفاً أنه قد سبقها العديد من الاتصالات والترتيبات

واللقاءات بين مسؤولين مصريين واسرائيليين، ومنها لقاءات أمنية وسياسية وثقافية مهّدت لزيارة الرئيس المصري السابق لاسرائيل[٣٤].

على أي حال، فقد أسفرت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية التي أعقبت زيارة الرئيس المصري السابق لاسرائيل، وتتابعت بعدها بمشاركة الولايات المتحدة وتحت إشرافها، عن توقيع اتفاقات كامب ديفيد الشهيرة، التي تم في إطارها توقيع معاهدة السلام وعشرات من اتفاقات التطبيع في مختلف المجالات.

ففي المجال السياسي، وقّع الجانبان معاهدة السلام (آذار/ مارس ١٩٧٩)، واتفاق إنشاء القوات متعددة الجنسيات (آب/ أغسطس ١٩٨١)، واتفاقين بشأن طابا التي رفضت اسرائيل الانسحاب منها في اللحظات الأخيرة (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، كما وقّع الجانبان اتفاقات تأسيس تمثيل دبلوماسي، وقنصلي، وإنشاء عدد من اللجان المشتركة شبه الدائمة.

وفي إطار هذه الاتفاقات، تم انسحاب اسرائيل من سيناء باستثناء طابا. مقابل نزع متدرج لسلاح سيناء، وتأسيس وجود عسكري أجنبي مستديم فيها، يتمثل في القوات المتعددة الجنسيات، ومنح اسرائيل حق المرور في قناة السويس وخليج العقبة، وفرض هيكل كامل من اتفاقات التطبيع خلال مراحل الانسحاب التدريجي التي حددتها الاتفاقية بثلاث سنوات، كما فرضت اتفاقية لتزويد اسرائيل بالنفط.

وفي إطار هذه الاتفاقات أيضاً جرى اشتراط أسبقية العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على العلاقات المصرية ـ العربية بعد جدل سياسي عنيف، اعتبر رئيس وزراء اسرائيل خلاله، أن عدم تضمين هذا الشرط في المعاهدة يجعل منها «معاهدة حرب» بدلاً من معاهدة سلام. وانتهى الأمر إلى الحل العجيب الذي تضمنته أحكام الاتفاقية، حيث فرضت الاتفاقية المبدأ الاسرائيلي ـ مبدأ أولوية العلاقات الاسرائيلية على ما عداها، ثم أُلحق بها محضر متفق عليه لتفسير هذه المادة ينص على التفسير المصري لها ـ الذي يقول «بأنه لا توجد دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقات الأخرى»، ثم يعود ويؤكد التفسير الاسرائيلي «ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة..» كما يكرر النص نفسه هذه المادة التي تعود بالموقف إلى بدايته مرة أخرى.

كذلك تم تضمين الاتفاقية شروطاً تحجر على حق المواطنين المصريين في نقد الاتفاقية.

وفي الممارسة جرى تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وعقد رؤساء مصر ورؤساء وزراء اسرائيل اثنتي عشرة قمة عربية ـ اسرائيلية، بدءاً من زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات لاسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وانتهاء بلقاء شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل والرئيس محمد حسني مبارك بالاسكندرية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦. ولم تقتصر

محاولات شق قنوات الاتصال السياسية على المستوى الرسمي، وإنما حرصت اسرائيل على أن تضمنها كل المستويات السياسية الأخرى. فتعدد تبادل الزيارات الحزبية والبرلمانية، دفعت اسرائيل إلى تأسيس تنظيمات شعبية لمساندة العلاقات الرسمية، وجرى سن عدد من التشريعات التي تهدف إلى حماية الاتفاقية. ومنها تعديل المادة (١١) من قانون مجلس الشعب، وأصبح بمقتضاها نقد معاهدة السلام أو إبداء رأي معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة، إضافة إلى عقوبة تبعية هي الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك تعديل قانون الأحزاب السياسية الذي يشترط عدة شروط لتأمين أو استمرار أي حزب سياسي، ومنها ألا يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم أدلة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة لأعمال تتعارض والمبادىء المنصوص عليها في اتفاقية السلام. وقد وجدت هذه القيود تطبيقها في حرمان بعض الجماعات السياسية من تسجيل أحزاب خاصة بها.

ومن السمات الأساسية للنشاط الاسرائيلي في مصر وتجاهها، ممارسة الضغوط السياسية بشكل سافر لتطويع الموقف المصري، وقد كشفت الممارسات الاسرائيلية قائمة طويلة من هذا النوع من الضغوط، ومن بينها التجسس على أعمال الحكومة المصرية ومواجهتها بوثائق داخلية خاصة ببعض التوجيهات الحكومية بخصوص التطبيع، بل وكانت اسرائيل تلجأ في كثير من

الأحيان، وعندما تلوح في الأفق أي اعتراضات على مفاهيمها، إلى التهديد الصريح بعدم اتمام الانسحاب من سيناء، أو حتى إعادة احتلالها خلال ٢٤ ساعة. كما علقت اسرائيل انسحابها من منطقة طابا كوسيلة لتطويع موقف الحكومة المصرية.

أما في المجال الاقتصادي[٣٥] فقد تضمنت «معاهدة السلام» اتفاق الطرفين على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما فصّل الملحق الثالث للاتفاقية العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والعلاقات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الثقافية، وحرية التنقل، والتعاون في سبيل التنمية وحسن الجوار، والنقل والمواصلات، والتمتع بحقوق الإنسان والمياه الاقليمية. كما تضمنت ملاحق المعاهدة «محضراً» بخصوص مبيعات تجارية عادية من النفط من مصر إلى اسرائيل، وأن يكون من حق اسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشركات النفط المصري الأصل، والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي، وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار نفطها في العطاءات المقدمة من اسرائيل على الأسس والشروط نفسها المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا النفط.

كما نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على إنشاء لجنة تعويضات

للتسوية المتبادلة لجميع المطالبات.

كذلك نصت المعاهدة على سريان أحكام العلاقات الطبيعية مباشرة، ودون تفاوض ـ بمجرد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي الأول ـ على مرور السفن والبضائع والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس، وعلى الملاحة والمرور الجوي من خلال مضيق تيران وخليج العقبة (المادة ٥، الفقرات ١ و ٥).

وقد استغرقت مفاوضات «تطبيع العلاقات» بين مصر واسرائيل نحو ثلاثة أشهر، تم خلالها التوصل إلى تسع اتفاقات بمعدل اتفاقية واحدة كل عشرة أيام. استأثر هيكل التطبيع الاقتصادي بسبع منها، تختص أربع منها بما يمكن تسميته باتفاقات البنية الأساسية الاقليمية، وتشمل اتفاقات الطيران والنقل البحري والبري والمواصلات، وتنظم الثلاث الأخرى قطاعات التجارة والزراعة والسياحة. هذا علاوة على اتفاقات النفط التي عولجت بشكل مستقل.

وفي إطار هذه الاتفاقات أسقطت مصر قوانين المقاطعة ونسجت شبكة كاملة للنقل والمواصلات بين البلدين، فافتتح خط ملاحي جوي بين البلدين، وأسست شركة العال الاسرائيلية مكتباً لها بالقاهرة، كما تم تسيير أكثر من خط بري بينهما، وجرى تشغيل خط ملاحي بين اشدود وحيفا والاسكندرية، وافتتحت شركة «زيم البحرية الاسرائيلية» مكتباً لها بمصر. وفي مجال

الاتصالات ووسائل الاتصال، تم تشغيل خطوط تلغراف ومد كابل تليفوني مباشر عبر سيناء.

وفتحت أبواب السياحة بين البلدين، وأنشأت اسرائيل مكتباً سياحياً لها بالقاهرة، كما وافقت مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، على أن يتم التنسيق بين المكاتب السياحية المصرية والاسرائيلية في الخارج، كما وقّعت اتفاقية خاصة للسياحة بجنوب سيناء، تمنح تسهيلات خاصة للاسرائيليين وتعفيهم من تأشيرات الدخول لمصر.

أما العلاقات التجارية، فقد بدأت بين مصر واسرائيل قبل بدء التطبيع الرسمي، أو إنهاء المقاطعة أو توقيع الاتفاقية التجارية، وكانت تتم من خلال طرف ثالث، لكن اعتباراً من رفع المقاطعة وتوقيع الاتفاقية التجارية، اتخذت المعاملات التجارية مساراً جديداً. وتمثل اسرائيل في مصر بعثة تجارية، كما تتولى شركة «كور» تنفيذ معظم الصفقات التجارية. كما افتتحت بعض الشركات الكبرى مكاتب لها بالقاهرة، واتخذت بعض الشركات وكلاء تجاريين من المصريين. وتحرص اسرائيل على المشاركة في المعارض التجارية والصناعية في مصر، ودعوة الأخيرة للمشاركة في المعارض المماثلة، كما تحرص على إيفاد الوفود التجارية لرفع وتنشيط التبادل التجاري، ودعوة وفود مصرية لزيارة اسرائيل.

أما التعاون الزراعي، فقد كان مرشحاً منذ البداية من جانب

اسرائيل ليلعب دوراً طليعياً في مجال التطبيع، وشمل الاطار المطروح للتعاون من جانب وزارة الزراعة الاسرائيلية قاعدة واسعة تشمل الأرض والمياه، وتخطيط المجتمعات الريفية، والخدمات الزراعية والانتاج الزراعي، والتبادل التجاري في المنتوجات الزراعية، وتربية المواشي والماعز والأغنام وانتاج الألبان، وتنمية الثروة السمكية، والتدريب، والبحوث المشتركة(٣٦). وتم الاتفاق مبكراً على عدد من هذه المجالات في إطار برنامج موسع للتعاون الزراعي، وتم تنفيذ هذا التعاون على مستويين: الأول ثنائي وتشكلت له لجنة مصرية ـ اسرائيلية مشتركة في هذا المجال، والثاني ثلاثي من خلال لجنة أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة. وخلال هذا البرنامج، تم تأسيس مشروع الجميزة ويشمل نشاطات للري، والميكنة الزراعية، والتدريب المحصولي، ونقل التكنولوجيا، وشاركت فيه هولندا من خلال تعاون ثلاثي. وقد نظر إلى هذا المشروع على أنه نقطة بداية نحو تطوير مناطق اخرى في منطقة الدلتا، كما تم الاتفاق على مشروع بحثي ثلاثي (مصري ـ أمريكي ـ اسرائيلي) لتطوير المناطق القاحلة. كذلك تم الاتفاق على مشروع بحثي ثلاثي (مصري ـ أمريكي ـ اسرائيلي) لنقل التكنولوجيا، كما تم تأسيس حلقة عمل لبحوث التربة والمياه، وتم تبادل الخبراء في مجال حماية النباتات، وتزويد مصر بلقاحات حمى «الريفت فالي» وبرنامج مشترك للمبيدات الحشرية، وتوريد معدات المزارع لمصر، وتدريب المزارعين المصريين في اسرائيل، وتقديم مساعدات فنية لمزرعة قرية ميت ابو الكوم(٣٧).

كذلك حرصت اسرائيل على إنشاء روابط مع المهنيين المصريين في إطار تعاون فني بين البلدين، ودعت أطباء مصريين لزيارة المستشفيات العلمية الطبية الاسرائيلية، وزيارة أطباء اسرائيليين للمراكز المناظرة في مصر، ومحاولة الترويج للأجهزة الطبية الاسرائيلية في مصر. كما حرصت على إنشاء روابط بين الخبراء القانونيين في كلا البلدين، سواء في إطار التعرف على القوانين المصرية كأساس للاطارات التنظيمية للتطبيع، أم فتح منافذ جديدة للتعاون وخلق روابط مع فئة لها وزنها في المجتمع المصري.

وفي المجال الثقافي، وُقّعت اتفاقية بين البلدين في أيار/ مايو ١٩٨٠، وتتضمن تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية، وتشجيع الاتصالات وتبادل الخبراء، وتبادل المطبوعات والمنتوجات الفنية الأثرية، وتشجيع إقامة المعارض المختلفة، وتبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية والأفلام، وتسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين للمؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية، والاتفاق على عمل بروتوكول خاص لمعادلة الدرجات العلمية في البلدين، وتشجيع الأنشطة الرياضية بين الشباب والمؤسسات الرياضية بين الطرفين، وأخيراً تعيين مندوبين ممثلين عن كلا البلدين لتبني برامج تنفيذية دورية.

وفي إطار هذه الاتفاقية، تم التوقيع على العديد من البروتوكولات التنفيذية أهمها: اتفاقية لتبادل وفود الشبيبة (شباط/

فبراير ١٩٨١)، وبروتوكول إنشاء المركز الأكـاديمي الاسرائيلي بـالقاهـرة (عام ١٩٨٢)، واتفـاق لمنع التشـويش المتبادل على الارسال التلفزيوني (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، وبـروتوكـول لتبادل البرامج والتسجيلات والأفلام والمسلسلات (شباط/ فبراير ١٩٨٢).

وفي هذا الاطار أيضاً، تم تأسيس المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة في مطلع عام ١٩٨٢، وتبدّل على إدارته الأستاذ شيمون شامير من جامعة تل أبيب، والأستاذ جبرائيل فاينورج وأشير عوفاديا[٣٨].

ويظهر المركز اهتماماً بمختلف الحقول العلمية، ويصدر نشرة ربع سنوية. وقد لاحظ أحد الباحثين المصريين[٣٩] أن هذه النشرة تولي اهتماماً خاصاً للعلاقة بين اليهودية والإسلام، وبين اللغتين العربية والعبرية، والصلة التاريخية بين مصر واسرائيل، والعلاقة بين الشريعة اليهودية «الهـالاخاه» والشـريعة الإسـلامية، وكيف تنغرس في قلب التاريخ المصري.

وفي المجال العلمي، نسجت شبكة من الاتصالات مع بعض الفئات والمؤسسات والهيئات المصرية، وزارت مصر وفـود من الجامعات: العبرية، وبن غوريون، وتل أبيب، وبئر سبع، والمراكز البحثية التابعة لها. كما نشطت اسرائيل في دعوة العديد من أساتذة الجامعات المصرية، واجتذاب الباحثين المصريين لمشروعـات البحوث المشتركة، ثنائية أو بمشاركة أمريكية. وامتدت مـظاهر

النشاط الاسرائيلي في المجال العلمي أيضاً إلى ميدان المؤتمرات العلمية، فحرصت اسرائيل على المشاركة في المؤتمرات التي تعقد في مصر، ودعوة المصريين للمؤتمرات التي تعقد في اسرائيل، أو التعاون مع طرف ثالث لترتيب مؤتمرات تضم خبراء مصريين واسرائيليين(٤٠).

وحظي المجال التعليمي والتربوي باهتمام مماثل، وتعددت صور النشاط الاسرائيلي تجاه هذا المجال، فسعت إلى إلحاق طلاب مصريين في الجامعات والمراكز العلمية الاسرائيلية، وحاولت إلحاق طلاب اسرائيليين في الجامعات المصرية (حالت دون ذلك الاعتبارات الأمنية)، كما حاولت الاستعانة بالمدرسين المصريين لتدريس اللغة العربية في مدارس اسرائيل، وعقد دورات دراسية في الخارج تضم مدرسين وأساتذة مصريين واسرائيليين، وعقد صلات بين نقابات المهن التعليمية في البلدين، فضلاً عن تبادل زيارة المسؤولين، والسعي لدى السلطات المصرية لتعديل مناهج التعليم لتعكس «قيم السلام».

كذلك تعددت مظاهر الاهتمام والنشاط الاسرائيلي بالمجال الاجتماعي. وإلى جانب الوفود الشبابية والسياحية التي زارت مصر بمبادرات ذاتية، جرى تبادل منظم للشباب، وعقدت مسابقات لاجتذابهم، كما عقدت اللقاءات الرياضية بين شباب البلدين. وشهد النشاط النسائي دفعة مماثلة، وجرت محاولة النفاذ إلى هذا المجال من خلال تنظيمات مثل ندوة النساء «المقدسيات»

التي اختفت ليحل محلها نادي «السوربتمست» الدولي في القاهرة، فضلاً عن تكامل هذا النشاط مع نشاط عدد من المؤسسات الأمريكية.

وإذا كان المجالان العلمي والاجتماعي قد حظيا بهذا القدر من الاهتمام والنشاط، فإن مجال الآداب والفنون لم يقل اهتماماً، وطرق الاسرائيليون مختلف جوانبه في الفكر والأدب، في الفنون التشكيلية، في السينما والتلفزيون، في الموسيقى والغناء، وفي النهاية وجد الاسرائيليون لأنفسهم في مصر ضريحاً يزورونه بالآلاف، وتشارك في الاحتفال به سفارتهم بالقاهرة، وحتى الحواة الاسرائيليون أخرجوا من جعبتهم دعوة لزميل لهم مصري لزيارة اسرائيل.

رابعاً: لبنان: من التطبيع في الجنوب إلى التحالف مع الكتائب

ربما تكون استراتيجية اسرائيل للتطبيع تجاه لبنان أعقد حلقات هذه الاستراتيجية تجاه الوطن العربي، فلبنان في المشروع الصهيوني ليس مجرد دولة جوار عادية، ولكنه موطن التوسع المحتمل، ومركز التحالف السياسي والطائفي الممكن، والمصدر الاستراتيجي للمياه اللازمة لسد العجز المزمن في احتياجات اسرائيل المائية.

ولزمن بعيد، كان حلم اسرائيل أن تمتد إلى نهر الليطاني،

وكان ذلك جزءاً من رؤية قادتها. ففي عـام ١٩٣٢، زارت بعثة الوكالة اليهودية بيروت لتناقش مشروع استخدام نهر الليطاني في جنوب لبنان من أجل الكهرباء والري، بإنشاء شـركة مشتـركة. واعتبر الصهيونيون المسيحيين الموارنة حليفاً طبيعياً، وسعوا إلى تكوين تحالف متعاطف معهم ضد العدو المشترك «القومية العربية ذات التوجه الإسلامي»، ولكن أغلبية المسيحيين الموارنة اختاروا التعايش السلمي مع باقي فئات الشعب اللبناني، في إطار صيغة المصالحة الوطنية التي تأسست عام ١٩٤٣، ونجحت في الحفاظ على سيطرتهم ورخائهم لمدة ثلاثين عاماً.

وبعد مرور عشرة أيام من تأسيس دولة اسرائيل في أيار/ مايو عام ١٩٤٨، قدم بن غوريون مشروعه لتأسيس دولة مسيحية شمال نهر الليطاني، على أن تقيم معها اسرائيل تحالفاً. وفي منتصف الخمسينـات، اعتبر مشـروع تقسيم لبنان في أعلى المستـويات السياسية، وذلك لتأسيس دولـة مسيحية وضم الأراضي اللبنـانية جنوب الليطاني إلى اسرائيل.

وطبقاً لمذكرات موشيه شاريت، رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيتها الأسبق، فإن المؤسسة العسكرية الأمنية وضعت لنفسها ابتداءً من عام ١٩٥٤، طموحات ومخططات لغزو لبنان لإحداث تغييـر في كيـانـه ونـظام حكمـه، ولكن شـاريت تصـدى لهـذه المخططات قبل الاطاحة به في عام ١٩٥٦ عشية العدوان الثلاثي على مصر.

ولكن اسرائيل بدأت في تنفيذ هذه الخطة مرة أخرى في السبعينات. وقبل نهاية هذا العقد، كانت تمد جسور التحالف ـ وليس فقط التطبيع ـ مع بعض القوى اللبنانية ليس في جنوب لبنان فقط، بل وأيضاً في الشمال على السواء.

١ ـ الجنوب اللبناني

يرجع التعاون بين اسرائيل والعناصر الموالية لها في الجنوب إلى منتصف السبعينات، عقب نشوب الحرب الأهلية في لبنان، إذ نزح كثير من العائلات من بيروت إلى الجنوب هرباً من القتال، وتم استغلال محنتهم لتقديم مساعدات إنسانية لهم. وكان شيمون بيريز، وزير الدفاع في حكومة اسحق رابين، أكثر المتحمسين لتعزيز العلاقات مع سكان الجنوب اللبناني، واحتضان الرائد سعد حدّاد الذي أوفده الجيش اللبناني إلى الجنوب لاغلاق الحدود مع اسرائيل، ولكنه سرعان ما ارتمى في أحضانها، مما اضطر محكمة عسكرية لبنانية إلى إصدار حكم بتجريده من رتبته واتهامه بالخيانة العظمى.

لكن سعد حدّاد استمر في تعاونه مع اسرائيل، واستمد صلاحياته منها، وفرض إشرافه على منطقة شملت عدة قرى مسيحية وشيعية، وكانت قواته لا تتعدى عدة مئات، اقتصرت مهمتها على الحراسة الليلية وجباية «الخوة» من السكان لتمويل «مملكته»، وأدى غزو الجنوب في أواخر السبعينات، إلى توسيع هذه «المملكة»، وبالتالي، إلى زيادة عدد أفراد ميليشياته

وتسليحها بالأسلحة الثقيلة كالمدافع بعيدة المدى والدبابات.

وجاء الاجتياح الثاني للجنوب الذي امتد إلى بيروت عام ١٩٨٢، ووجد سعد حدّاد نفسه «ملكاً» على منطقة واسعة إلى الجنوب من نهر الليطاني، تمتد حتى البحر المتوسط غرباً، وحاصبيا وسفوح جبل الشيخ شرقاً، ويعيش فيها نحو ١٥٠ ألف نسمة. ولترويض هؤلاء، ارتكبت المجازر بحقهم، وتعرضوا لمضايقات وأعمال تعسفية لقبول الوضع الجديد الذي يتمثل بدفع جزية واستيفاء رسوم على الحواجز، فضلاً عن دفع أثمان باهظة للمياه والمواد الاستهلاكية الأساسية التي كان سعد حدّاد يتلقاها من اسرائيل على شكل «مساعدات إنسانية».

ومع وفاة سعد حداد، كادت دويلة الجنوب تنهار بسبب غياب مرشحين لخلافته. ووقع الاختيار على الضابط اللبناني المتقاعد انطوان لحد ليعيد بناء ميليشيات الجنوب من جديد، وقد كللت خطواته الأولى بالنجاح بفضل بعض الظروف المواتية، حيث انضمت إليه بعض وحدات من الكتائب بعد أن هربت من الشمال، اعتقاداً منها بأن اسرائيل ستعاود اجتياح لبنان لدعم أعوانها في جونية وبكفيا. كما اضطرت بعض القوى الدرزية في الشرق إلى الانضمام إليه بعد أن أصبحت شبه منفصلة عن الشمال، وكذلك قوات من الحزب التقدمي الاشتراكي، عملت كوحدة منفردة للدفاع عن السكان من الدروز، كما قبل بعض الشباب من القرى الشيعية، تحسباً من استغلال عناصر مسيحية ودرزية للحرب الأهلية في الشمال للانتقام من الشيعة، بخاصة أن

تبديل العداوات والتحالف في بيروت كان يجري بشكل سريع، ويترك أثره على العلاقات الطائفية في الجنوب[٤١].

وقد لعبت الأوضاع الاقتصادية المتردية في الجنوب دوراً مهماً في زيادة عدد ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي»، بعد أن «دأبت اسرائيل على فصل الشمال عن الجنوب بواسطة إغلاق الطريق الساحلي، ووضع الحواجز على الجسور الممتدة على نهر الليطاني. واضطر الحصار الاقتصادي المئات من الشباب إلى الانضمام لجيش الجنوب طلباً للرزق، وبخاصة بعد أن أصبحت البطاقة العسكرية بمثابة «تصريح مرور»، إذ ان تصاريح التنقل والسفر والاستيراد والعمل في اسرائيل، مرهونة بانخراط أحد أفراد العائلة في ميليشيات لحد. وقد بلغ عدد أفراد ميليشيات لحد ـ بفضل هذه الظروف ـ حوالى ثلاثة آلاف جندي، تولت اسرائيل تدريبهم على السلاح وعلى استخدام المعدات الثقيلة. ومع ترسيخ فكرة الحزام الأمني في أذهان كبار المسؤولين الاسرائيليين، كبديل للبقاء في لبنان بعد الخسائر الجسيمة التي تكبدها الجيش الاسرائيلي، تعهدت قيادة المنطقة الشمالية بأن «يقف» هذا الجيش على قدميه في غضون سبعة أشهر. ولم تتخذ حكومة اسرائيل قرارها بالانسحاب من لبنان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، إلا بعد صدور هذا التعهد.

وكانت البداية مشجعة بالنسبة إلى اسرائيل، ففي غضون الأشهر الأولى من الانسحاب في أيار/ مايو ١٩٨٥، لم يصب أي

جندي اسرائيلي، ولكن سرعان ما أخذ التوازن الطائفي الدقيق في لبنان يترك أثره على ميليشيات لحد، وحدثت مصادمات مسلحة بين قرى شيعية وأخرى درزية في الجنوب، وانتقل هذا الصدام الدموي إلى داخل صفوف ميليشيات لحد، التي تعرضت لعدد من الهجمات الناجحة من جانب المقاومة اللبنانية. وأدت الخسائر الجسيمة إلى تدني معنويات هذه الميليشيات وفرار المئات منها، فانخفض عددها إلى ٢٤٠٠ حسب الاحصاءات الرسمية، وقررت اسرائيل التحرك سريعاً لدعم ركيزتها من الانهيار كلياً، وجاء على لسان المسؤولين فيها، أنها لن تدع جيش لبنان الجنوبي ينهار، وستقدم له كل الدعم والمساندة الممكنة. كما تقرر صرف مرتبات الجنود بالدولار إثر تدني سعر الليرة اللبنانية خلال الأشهر الأخيرة.

٢ ـ الكتائب

يرجع التعاون بين اسرائيل والموارنة للفترة الزمنية نفسها تقريباً، وطبقاً للمصادر الاسرائيلية، بدأت الاتصالات الأولى بين بشير الجميّل والقادة الاسرائيليين في عام ١٩٧٦، أي في الفترة التي كانت تتولى فيها حكومة اسحق رابين مقاليد السلطة في اسرائيل، وقد اعترف شيمون بيريز وزير الدفاع الأسبق، أنه يعرف بشير الجميّل منذ ذلك الحين. وتفترض المصادر نفسها أن يكون الجميّل قد التقى خلال زيارته لاسرائيل برئيس الوزراء اسحق رابين[٤٢].

وكان من رأي بشير الجميّل ـ قائد الكتائب ـ أنه ليس من

الممكن القضاء على الوجود الفلسطيني والسوري في لبنان دون أن تقوم اسرائيل بعملية كاسحة، وطلب بشير الجميّل آنذاك من اسحق رابين وشيمون بيريز شن الحرب في لبنان، ولكن ـ وكما اعترف شيمون بيريز في هذه الفترة ـ أعربت الحكومة الاسرائيلية عن استعدادها لمساعدة الموارنة وتزويدهم بالسلاح وتقديم المشورة، ولكنها أبدت عدم استعدادها لشن الحرب بديلاً عنهم.

لكن عندما تولت كتلة الليكود مقاليد السلطة في أيار/ مايو ١٩٧٧، عملت على زيادة حجم المساعدة الاسرائيلية وبشكل مباشر لقوات الموارنة، وبذلت جهوداً في فترة محددة لرفع درجة التنسيق بين الرائد سعد حدّاد وقوات الجميّل، ولكن الصلة بين حدّاد والجميّل انقطعت منذ غزو الجنوب في آذار/ مارس ١٩٧٨، وبخاصة بعد وضع قوات الطوارىء الدولية «يونيفيل» هناك.

وقد أوضحت الاتصالات الاسرائيلية مع الجميّل وجهة النظر الاسرائيلية المتباينة في تعاملها مع الجميّل وحدّاد. وتشير المصادر الاسرائيلية إلى أن الفرق بين حدّاد والجميّل، هو أن الأول يعمل في منطقة مجاورة للحدود الاسرائيلية التي كان لاسرائيل مصلحة في الحفاظ عليها. ولم تلزم هذه المصلحة اسرائيل بتدريب جنود سعد حدّاد فحسب، ولكن قامت بدفع مرتباتهم وزودتهم بالأسلحة والعتاد المطلوبين، وفي المقابل باعت اسرائيل السلاح لبشير الجميّل، واقتصرت المساعدات

المقدمة لقواته آنذاك على مجالي الارشاد والتخطيط.

وقد بلغت الاتصالات الاسرائيلية ـ المارونية ذروتها بعد دخول الصواريخ السورية سهل البقاع، وبحثت اسرائيل فكرة شن الحرب ضد سوريا لوضعها الصواريخ في سهل البقاع.

وتذكر المصادر في هذا الصدد زيارة الجنرال روفائيل إيتان لجونية، استقبل خلالها استقبالاً عسكرياً كاملاً، ورفرف خلالها العلم الاسرائيلي إلى جانب العلم اللبناني فوق مقر قيادة بشير الجميّل. كما تشير المصادر أيضاً إلى ثلاث زيارات سرية أخرى قام بها الجنرال روفائيل إيتان لجونية، وبحث خلالها مع الجميّل إمكانية التعاون المشترك بين الطرفين، فيما يتعلق بخطط حصول القوات المارونية على السلاح، واستعداد جيش الدفاع الاسرائيلي للمساهمة في تدريب قوات الكتائب.

كما ذكر ارييل شارون وزير الدفاع أثناء حوار أُجري معه، أنه قام في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، بزيارة سرية لبيروت، التقى خلالها مع عدد من القادة المسيحيين كان من بينهم بشير الجميّل، وظلت الاتصالات معه مستمرة ومتعاقبة فيما يتعلق بعملية «سلامة الجليل».

وقد علّقت اسرائيل آمالاً كبيرة على انتخاب بشير الجميّل ـ الذي تم في ٢٣ آب/ أغسطس ـ وأعدت مسودة اتفاق سلام معه، لكن الجميّل لم يظهر أنه متردد في توقيع الاتفاق فحسب، بل

وهدّد بمحاكمة سعد حدّاد. وكان هذا يعني لدى المصادر الأمنية الاسرائيلية ـ طبقاً لزئيف شيف ـ «إشارة لاسرائيل بأن النظام الجديد تحت قيادة بشير الجميّل، يعارض مشروعاتها بتأسيس وجود عسكري في جنوب لبنان في المستقبل، أو امتداد مقاطعات حدّاد التي تحكم اسرائيل منها بطريقة غير مباشرة. . وهذا من شأنه أن يقوي موقفه بين دوائر المسلمين في لبنان ومع الحكومات العربية المعتدلة»(٤٣). وقد استدعى بيغن وشارون الرئيس المنتخب بشير الجميّل، لاجتماع عاجل عقد في استراحة حكومية شمال اسرائيل في الأول من أيلول/ سبتمبر.

ويصف جورج بول(٤٤) مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هذا الاجتماع الحاسم بقوله: «بدأ الاجتماع بداية سيئة، حيث بدا أن بيغن أرادها كذلك، باعتبار أنه أبقى بشير الجميّل منتظراً لمدة ساعتين. ورفض بيغن ـ مقاطعاً بشير الجميّل ـ التفسيرات التي كان هذا الأخير يدلي بها بشأن عدم استطاعته توقيع معاهدة سلم كالتي تريدها اسرائيل. وأنحى بيغن وشارون بالتوبيخ والاهانات على الفكرة البديلة التي تقدم بها بشير لعقد اتفاق عدم اعتداء. وقام خلاف آخر حول دور الرائد حدّاد، قائد جيش اسرائيل الخاص في جنوب لبنان الذي كان بيغن قد اصطحبه للاجتماع. وعلى الرغم من أن بشيراً كان ينوي محاكمة سعد حدّاد بتهمة مخالفة الأوامر، وبالخيانة، طلب منه بيغن أن يعين حدّاداً وزيراً للدفاع في الحكومة الجديدة، أو على الأقل تعيينه قائداً أعلى للقوات المسلحة. وقيل إنه عندما رفض بشير ذلك الطلب رفضاً قاطعاً اتخذ بيغن لهجة أكثر تعنتاً وفظاظة وتوعداً؛ مشيراً إلى أن اسرائيل هي في موقع القوة، وأنه من الأفضل لبشير أن يساير مطالبها إذا ما كان يدرك مصلحته. وانتهت المقابلة بأن تحولت إلى مباراة في الصياح». وخلال ثلاثة أسابيع مضت بين انتخاب بشير الجميّل، واغتياله، عززت

اسرائيل من وجود حدّاد وسيطرته. ومنع الأخير دخول الكتائبيين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرته. وتأزمت الأمور بين اسرائيل والجميّل.

٣ ـ اتفاق ١٧ أيار / مايو

في ١٤ أيلول/ سبتمبر اغتيل بشير الجميّل في انفجار المركز الرئيسي للكتائب شرق بيروت، وفي الليلة نفسها دخل الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية، وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر دخلت قوات الكتائب مخيمات اللاجئين، وفي اليومين التاليين ارتكبت مذابح صبرا وشاتيلا المأساوية. وقد أنكر القادة المسلمون أي دور لهم في اغتيال بشير الجميّل، وكذلك فعل خصومه من الموارنة، وأعلنت «القوات اللبنانية» أنها ألقت القبض على القاتل، وهو شاب من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وأنه اعترف بجريمته، وأن له علاقة بمصدر خارجي، وتولى التحقيق إيلي حبيقة، لكن لم «تُجر محاكمة رسمية للمتهم ولم يصدر أي قرار قضائي بحقه»(٤٥).

وعقب اغتيال بشير الجميّل انتخب أمين الجميّل رئيساً للبنان، وبدأت مفاوضات طويلة للتوصل إلى اتفاق بين اسرائيل ولبنان، بوساطة الولايات المتحدة، وشهدت المفاوضات أزمات عديدة.

وفي أيار/ مايو عام ١٩٨٣، أدت سياسة وزير الخارجية الأمريكية «المكوكية» إلى اتفاقية اسرائيلية ـ لبنانية وتم توقيعها في

١٧ أيار/ مايو في كريات شمونة وخلدة، وتقع الاتفاقية في اثنتي عشرة مادة، وتضم ملحقاتها موضوعات عسكرية، وخطابات توضيحية. وقالت المصادر الاسرائيلية إن الاتفاق «يتساوى في معناه مع معاهدة سلام»، وصُوّر على أنه يمثل ثاني أكبر اتفاق بين اسرائيل وبين احد البلدان العربية.

وينص الاتفاق[٤٦] على إعلان إنهاء حال الحرب بين لبنان واسرائيل، وتعهد الطرفين باحترام السيادة والاستقلال السياسي ووحدة أراضي كل منهما. وتعهد اسرائيل بسحب قواتها المسلحة من لبنان (طبقاً للملحق المرفق بالاتفاق)، وتعهد الطرفين بتسوية نزاعاتهما بالوسائل السلمية، والموافقة على إقامة وتنفيذ ترتيبات أمنية، تتضمن إنشاء منطقة أمن (على الوجه المبيّن بالملحق المرفق بالاتفاق).

ونص الاتفاق أيضاً على عدم استخدام أراضي أي من الجانبين كقاعدة للنشاط الارهابي ضد الآخر، وأن يمنع كل طرف وجود قوات غير نظامية مسلحة أو منظمات، تتضمن أهدافها القيام بأي عمل من أعمال الارهاب داخل أراضي الطرف الآخر أو تهدد أمنه، واعتبار كل الاتفاقات والترتيبات التي تمكن العناصر المعادية لأحد الطرفين من الوجود والعمل على أراضي الطرف الآخر باطلة ولاغية، والتزام كل من الطرفين بالامتناع عن تنظيم أو المساعدة في الأعمال الحربية والتخريب، والإثارة الموجهة ضد الطرف الآخر، أو استخدام أراضيه للقيام بهجوم عسكري ضد

طرف ثالث، وكذلك الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للطرف الآخر، واتخاذ الاجراءات الواجبة ضد الأشخاص والمنظمات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لذلك.

تضمن الاتفاق كذلك امتناع كل طرف عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للطرف الآخر، كما نص على إمكان انتشار قوات دولية على الأراضي اللبنانية - بناء على طلب الحكومة للمساهمة في تعزيز سلطتها - على أن يتم اختيارها من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع طرفي الاتفاق.

ويقضي الاتفاق بتشكيل «لجنة اتصال مشتركة» عند بدء تنفيذ الاتفاق، على أن تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ويعهد لهذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ جميع المجالات التي يغطيها الاتفاق، كما تختص بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل بما في ذلك تنظيم حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص ونظم الاتصال. وتجتمع هذه اللجنة في لبنان واسرائيل بالتبادل، ويرئسها مسؤول حكومي كبير عن كل طرف، وتتشكل في إطارها لجنة «للترتيبات الأمنية» - ثم تحديد تكوينها ومهامها في الملحق المرفق بالاتفاق - وتنبثق عنها لجان فرعية كلما نشأت الحاجة لذلك.

ويحتفظ كل طرف - إذا رغب في ذلك - بمكتب اتصال داخل اقليم الطرف الآخر، من أجل تنفيذ المهام المذكورة في إطار عمل لجنة الاتصال المشتركة، لكي يساعد في تنفيذ الاتفاق. وتعامل مكاتب الاتصال طبقاً للاتفاقية الدولية الموقعة في ٨ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٦٩، التي تتضمن الامتيازات والحصانات لحين توقيع اتفاق بروتوكولي.

وقد تعهد الطرفان طبقاً للاتفاق بإجراء مفاوضات للتوصل للاتفاقات حول حركة السلع والمنتوجات والأشخاص في غضون ستة أشهر من انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من لبنان، على أن يتم تنفيذ تلك الاتفاقات على أساس قاعدة عدم التمييز.

ونص الاتفاق أيضاً على أن يتخذ كل من الطرفين الاجراءات اللازمة، لالغاء المعاهدات والقوانين واللوائح التي تتنافى مع هذا الاتفاق في غضون عام واحد من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وأن يلتزما بعدم تطبيق أي التزامات جديدة تتعارض مع الاتفاق.

أما ملاحق الاتفاق فتتضمن خريطة بين المنطقة الأمنية وملحقاً يفصل ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الاتفاق، ويفرض على السلطات اللبنانية إجراءات تستهدف رصد ومنع النشاطات المعادية، ومنع الدخول أو التحرك في المنطقة الأمنية من جانب أفراد مسلحين غير مصرح لهم، أو دخول وتحرك تجهيزات حربية غير مصرح بها في المنطقة الأمنية. ويصرح لقوات شرطة مسلحة بالأسلحة الخفيفة بالتمركز من دون قيود في المنطقة الأمنية، وكذا للواءين من الجيش اللبناني.

ويقضي ملحق الترتيبات الأمنية بدمج الوحدات المحلية الموجودة حالياً (إشارة إلى قوات سعد حدّاد) في الجيش اللبناني،

طبقاً لقواعد ونظم الجيش اللبناني، كما يدمج قوات الحرس الوطني المحلي الموجودة في قوات الأنصار في إطار القانون اللبناني. وتبدأ عمليات امتداد سلطة الحكومة اللبنانية على الوحدات المحلية والحرس المدني فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، على أن تنتهي قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

ويقضي الملحق بتشكيل «لجنة الترتيبات الأمنية» في إطار لجنة الاتصالات المشتركة، وتتكون من عدد متساوٍ من المندوبين اللبنانيين والاسرائيليين، يرئسهم ضابطان كبيران. ويشترك ممثل للولايات المتحدة في اجتماعاتها بطلب أحد الطرفين، وتصدر قراراتها باتفاق الأطراف. وتتلخص مهام اللجنة الأمنية في الإشراف على تنفيذ التعهدات التي التزمت بها الأطراف، وتشكيل وتشغيل أطقم الاشراف المشتركة، والسعي لحل المشكلات التي تنشأ عن تنفيذ ترتيبات الأمن، وبحث الانتهاكات والمخالفات، وتنعقد مرة واحدة على الأقل كل أسبوعين في اسرائيل ولبنان بالتناوب.

وتنشيء لجنة الترتيبات الأمنية أطقم اشراف لبناني ـ اسرائيلي مشتركة، تكون تابعة لها من عدد متساو من المندوبين اللبنانيين والاسرائيليين، وتقوم بدوريات منتظمة للتحقق من تنفيذ النصوص الخاصة بالترتيبات الأمنية، ولهذه الأطقم حرية الحركة في البر والبحر والجو، بما يلزم لأداء مهامها في نطاق المنطقة الأمنية.

وتنص الفقرة الأخيرة من الملحق على انسحاب القوات

الاسرائيلية من لبنان في غضون فترة تتراوح بين ٨ ـ ١٢ أسبوعاً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، «ويرتبط ذلك بهدف لبنان المتمثل في انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيه».

ورغم كل ما ينطوي عليه هذا النص المعلن من تفريط في سيادة لبنان والتأثير على دوره، فطبقاً لما أورده جورج بول مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق(٤٧)، فقد كان هذا النص المعلن «ينطوي على المواضيع الأقل إيذاءً للرأي العام الإسلامي»، وأن التنازلات الرئيسية المقدمة لاسرائيل «تضمنتها بروتوكولات سرية»، منها «كتاب جانبي من المفاوضين الأمريكيين جاء فيه، أنه لا ينبغي على «جيش الدفاع الاسرائيلي» الانسحاب من لبنان إلا إذا وافق السوريون على الانسحاب في نفس الوقت».

٤ ـ سقوط الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي

وإذا كان الاتفاق يعكس في التحليل النهائي ثقل الغزو العسكري الاسرائيلي والدور الأمريكي، ويرتكز على تحالف قوات الاحتلال وميليشيات الكتائب والجبهة اللبنانية، فقد تجاهل عدداً من الموازين الداخلية والاقليمية المهمة.

وسرعان ما التقى حول رفض الاتفاق الطائفة الدرزية والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط (بعد فشل إحداث انقسام داخلي بين أركان الطائفة)، وحركة أمل وميليشياتها المسلحة بقيادة نبيه برّي، والرئيس رشيد كرامي بثقله السياسي في طرابلس، والرئيس اللبناني الماروني السابق سليمان فرنجية،

حيث كونوا «جبهة الخلاص الوطني» بالتعاون مع سوريا[٤٨]، التي أساءت الاتفاقية تقدير وزنها في لبنان ومصالحها، وقد حقق هذا التحالف نتائج ايجابية على صعيد التغيير في التوازن الداخلي، ونجح في فرض إلغاء الاتفاق على الرئيس اللبناني أمين الجميّل في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

على أن إسقاط الاتفاق، ثم انسحاب القواتِ الاسرائيلية منْ لبنان (باستثناء وجودها في الحزام الأمني)، لم يحل دون استمرار سياسة التطبيع بين اسرائيل وحزب الكتائب، وطبقاً لتصريحات صحفية لسمير جعجع «قائد القوات اللبنانية»، فإن هناك تعاملاً شاملاً بين قواته واسرائيل في جميع المجالات السياسية والعسكرية، كما أبدى استعداده لتسهيل سفر الراغبين في المنطقة التي تسيطر عليها القوات اللبنانية للالتحاق بجيش لبنان الجنوبي، الذي يقوده انطوان لحد.

كما نقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية في ٣٠ نيسان/ أبريل نبأ مفاده، أن مبعوثين للدكتور سمير جعجع قابلا ارييل شارون وأوري لوبراني في اسرائيل[٤٩].

وقد بدأت اسرائيل إجراءاتها لتطبيع علاقاتها الاقتصادية بلبنان عقب الغزو، فسارعت بترتيب علاقات وهياكل مؤسسية ونظم للمعاملات بينها وبين المناطق المحتلة. وبعد أسبوع من بداية الغزو، شرعت في تشكيل هياكل إدارية لتغطية العلاقات مع لبنان، وساعد على ذلك بالطبع العلاقات السابقة مع دويلة سعد

حدّاد التي أسست بمعونة اسرائيل عقب الغزو السابق، والكتائب، وكان من أهم الاجراءات التي اتخذتها في الأيام الأولى للاحتلال، تعيين الوزير الاسرائيلي يعقوب مريدور مسؤولاً عن النشاط المدني الاسرائيلي في لبنان، وتعيين إيتان اسرائيلي ـ الملحق الزراعي الاسرائيلي السابق ـ مسؤولاً عن تنسيق النشاط التجاري الاسرائيلي في لبنان، والتنسيق بين وزارات المالية والمواصلات والجيش الاسرائيلي لإنشاء فروع مصرفية متنقلة أو مؤقتة، خصوصاً في صيدا وصور وبيروت، وتكليف الوزراء المختصين بالقيام بزيارات ميدانية لدراسة امكانية إقامة علاقات مع لبنان. وطبقاً لذلك قام معظم الوزراء الاسرائيليين بزيارات عمل إلى لبنان، كما بادر رجال الأعمال والشركات الاسرائيلية بإقامة علاقات مباشرة في لبنان من خلال اللقاءات المشتركة، ووفر التعاون الاسرائيلي مع الكتائب شبكة علاقات سريعة بين الطرفين، بحيث كانت هناك معاملات يومية عادية عبر الحدود من تجارة وسياحة وانتقال أفراد، على الرغم من استمرار القتال. أما التجارة، فقد بلغت قبل الغزو وفقاً للمصادر الاسرائيلية الرسمية ١٢ مليون دولار، ثم تدفقت السلع الاسرائيلية إلى لبنان مع دخول الاسرائيليين، وساعدت ظروف الحرب والحصار وتدمير المنشآت والمرافق الأساسية في المناطق المحتلة على ازدهار التجارة الاسرائيلية وتمتعها بمزايا احتكارية، فتضاعفت خلال ثلاثة أشهر فقط من ١٠٠ ألف دولار يومياً إلى ٢٠٠ ألف دولار يومياً. وكانت معظم المبادلات تتم في سوق بلدة النبطية في الجنوب، بينما

ظهرت مبادلات بين الجيش الاسرائيلي والمدنيين في السلع الضرورية في المنطقة الشمالية، ثم بدأ زحف السلع الاسرائيلية يتجه شمالاً حتى في المناطق التي لا يحتلها الاسرائيليون.

وقد قدرت بعض المصادر الصادرات الاسرائيلية حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ بنحو ٢٠ مليون دولار، كما قدرت أن استمرار الحال على ما هو عليه، يمكن أن يصل بهذه الصادرات إلى ٧٠ مليون دولار، مما يضع لبنان في المرتبة الثانية بين الأسواق الاقليمية لاسرائيل، أي بعد أسواق الضفة الغربية وغزة. ولا شك أن هذه التقديرات كانت ستبدو متواضعة للغاية إذا ما تحقق إنجاز الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني.

وفي مجال السياحة، قامت اسرائيل بتسيير رحلات عن طريق خطوط أتوبيسات يحرسها الجيش الاسرائيلي إلى المناطق المحتلة من لبنان، كما شجعت اجتذاب السياحة اللبنانية، وشرعت شركات السياحة الاسرائيلية في دراسة احتمالات السياحة للاسرائيليين واليهود في الخارج إلى لبنان، كما دعت اسرائيل وفداً من وكلاء السياحة اللبنانية (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، لبحث ترتيب رحلات اللبنانيين المقيمين في أمريكا لزيارة اسرائيل في إطار رحلات جماعية اقليمية، كما صرح أحد المسؤولين الاسرائيليين بأن شركات اسرائيلية قامت بشراء أراضٍ واسعة في بيروت الشرقية، لإقامة فنادق وأماكن للسياحة والتسلية لخدمة السياح الاسرائيليين والأجانب، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تحولت اسرائيل خلال أشهر الحرب إلى مركز للنقل والاتصالات بالنسبة إلى اللبنانيين بضغط الواقع، حيث أدى إغلاق الموانىء والمطارات ومعظم الطرق البرية، وتدمير مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شل الحركة والاتصالات. وقدمت اسرائيل نفسها كبديل فوري، فقامت بتسيير خطوط أوتوبيسات لنقل الركاب بين اسرائيل وداخل المناطق المحتلة في لبنان، وكانت هذه الأوتوبيسات تصل إلى مشارف بيروت لتيسير الاتصال البري بين اسرائيل ولبنان، كما قامت شركة العال الاسرائيلية بفتح مكتب لها في مدينة صيدا، حيث يتم نقل الأشخاص الراغبين في السفر على خطوطها براً إلى اسرائيل، ومن هناك يستقلون خطوط الطيران المختلفة ومنها العال. كما سمحت السلطات الاسرائيلية للمستوردين الاسرائيليين باستخدام ميناء حيفا للحصول على وارداتهم من الخارج مقابل رسوم محددة، كذلك شرعت الحكومة الاسرائيلية في دراسة مشروع لإعادة تسيير خط السكة الحديد، الذي كانت الحكومة الانكليزية أنشأته خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد حاولت السلطات اللبنانية أن تضع حداً لهذا النوع من العلاقات ولكن دون جدوى، وقد علق وزير الاقتصاد والتجارة والسياحة السيد ابراهيم حلاوي قائلاً: «تهريب البضائع إلى لبنان بهذه الطريقة غير القانونية سيحرم المزارعين من مصادر الرزق وسينشر البطالة في القطاع الصناعي، ولكن من المستحيل أن تقوم الحكومة اللبنانية بأي عمل ضد هذه الممارسات غير القانونية مع بقاء اسرائيل هناك». وقد حذّر وزير

الصحة من شراء أي معدات طبية من اسرائيل أو أي أعمال من شأنها أن تعني اعترافاً بواقع اسرائيل، كما أكّد مرة أخرى، أنه من المستحيل تطبيق أي سياسة فعّالة في هذا الشأن مع وجود الاحتلال الاسرائيلي. وفي آذار/ مارس ١٩٨٣، حذر ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الغرفة التجارية وطالبوا أعضاءها «أن يتوقفوا فوراً عن تهديد التجار الذين يتعاملون مع اسرائيل».

وقد بلغت الحركة التجارية بين البلدين ذروتها عام ١٩٨٣، ثم تراجعت إلى أدنى مستوى إزاء انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان في مطلع عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٦، عادت هذه التجارة للانتعاش، وتقدر قيمة البضائع التي تعبر من اسرائيل إلى لبنان في الوقت الحاضر بمليون دولار شهرياً، ويشمل هذا الرقم البضائع التي تصل من أوروبا إلى حيفا أيضاً والتي تنقل من هناك إلى جنوب لبنان، حيث إن ٤٠ بالمائة من هذه البضائع اسرائيلية، ومعظمها منتوجات زراعية. أما مراكز تسويق هذه المنتوجات الزراعية فموجودة في بيروت، كما تصل منتوجات زراعية اسرائيلية المنشأ إلى بيروت عن طريق ميناء الناقورة في الحزام الأمني، لكنها في نهاية الأمر تعود فتسوّق من بيروت إلى جنوب لبنان.

في الجنوب نجحت اسرائيل في تحقيق اعتماد شبه كلي للسكان ـ الذين يعيشون في نطاق الحزام الأمني ـ على وحدات الارتباط التابعة للجيش الاسرائيلي، «ويعرف السكان اللبنانيون أن عليهم أن يختاروا بين تأييد سياسة اسرائيل في جنوب لبنان، وبين مغادرة

المنطقة قسراً»، وتقوم على تطبيق هذه السياسة «وحدة المشروع المدني» في وحدة الارتباط التابعة للجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان. ويتضمن النشاط الاسرائيلي في الجنوب مساعدة التجار اللبنانيين في نقل بضائعهم التي تصل إلى حيفا من أماكن مختلفة من العالم ـ براً بالشاحنات إلى ميناء الناقورة في جنوب لبنان ـ وبينما يبقى جزء من هذه البضائع في الحزام الأمني، ينقل الجزء الأكبر منها بسفن أخرى إلى مرفأ بيروت. كما أقامت اسرائيل عدداً من المعامل الصغيرة في الحزام الأمني، وتصل المواد الأولية من اسرائيل عبر معابر الحدود التي يتمركز فيها موظفون من الجمارك ووزارتي التجارة والصناعة. ويعقد خبراء وزارة الزراعة لقاءات منتظمة مع المزارعين في جنوب لبنان، ويقدمون لهم المشورة بخصوص طرق حراثة الأرض، ومكافحة الآفات الزراعية، وتلقيح الحيوانات. وساعدت اسرائيل في إنشاء مستشفيات في بلدة بنت جبيل ومرجعيون يعمل بها أطباء اسرائيليون، مع أطباء وممرضات لبنانيين، كما تواصل تشغيل عمال لبنانيين في اسرائيل، وإن كانت تقصر ذلك على المواطن الذي يخدم أحد أفراد عائلته في «جيش لبنان الجنوبي». وقد بلغ عدد العاملين حالياً قرابة ألف عامل يعملون في أماكن عمل في الجليل[٥٠].

خامساً: السودان: نظام نميري والتطبيع من خلال الصفقات السرية

كان السودان ـ ولا يزال ـ واحداً من الأقطار العربية المستهدفة من جانب الاستراتيجية الاسرائيلية خارج نطاق التماس الجغرافي مع بلدان المواجهة، سواء بشكل مستقل أم في إطار استراتيجيات التحالف الغربي ـ الاسرائيلي. ومن الثابت تاريخياً، أن اسرائيل قد زودت «منظمة انيانيا» الانفصالية بالسلاح، وأقامت علاقات مع المتمردين الجنوبيين في المرحلة الأولى من التمرد، أي قبل توقيع اتفاق الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب عام ١٩٧١، وبصفة خاصة من خلال أثيوبيا، سواء في إطار استراتيجيتها للاقتراب من الأقليات غير العربية في الوطن العربي، باعتبارها جزءاً مؤثراً في صياغة مستقبل السودان، أم في إطار استراتيجيتها لتأسيس وجود قوي في حوض النيل جنوب مصر[٥١].

من الثابت أيضاً أن السودان كان هدفاً اسرائيلياً مأمولاً للنفاذ من خلال مصر، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية بحكم اتفاقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وشبكة العلاقات الخاصة التي تربط البلدين، وأيضاً في إطار العلاقات الوثيقة بين نظام نميري والولايات المتحدة. وقد كشفت «محاكمات الفساد» في مصر التي أعقبت مقتل الرئيس السابق السادات بعض نماذج هذا النشاط، وربما تكون رواية كامل الكفراوي ـ وهو أحد نجوم الانفتاح المصري/ الاسرائيلي الذين

ساءت علاقاتهم بإسرائيل، بسبب تضارب المصالح المالية ـ مثالاً حياً لذلك. وتفيد هذه الرواية أنه تعاقد مع السودان لتصنيع ٤٠٠ عنبر لإنتاج الدواجن في مصنعه، وقد عرض الاسرائيليون تزويده بالمعدات والعنابر للأربعمائة مزرعة التي تعاقد عليها بأسعار أرخص بكثير من تكلفة تصنيعها محلياً.

على أي حال، فإن النفاذ إلى الأسواق العربية من خلال طرف ثالث سياسة اسرائيلية ثابتة، وقد لا تدخل في اطار مفهوم «التطبيع»، وإنما أشير إليها كأحد الأساليب «التطبيعية»، وقد يكون المثال الأخطر لانعكاس التطبيع المصري ـ الاسرائيلي على السودان في مشروع بيع مياه النيل لاسرائيل، وهو أخطر المشروعات الاسرائيلية تجاه مصر، وأبرز النماذج التي أسقطتها المواجهة الشعبية لاسرائيل في مصر. فمثل هذا المشروع كان من شأنه أن يخلق واقعاً استراتيجياً خطيراً يؤثر على السودان كما يؤثر على مصر، وقد لاقى مقاومة عنيفة من الرأي العام السوداني أيضاً.

تهجير الفلاشا. . «العملية موسى»

على أن أهم مظهر من مظاهر جهود اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع السودان، تمت في أواخر السبعينات مع نظام الرئيس المخلوع محمد جعفر نميري، واستهدفت حمل النظام السوداني للتعاون مع اسرائيل في تهجير اليهود الأثيوبيين إلى اسرائيل.

ويرصد الكاتب الاسرائيلي لويس رابوبور في كتابه أنشودة

الخلاص.. قصة العملية موسى(٥٢)، أول اتصال تم في هذا الشأن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، بعد أشهر من «التقارب التاريخي بين مصر واسرائيل»، حيث طلب مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل من الرئيس أنور السادات، أن يفاتح الرئيس نميري بشأن السماح للفلاشا للهجرة من السودان لاسرائيل عبر أوروبا.

ويستطرد الكاتب الاسرائيلي، أن نميري كان الوحيد من بين القادة العرب الذي يساند السادات وعملية سلام كامب ديفيد، وقد رفض الرئيس السادات طلب بيغن، وأعطى نميري تقريراً وافياً عن ذلك. وعلى أي حال، فقد أغمض نميري عينيه أحياناً عن خروج مجموعات من الفلاشا، رغم أنه كان يدرك عواقب ذلك في الوطن العربي إذا انكشفت القصة.

ويمضي الكاتب في ذكر العديد من التفاصيل عن عمليات نقل الفلاشا وطرق نقلهم بالطرق السرية في إطار ما سماه «العملية موسى»، وهو الاسم الرمزي لعملية الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) لتهجير اليهود الأثيوبيين. لكن اعتباراً من آذار/ مارس ١٩٨٧، انكشفت العملية وبدأت تتداولها وسائل الأعلام. وفي أعقاب ذلك، بدأت واشنطن تضغط على نميري لإستئناف نقل الفلاشا.

كانت الإدارة الأمريكية منغمسة في هذا الموضوع مبكراً، وكان الرئيس ريغان قد التزم بذلك قبل وقت طويل، وايوجين دوغلاس ممثل إدارة ريغان في مسألة اللاجئين في وزارة الخارجية

الأمريكية، كـان يمثل قـوة دفع «للعمليـة موسى» بـالتعاون مـع الاستخبارات الأمريكية (CIA)، كما كان السفير الأمـريكي في الخرطوم يحيط الرئيس ريغان بتطورات العملية أولاً بأول، ووقع أعضاء الشيوخ المائة خطاباً لريغان لحثه على استئناف الجسر الجوي.

وفي لقاء في شهر شباط/ فبراير مع نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي كان يستعد لزيارة الخرطوم، طلب منه ريغان إخراج اليهود الأثيوبيين من السودان، «بغض النظر عن العواقب» وأصدر أوامره بذلك(٥٣). وعشية زيارة بوش في ٤ آذار/ مارس، أحاط نادي الصحافة القومي في واشنطن، أن من بين الموضوعات التي سوف يناقشها مع نميري، مغادرة اليهود الأثيوبيين المتبقين في السودان.

وصرح نميري لصحيفة «نيويورك تايمز» في كانون الثاني/ يناير، أن اليهود الفلاشا بوسعهم أن يغادروا السودان في أي وقت طالما لا يتجهون مباشرة لإسرائيل. ولكن ـ طبقاً للكـاتب ـ كان هذا التصريح موجهاً للاستهلاك المحلي. وعقب مصدر أمريكي مسؤول بأن نميري كان قلقاً من رد فعل الأخوان المسلمين، وكان عصبياً من فكرة أن يقتل مثل صديقه أنور السادات للتعامل ـ حتى ولو بشكل غير مباشر ـ مع اسرائيل. ولكن نظراً لاعتماده المطلق على المعونة الأمريكية، فقد قرر أن يمضي للأمام. وكان مقرراً له زيارة للولايات المتحدة في شهر نيسان/ أبريل. وكان مخـططاً

أن يضغط على ريغان للزيادة الموعودة في المعونة، وكذلك بالنسبة إلى المبالغ التي كانت قد جمدتها واشنطن بسبب سياساته وسوء إدارته للاقتصاد.

وفي ٧ آذار/ مارس توصل بوش إلى اتفاق مع نميري بشأن نقل اليهود الاثيوبيين المتبقين بأسرع ما يمكن. وخلال أسبوع تقرر أن تحول الولايات المتحدة ١٥ مليون دولار من المعونة إلى السودان.

وقرر البيت الأبيض أن تدار العملية مباشرة من جانب الاستخبارات الأمريكية، التي كانت تقوم حتى ذلك الوقت بدور هامشي في العملية. وتلقى السفير الأمريكي هوم موران في الخرطوم أمراً رئاسياً لتنفيذ العملية مع رئيس محطة الاستخبارات الأمريكية خلال ثلاثة أو أربعة أيام. وأخذت العملية الجديدة اسماً رمزياً جديداً هو «العملية شيبا» (Cheba)، وبدأ الاعداد لتنفيذها على الفور.

الوجه الآخر للقصة يرويه صلاح عبد اللطيف، وهو كاتب صحفي مصري يعمل مديراً لمكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في الخرطوم، وقد ضمنه كتاباً شاملاً بعنوان **الفلاشا، الخيانة والمحاكمة**، تعرض فيه للقصة الكاملة لعملية ترحيل اليهود الفلاشا، وضمّنه وصفاً تفصيلياً لعملية التهريب عبر البحر الأحمر أو السودان منذ عام ١٩٧٩، والدور الذي لعبه جهاز أمن الرئيس السوداني السابق نميري بالتعاون مع الاستخبارات المركزية

الأمريكية، من خلال الوثائق والمحاكمات التي تكشفت بسقوط نظام نميري ومحاكمة كبار معاونيه.

وطبقاً لرواية صلاح عبد اللطيف: «فقد كلفت عمليات نقل اليهود الفلاشا إلى اسرائيل ٣٢٥ مليون دولار أمريكي، دفعتها الجمعيات والوكالات اليهودية للإنفاق على كافة العمليات التي تتم، سواء في أثيوبيا أو السودان أو دفع أموال لموظفي الحكومة. وحصلت الحكومة السودانية مقابل ذلك على ٥٦ مليون دولار لم توضع في خزينة الدولة أو أي حسابات معلنة»[٥٤].

ووسط حشد هائل من تفاصيل هذه العملية وأطرافها وجوانبها المختلفة ـ مما قد لا يكون هنا موضعه ـ لا يملك المتتبع لها إلا أن يخرج بانطباع راسخ بأننا أمام عملية من طراز «الزوج آخر من يعلم»، الرئيس السوداني متورط لأذنيه، بعض كبار معاونيه يعلمون، أجهزة الأمن تعلم ثم تشارك، شبكات من المنظمات «الخيرية» تساهم، الاعلام العالمي ينبه. ونصيب الرأي العام في الخرطوم وفي العواصم العربية من كل هذا، إشاعة حول زيارة نائب رئيس الموساد للسودان للمشاركة في العملية، أو إشاعة أخرى بزيارة اريل شارون وزير دفاع اسرائيل للسودان. وعلينا أن ننتظر أن تتم العملية ويكتب الاسرائيليون، أو يسقط نظام نميري وتتم محاكمة كبار معاونيه حتى نعلم.

على أي حال، فقد مضى الشوط إلى نهايته، وتمت عملية الفلاشا ووصل اليهود الاثيوبيون إلى اسرائيل، وامتلأت جيوب نميري وكبار معاونيه بالأموال، ينفقها في هدوء في منفاه في شارع (الثورة) في ضاحية مصر الجديدة الراقية بالقاهرة.

سادساً: المغرب: وثبة جديدة لاستراتيجية التطبيع

بقمة ايفران المغربية ـ الاسرائيلية في تموز/ يوليو ١٩٨٦، تدخل استراتيجية التطبيع الاسرائيلية تجاه البلدان العربية مرحلة جديدة تماماً. فهي تمثل أول اقتراب اسرائيلي معلن خارج نطاق التماس الجغرافي بينها وبين البلدان العربية، وهي تمثل أيضاً أول اقترابٍ عربي من اسرائيل خارج صيغة الأرض مقابل السلام، التي قُدمت كمبرر لتطبيع العلاقات مع اسرائيل خلال الفترة السابقة.

وبعد ذلك تظل بقية المشاهد تكراراً لما سبق، فسرعان ما يتضح أن الزيارة التي سلطت عليها الأضواء بشدة في صيف عام ١٩٨٦، لم تكن إلا البيان الختامي لسلسلة من الأنشطة الطويلة والعلاقات الممتدة قبلها بنحو ربع قرن. وسرعان ما تكشف المصادر الاسرائيلية قائمة متنوعة من مظاهر العلاقات، تتجاوز أحياناً دائرة «العلاقات التطبيعية» إلى صور من التنسيق الأمني ترقى إلى مستوى «التنسيق الاستراتيجي» على النحو الذي تردده هذه المصادر، عن التعاون المشترك بين الموساد الاسرائيلي والأجهزة الأمنية المغربية في اغتيال الزعيم المغربي المعارض المهدي بن بركة، وتعاون اسرائيل مع المغرب في مواجهة عمليات البوليساريو، وتبادل المعلومات الاستراتيجية، بتسليم المغرب وثائق القمة العربية بالدار البيضاء، عام ١٩٨٥ إلى اسرائيل.

١ ـ العلاقات السابقة على زيارة رئيس وزراء اسرائيـل للمغرب

تشير المصادر الاسرائيلية إلى أن أول زيارة لوفد برلماني اسرائيلي وشخصيات أخـرى، تمت خلال فتـرة عملية التهجيـر الكبرى ليهود المغرب، بين العامين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، ووصلت الزيارات ـ على هذا المستوى ـ أوجها عام ١٩٨٤. ففي منتصف هذا العام، شاركت اسرائيل ـ علناً ـ في مؤتمـر اليهود المغـاربة الـذي يعقد دوريـاً للطائفة اليهـوديـة بـالمغـرب، وضم الـوفـد الاسرائيلي ٣٨ عضواً برئاسـة أهارون أبـو حصيرة وزيـر الأديان الأسبق في وزارة مناحم بيغن، وعدداً من نواب الكنيست، وعدداً من أسـاتذة الجـامعات وأعضـاء من حزبي العمـل وتامي وكتلة ليكود. ورغم أن المؤتمر كان محدداً له مناقشة أبحاث المفكـر العربي اليهودي الطبيب موسى بن ميمون، فقد غلب عليه الطابع السياسي، حيث ركز الحـاضرون على طـرح تصوراتهم لإنهـاء الصراع العربي ـ الصهيوني.

وخلال هذه الزيارة، وجه كل من أهارون أبو حصيرة ورافي اداري عضوي الكنيست الدعوة إلى الملك الحسن الثاني لزيارة القدس، وتفقد الرعايا المغاربة المهاجرين لاسرائيل، كما دعـا أحمد العلوي، وزير الدولة المغربي في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر، للعمل من أجل تشكيل رابطة يهودية ـ عربيـة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما تضمنت كلمة الوزير المغـربي

دعوة الطوائف اليهودية إلى قبول قرارات قمة فاس كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقال إن المشروع يعترف ضمنياً باسرائيل، وطالب باحتذاء التعايش القائم بين اليهود والمجتمع المغربي من أجل تحقيق وفاق مماثل بين اليهود والعرب في منطقة الشرق الأوسط(٥٥).

وكانت الزيارة الأخيرة على هذا المستوى في شهر أيار/ مايو ١٩٨٦، عندما قام وفد اسرائيلي تعداده ٢٥٠ شخصاً برئاسة عضو الكنيست رافي اداري، بزيارة أخرى للمغرب للمشاركة في احتفالات تقليدية تنظمها الجالية اليهودية هناك، احتفاء بذكرى ميلاد الملك الحسن الثاني(٥٦).

٢ ـ لقاءات الملك الحسن والمسؤولين الاسرائيليين

أما على صعيد اللقاءات والمحادثات بين الملك الحسن الثاني وكبار المسؤولين والسياسيين الاسرائيليين والصهيونيين، فيبدو أنها ترجع بدورها لفترة بعيدة. وإذا كانت المصادر الاسرائيلية تنسب إلى أبا إيبان إجراء اتصالات عدة مع الملك الحسن في الماضي ولم تحدد تاريخها، فإن أول زيارة محددة التاريخ ترصدها المصادر الاسرائيلية لمسؤول صهيوني قد تمت في عام ١٩٧٠، حيث قام ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، بزيارة سرية للمغرب والتقى والعاهل المغربي، وعندما كُشف أمر هذه الزيارة، اضطر الملك الحسن الثاني للقول بأن حديثه مع غولدمان كان جزءاً من الحوار العربي ـ اليهودي من أجل التوصل إلى

«سلام» في الشرق الأوسط، مضيفاً إلى ذلك أن قبوله باسرائيل «كحقيقة واقعة»، لن يتم ما لم تنسحب من الأرض المحتلة. أما أول زيارة لمسؤول رسمي اسرائيلي فقد تمت عام ١٩٧٦، وقام بها اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية في ذلك الوقت، ولم يكشف النقاب عنها وعما دار فيها.

وتقول تالي زيلنجر، عندما كان اسحق رابين رئيساً للحكومة حاول أكثر من مرة أن يخترق دائرة الحرب مع مصر، فحملته محاولاته ـ إضافة لأمور أخرى ـ إلى المغرب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦. وخلال حديث مع الملك الحسن في قصره في الرباط، أدرك رابين أن ملك المغرب يتخوف من الراديكالية في الوطن العربي، وبالتالي، فهو يرى ضرورة حل النزاع. وقد أبلغ الحسن رابين أنه اقترح على العرب قبول اسرائيل في الجامعة العربية، معللاً ذلك بأنه لا يضر أحداً ويمكن أن يفيد فقط[٥٧].

وفي سياق الاتصالات السرية بين مبعوثي الرئيس السادات والمسؤولين الاسرائيليين برعاية الملك الحسن الثاني، زار المغرب رئيس جهاز الموساد في حينه اسحق حوفي، حيث التقى ومبعوث الرئيس السادات حسن التهامي في سياق التحضير لمحادثات ديان/ التهامي.

كذلك زار شيمون بيريز المغرب مرتين: الأولى عام ١٩٧٩ والثانية عام ١٩٨١ عندما كان زعيماً للمعارضة، حيث أجرى محادثات مع الملك الحسن الثاني، هدفت في المرة الأولى إلى

تحطيم الجمود الذي اعترى محادثات السلام بين اسرائيل ومصر، وفي الثانية إلى فحص إمكانات دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام[٥٨].

٣ ـ العلاقات الأمنية

لم تسرف المصادر الاسرائيلية في كشف أوجه «التعاون الأمني» بين اسرائيل والملك الحسن الثاني، واكتفت بإشارات ذات دلالة، بل وحرصت على أن تنسب بعضها إلى المصادر الغربية.

وقد أشارت «دافار» إلى أن الملك الحسن الثاني، كان يقيم علاقات سرية متشعبة مع اسرائيل منذ تسلمه الحكم، وقد خدمت هذه العلاقات الملك في مجالات عدة، منها التعاون في مجال تنظيم البوليس السري والجهاز العسكري. وفي هذا السياق نشرت أوساط الاعلام الأوروبية أن تصفية الزعيم المغربي اليساري المناوىء للنظام المغربي ـ المهدي بن بركة ـ في باريس، تمت بمساعدة من الاستخبارات الاسرائيلية[٥٩].

تقول تالي زيلنجر، ربما ليس من قبيل الصدفة أن الزعماء الاسرائيليين الثلاثة: ديان، ورابين، وبيريز، الذين هم أصحاب خلفية ومواقف أمنية، استغلوا عن طيب خاطر خبرات الملك الحسن الثاني كونهم خبراء وضالعين أكثر من غيرهم في اتصالات مع قادة المغرب في السياق الأمني. وفي الماضي نشرت بعض

الصحف في الخارج خبراً عن أن لاسرائيل - التي ساعدت على تصفية زعيم اليسار المغربي بن بركة في باريس - علاقات مع السلطات المغربية بواسطة الموساد، (وذكر خبر نشر في «دافار»، أن الموساد حصل من المغرب على تسجيل لوقائع مؤتمر القمة (العربي) في الدار البيضاء في سنة ١٩٨٥)، وهي (اسرائيل) ترشد المغاربة في حربهم ضد الثوار في الصحراء[٦٠].

مصادر أخرى سبق أن كشفت عن لون آخر من الخدمات الأمنية المتبادلة، واحدى هذه الخدمات كشف عنها الأستاذ أنيس منصور الكاتب الصحفي المصري في مقاله الأسبوعي في مجلة «أكتوبر»، حيث أوضح أن الرئيس السادات تلقى رسالة من الرئيس كارتر خاصة باكتشاف مؤامرة ليبية يقوم بها عدد من الفلسطينيين، هذه المؤامرة اهتدت إليها اسرائيل بمحض الصدفة، وعرضت تفاصيلها على أمريكا التي عرضتها على مصر. وسافر رئيس الاستخبارات المصري ليلتقي برئيس الاستخبارات الاسرائيلية في المغرب. «وبعد ذلك بأيام، تقدمت القوات المصرية لتؤدب القذافي وحشوده على حدود مصر»، ولم يحدد الأستاذ أنيس منصور توقيت هذا اللقاء، ولا دور المغرب في هذه العملية، وإن كان من المعروف أن هذه العملية «التأديبية» تمت في ٢١/ ٧/ ١٩٧٧، والمعروف أيضاً أن رئيس الاستخبارات العامة في ذلك الوقت كان السيد كمال حسن علي، الذي شغل فيما بعد منصب رئيس وزراء مصر، والمعروف كذلك أن هذا المستوى من العلاقات يعد من مظاهر التعاون الاستراتيجي.

على أي حال، فإنه من الصعب الحكم على بعض مظاهر التعاون الأمني بين اسرائيل والمغرب، وسوف يظلِ من المتعذر توثيق ما إذا كان المغرب قد سلّم لاسرائيل «تسجيلاً كاملاً بوقائع القمة العربية بالمغرب عام ١٩٨٥»، ولكن بعض الوقائع الأخرى التي أشارت إليها المصادر الاسرائيلية مثل تعاون الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) مع بعض الأجهزة الأمنية المغربية، تداولتها المصادر المغربية وبتفاصيل محددة. ومنها كتاب **الجواسيس الكبار في اسرائيل** (The Spy Masters of Israel) للكاتب الصحفي ستيوارت ستيفن، نائب رئيس تحرير صحيفة «الديلي ميل» البريطانية، وكتاب **على الزعماء والسياسيين نطلق الرصاص** للكاتب أنتوني توماس. وقد أورد كتاب صادر حديثاً بعنوان **بوليساريو الطريق إلى المغرب الكبير** لنبيل الملحم، تلخيصاً وافياً للوقائع التي أوردها الكاتبان حول تعاون الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والمغربية والفرنسية في تنفيذ عملية الاغتيال(٦١).

٤ ـ العلاقات الاقتصادية

وفي المجال الاقتصادي، صرح ابراهام كاتس عوز نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، بأن المغرب مهتم بالتعاون مع اسرائيل في المجال الزراعي. وقد زار ابراهام كاتس عوز المغرب قبل ٧ أسابيع على رأس وفد ضم عضو الكنيست اسحق بيرتس، والمدير العام لشركة أجرسكو، ومدير تسويق الفواكه في أوروبا.

وقد مكث الوفد في المغرب أربعة أيام والتقى ووزير الزراعة

المغربي والوزير المسؤول عن شركة التصدير المركزية في هذه الدولة. وتناولت محادثات نائب وزير الزراعة الاسرائيلي والوزير المغربي «إمكان تبادل الباحثين والطلبة في حقل الارشاد الزراعي، وتصدير المنتوجات الزراعية من اسرائيل إلى المغرب»، وفرص تصدير أجهزة الري ومواد إخصاب الدواجن وتربية النحل والبذور وغيرها. وقال كاتس عوز إن «الوزير أوضح أن الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التنفيذ مرهون بقرار الملك». وقال نائب وزير الزراعة الاسرائيلي أيضاً أنه شاهد في المغرب أجهزة ري اسرائيلية مكتوب عليها بالعبرية اسم شركة «نفاطيم».

وقد ذكر نائب وزير الزراعة في التقرير الذي قدمه إلى بيريز فور عودته من المغرب، أنه بحث مع المسؤولين المغاربة إمكان التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة، وأنه قدم إليهم وثيقة تضمنت مقترحات تفصيلية للتعاون في المجالات التي تطرقت إليها المحادثات، وذكر أنه سيصل إلى اسرائيل في الأسابيع القليلة المقبلة باحثون ورجال أعمال مغاربة في إطار التفاهم الذي توصل إليه الوفدان، وبالمقابل سيتوجه إلى المغرب خبراء اسرائيليون في مجال تنمية مصادر المياه.

وفي أول آذار/ مارس ١٩٨٧، زار اسرائيل وفد يتكون من أربعة أشخاص من رجال الأعمال المغاربة، ونزل في ضيافة كاتس عوز نائب وزير الزراعة وعضو الكنيست اسحق بيرتس، وقد وصفت الزيارة بأنها خاصة. وتضمن برنامجها زيارة الموشافيم

والكيبوتسيم، حيث انهم من أصحاب المزارع في المغرب[٦٢]، وقد استغرقت الزيارة أسبوعاً. ووقّع الوفد صفقات مختلفة تتعلق بمنتوجات زراعية. وذكرت المصادر الصحفية أنه سيزور اسرائيل وفد مغربي آخر للغرض نفسه في غضون الأشهر الثلاثة التالية.

ووصفت المصادر الاسرائيلية العلاقات بين اسرائيل والمغرب بأنها «سلام سلبي» قائم بين اسرائيل والمغرب منذ عشر سنوات، وهناك تجارة بين الدولتين، وارشاد زراعي، وزيارات سياحية، وهو ينطوي على احتمالات للتوصل عبره إلى سلام ايجابي.

وفي المجال الثقافي، تحدثت المصادر الاسرائيلية عن زيارة وفد من رجال الاعلام والأكاديميين الاسرائيليين إلى المغرب في أواخر أيار/ مايو ١٩٨٦، كان بينهم مدير الاذاعة الاسرائيلية جدعون ليف آربي، والأستاذ شيمون شامير من جامعة تل أبيب الذي ذكر أنه التقى وأساتذة في جامعة الرباط. وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٧، دُعي صحفيون اسرائيليون إلى منزل السفير المغربي في واشنطن بشكل رسمي، وذلك للمرة الثالثة، حيث أجرى السفير محمد برجاج استقبالاً خاصاً، منح فيه باسم الملك الحسن وسام الفخر للسيدة ليليان شالون، التي كانت رئيساً للاتحاد السفاري الأمريكي، تقديراً لها على جهودها الضخمة من أجل تقريب القلوب بين الطائفتين اليهودية والعربية. وقد حضر حفل الاستقبال أعضاء من الكونغرس ورؤساء منظمات يهودية في الولايات المتحدة[٦٣].

٥ ـ قمة ايفران

هكذا تأتي زيارة رئيس وزراء اسرائيل للمغرب ولقائه والعاهل المغربي في ٢١ / ٧ / ١٩٨٦ في ايفران، تتويجاً لنشاطات «تطبيعية» امتدت لنحو ربع قرن. وقد استغرق الاعداد للزيارة ـ طبقاً للمصادر الاسرائيلية ـ نحو ثمانية أشهر، وقد تمت الخطوات الأولية لانجازها في باريس في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، حيث التقى شيمون بيريز والجديرة المستشار المغربي المقرب للملك الحسن سراً، بينما كان الأول في طريقه لإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، وقد تعدلت ترتيبات الاجتماع أكثر من مرة خلال الاتصالات التمهيدية. ففي لقاء باريس المشار إليه، اقترح اتمامها في باريس، ثم تعدل لعقد الاجتماع في واشنطن تحت رعاية الرئيس ريغان، واستجابت واشنطن للفكرة، ثم تعدلت الفكرة في المرحلة الأخيرة للاتصالات لعقد الاجتماع في المغرب. واستمرت الاتصالات التحضيرية منذ لقاء باريس إلى أن انتهت بوصول مبعوث خاص من المغرب إلى القدس لاستكمال التفاصيل الفنية.

وقد استغرقت زيارة رئيس وزراء اسرائيل للمغرب يومين، أجرى خلالهما والوفد المرافق له ثلاث جولات من المحادثات. وقد أشارت بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية إلى أن المحادثات قد تمحورت حول موضوعين أساسيين هما: اطار المفاوضات بين اسرائيل والوطن العربي، ومسألة التمثيل الفلسطيني في محادثات السلام.

وتشير المصادر الصحفية إلى وقوع خلافات أساسية حول الموضوع الفلسطيني، فقد طالب الملك الحسن اسرائيل بإجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبالاعتراف بدورها في المفاوضات المستقبلية في المنطقة، وأكّد، أن بلاده ستؤيد التسوية الشاملة فقط، وسترفض كل تسوية منفردة. كما تشير المعلومات الصحفية إلى أن بيريز قدم إلى الملك، في أثناء المحادثات، وثيقتين لاعتمادهما كأساس للبيان المشترك، تضمنت الوثيقة الأولى، الاعلان عن «عام سلام» يتم خلاله وقف الارهاب، وإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة، وكذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي (ربما في المغرب) على قاعدة القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨)، وفحص إمكانات التنمية في المناطق المحتلة، وتمثيل فلسطيني في إطار وفد من سكان المناطق المحتلة وغيرهم بالاتفاق المتبادل، لكن الملك رفض هذه المقترحات، إذ كان يتوقع مقترحات جديدة، وأظهر عدم ترحيبه باستمرار المحادثات.

فأعد بيريز وثيقة أخرى، عُرفت بوثيقة البنود العشرة وأهم بنودها: تعهد بعدم إحلال القانون الاسرائيلي في «المناطق» خلال فترة المفاوضات، واستعداد للالتقاء بممثلين «معتمدين» من الفلسطينيين، يبغون السلام ويرفضون الارهاب، وحسم موضوع السيادة خلال المفاوضات، والتوصل إلى حل يأخذ في عين الاعتبار طموحات الفلسطينيين واحتياجات اسرائيل الأمنية، كما تضمنت الوثيقة، أيضاً، بنداً مأخوذاً من اتفاقيتي كامب ديفيد، جاء فيه، أن اسرائيل تدرك وجوب حل القضية الفلسطينية بكل

جوانبها؛ وبندأ آخر من مشروع فاس، جاء فيه أن اسرائيل ستحترم حرية العبادة للأديان كافة، وتسمح وتضمن المرور الحر إلى الأماكن المقدسة. كما أضاف بيريز شفهياً، أن سياسة كبح الاستيطان ستستمر(٦٤).

وقد اتفق الطرفان في النهاية على صيغة بيان مشترك، خلا من أي اشارة إلى تحقيق تقدم، ولو طفيف، في أي من المواضيع التي كانت موضع بحث، واقتصر البيان على أن الملك وبيريز تدارسا بشكل أساسي الوضع في الشرق الأوسط، والشروط التي يمكن أن تساهم بفعالية في إحلال السلام في المنطقة شكلاً ومضموناً، وأن الملك أوضح مزايا مشروع فاس، وأن بيريز أوضح بدوره موقف اسرائيل من المشروع، وعرض اقتراحاته بالنسبة إلى الشروط الحيوية لاحلال السلام.

أما تقويم رئيس الحكومة الاسرائيلية للزيارة، كما عبر عنه في الكنيست فهو، أن النتائج الأهم للزيارة، هي دلالاتها وليس توصلها إلى نتائج عملية وملموسة، فالحوار مع الملك الحسن الثاني ـ حسب قول بيريز ـ «يمثل بداية لحوار أوسع؛ حوار يتصل بالتاريخ العريق لشعوب الشرق الأوسط»؛ والدلالة الثانية للقاء، هي في قول الملك، وبصوت رنان: «أنه يجب وقف المقاطعة المفروضة على الحوار مع اسرائيل»؛ والثالثة، في عدم استسلام الملك لمعسكر الرفض وتخطيه لما سماه بيريز بـ «حاجز الخجل»؛ والرابعة، في أنه نشأت في ايفران «صفة شرعية للحوار العلني»؛ والخامسة في

قوله : «وأود أن أعرب عن اقتناعي ورضاي ، لأننا افترقنا على اتفاق بمواصلة الحوار، ولأن اللقاء انتهى ببيان مشترك أذيع في القدس وفي الرباط في الوقت نفسه»(٦٥) .

الخلاصة

تلك هي باختصار أهم ملامح صورة التطبيع الاسرائيلي مع الوطن العربي . والصورة في مجملها تدعو للقلق ، فللوهلة الأولى يتضح أن ربع البلدان العربية ـ لسبب أو لآخر ـ طرف في هذا الحوار. وبمعيار تعداد السكان يطال هذا التعامل أكثر من نصف الأمة العربية . فما هو المشترك والمتناقض في سمات النظم المستجيبة؟ وما هي نوعية القوى السياسية الاجتماعية التي استجابت؟ وما هي السياسات التي استخدمت على الجانب العربي لجعل هذا التحول ممكناً على نحو ما حدث؟

قليل هو المشترك بين النظم المستجيبة، فبمعيار النظام السياسي يأخذ بعضها بالنظام الليبرالي والتعددية الحزبية، وبعضها لم تعرف جماهيره طريقها إلى صناديق الانتخاب طوال العشرين عاماً الماضية . ولو أخذنا النظام الاجتماعي لوجدنا تبايناً مماثلاً، فبعضها يتسم بالطائفية وبعضها يتسم بالعشائرية ، وبعضها يعاني من مصاعب الاختلافات الإثنية والعرقية، بينما تتكامل لدى بعضها مقومات الانصهار القومي . ولو أخذنا بالمعيار الجغرافي ، لوجدنا بعضها يقع في نطاق التماس الجغرافي مع اسرائيل، وبعضها يبعد عن هذا النطاق. وإذا أخذنا معيار

الانغماس في النزاع، نجد أن بعضها أطراف مباشرة في النزاع، وبعضها شارك عسكرياً في دعم البلدان العربية أطراف النزاع.

الأمر الأساسي المشترك بين هذه النظم هو، أن القرار فيها هو قرار الرجل الواحد، أو الصفوة الحاكمة، بغض النظر عن أي صيغ ديمقراطية موضوعة، أو أي هامش لحريات التعبير متاح. فباستثناء لبنان بكل ما يحيط بظروفه من تعقيدات، فالقرار في باقي النظم التي أخذت بمنطق التطبيع هو قرار الملك أو الرئيس، بدءاً من الملك حسين ومروراً بالرؤساء أنور السادات وجعفر نميري وانتهاء بالملك الحسن الثاني.

الأمر المشترك الآخر بين مجموعة النظم المستجيبة هو علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتمادها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على الولايات المتحدة وعضويتها المشتركة في «نادي المعونة الأمريكية»، وان تفاوتت سياسة كل منها في توظيف هذه العلاقة. البعض يقترب من الولايات المتحدة أكثر حتى تمارس دوراً ضاغطاً في حل مشاكله مع اسرائيل، والبعض يقترب من اسرائيل أكثر لتفتح له أبواب الولايات المتحدة. والبعض يضع الهدفين في سياق واحد.

أما السياسات التي استخدمت على الجانب العربي فهي تشترك في سمة بارزة، وهي تغييب الرأي العام العربي. فبعض البلدان العربية التي أخذت بهذا المنهج لم تعلنه قط، وفي البلدان الأخرى كان على الرأي العام أن يفاجأ بتاريخ طويل من

الاتصالات السابقة، قبل الاعلان عنه.

أما توقيت هذه الاتصالات، فالثابت أيضاً أنه يسبق لدى البعض هزيمة عام ١٩٦٧، وإذا كانت المصادر الاسرائيلية قد كشفت عن لقاءات سياسية مع المغرب منذ منتصف الستينات، فالمعروف أن الأسرة الهاشمية المالكة في الأردن لها تقليد ثابت وغير معلن في الاتصال بقادة اسرائيل منذ قيام اسرائيل. أما الاتصال العلني بين النظم العربية واسرائيل فقد بدأ في السبعينات، ومع كل تراجع في المشروع القومي العربي التحرري، كان من الممكن الاعلان عن مزيد من هذه الصلات والاتصالات.

وقد تفاوتت دوافع استجابة النظم العربية تجاه هذه المسألة، بعضها بسيط وواضح مثل دوافع النظام الأردني في تجنب بطش اسرائيل، أو استرداد الأراضي المحتلة، أو منافسة منظمة التحرير الفلسطينية على مستقبل الضفة الغربية... الخ. ومثل دوافع الرئيس السابق أنور السادات في مقايضة الأرض بالسلام، والانفتاح على الولايات المتحدة، ومثل دوافع الملك الحسن الثاني الذي آثر أن يلج البوابة الأمريكية عبر اسرائيل واليهود الأمريكيين والمغاربة، لكن بعض الدوافع الأخرى أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل مثل دوافع الكتائب في تغيير هوية لبنان العربية، وصياغة نظام سياسي جديد في لبنان.

وتستند هذه الدوافع إلى مبررات عسكرية وسياسية واقتصادية

واجتماعية، وتتأسس على ذرائع براغماتية أو ايديولوجية، لكنها خلقت مناخاً صالحاً لانتقال مضمون النزاع كله من حالة التماسك إلى حالة السيولة، من قبل أن يحقق النضال العـربي واحداً من أهدافه العادلة. فما هو الحال على جبهة الرفض العربية؟

هوامش الفصل الثاني

(١) عواد الأسطل، «عملية «الاحتواء السياسي» الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين،» شؤون فلسطينية، العددان ١٧٤ ـ ١٧٥ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «روابط القرى من المهد إلى اللحد: حلم البديل الذي ولد ميتاً،» صوت البلاد (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٢٢ ـ ٢٦.

(٤) «التجمع الأردني الفلسطيني بديلاً لروابط القرى،» النشرة (قبرص)، (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٤.

(٥) وحيد عبد المجيد، «شامير ينشىء حزباً عربياً في الضفة الغربية،» صوت العرب، ١١/ ١٠/ ١٩٨٧، ص ٨، أنظر أيضاً: «آخر اختيارات الليكود في الضفة الغربية: حزب كونفدرالي للروابط والمخاتير،» الأفق (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٦) أحمد صدقي الدجاني، عن شعب فلسطين العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(٧) سميح غنادري، «عودة إلى مشروع تحسين الحياة في المناطق المحتلة،» صوت البلاد (٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٨) «دراسة الوضع الاقتصادي للضفة والقطاع في ظل الاحتلال،» صوت البلاد (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٩) «يتسحاق رابين: عرفات ليس شريكاً،» الملف، السنة ٤، العدد ٢/ ٣٨ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(١٠) مهدي عبد الهادي، «ملاحظات حول لقاءات فلسطينية اسرائيلية في الأراضي المحتلة،» البيادر السياسية (٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(١١) مصطفى بكري، «ماذا جرى في لقاء بوخارست،» تحقيق صحفي، المصور (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٦٢ ـ ٦٥.

(١٢) صلاح عبد الله، «لقاء بودابست حلقة في سلسلة،» شؤون فلسطينية،

العددان ١٧٢ ـ ١٧٣ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ١٧٠.

(١٣) Mordechai Nisan, *Israel and the Territories: A Study in Control, 1967-1977* (Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978), p. 102.

(١٤) أنظر مجلة: **شؤون الأرض المحتلة** (أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٦) ابراهيم نوار، «تطبيع الاقتصاد اللبناني وتخطيط التوسع الاسرائيلي،» **الأهرام الاقتصادي** (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢).

(١٧) عطا الله كتّاب، «دراسة تحليلية للأمر العسكري ٨٥٤ والأوامر الأخرى المتعلقة بالمؤسسات التعليمية،» (حيفا: فرع لجنة الحقوقيين الدولية، ١٩٨١)، أنظر أيضاً: عبد الجواد صالح، **الاحتلال الاسرائيلي وأثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة** (عمان: مركز القدس للدراسات الانمائية، ١٩٨٥).

(١٨) أنظر: محسن عوض، «محنة التعليم والثقافة في الوطن المحتل،» **المواجهة**، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤)، ص ٧٦ ـ ١٠٠.

(١٩) «الاجراءات الاسرائيلية ضد الثقافة العربية في فلسطين المحتلة،» **الأرض** (٢١ نيسان/ أبريل ١٩٨٦)، ص ٢١.

(٢٠) Nisan, *Israel and the Territories: A Study in Control, 1967-1977,* pp. 94-101.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) احسان قضماني، «الانتفاضة المتجددة في الجولان المحتل،» **الأرض** (نيسان/ أبريل ١٩٨٧)، ص ٩.

(٢٣) وليد الجعفري، «دروز الجولان: نهوض وطني في مواجهة الضم،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ٣٤.

(٢٤) موشيه ديان، **قصة حياتي**، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات في القاهرة، ص ١٤٥ ـ ١٦٤.

(٢٥) أنظر: **الملف**، السنة ٣، العدد ٢/ ٣٨ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١٦٦ ـ ١٨٢.

(٢٦) شلومو افنيري [وآخرون]، **عندما يأتي السلام: الاحتمالات والمخاطر**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (القدس: مؤسسة فان لير، ١٩٧٨)،

ص ٤٩.

(٢٧) «ماذا وراء سياسة الجسور المفتوحة،» البيادر السياسية (٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٥١.

(٢٨) «تعيين رؤساء البلديات في الأرض المحتلة،» صوت البلاد (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٢٠ - ٢١.

(٢٩) الملف، السنة ٤، العدد ٦/ ٤٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

(٣٠) ربعي المدهون، «السنوات الخمس لتحسين المعيشة: خطة لتطوير النفوذ الأردني،» **شؤون فلسطينية**، العددان ١٦٢ - ١٦٣ (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٩٥ - ١٠٣، أنظر أيضاً: خالد عبد الحميد العواملة، «المبادرة الأردنية لتحسين أوضاع الضفة الغربية،» السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٨٨ (نيسان/ أبريل ١٩٨٧)، ص ١٨٣ - ١٨٨.

(٣١) «اسرائيل: المبادرة أردنية،» صوت البلاد (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ٢٠ - ٢١، و الملف، السنة ٣، العدد ٨/ ٣٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٧٥٧.

(٣٢) «وقائع: الصراع العربي - الاسرائيلي،» الملف، السنة ٤، العدد ٦/ ٤٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٥٦٤.

(٣٣) الملف، السنة ٣، العدد ١٠/ ٣٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٩٤٤.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محسن عوض، **مصر واسرائيل: خمس سنوات من التطبيع** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤). وسوف تقتصر الاشارة في هوامش هذا الجزء إلى مصادر ما استجد من وقائع أساسية فقط.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عادل حسين، **التطبيع: المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، بيروت: دار آزال، ١٩٨٥).

(٣٦) Israel, Ministry of Agriculture, «Agricultural Cooperation between Egypt and Israel: A General Framework,» (Jerusalem, October 1979), 38 p.

(٣٧) Israel, Ministry of Agriculture, Resume of Discussions Held in Tel Aviv, 10-15 January 1982.

(٣٨) رفعت سيد أحمد، «التجسس الاسرائيلي على العقل العربي: دراسة في التجربة المصرية،» شؤون فلسطينية، العددان ١٧٤ ـ ١٧٥ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧٢.

(٣٩) حازم هاشم، المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٦٠ ـ ١٦٤.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد أشرف البيومي، «التطبيع العلمي بين مصر واسرائيل،» المواجهة، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٣٦ ـ ٥١.

(٤١) البيادر السياسية (١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ١٢.

(٤٢) Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston: South End Press; London: Pluto Press, 1983), pp. 185-186.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٤٤) جورج بول، خطأ وخيانة في لبنان: تحليل لمضامين العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، ترجمة عفيف تلحوق (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨٧)، ص ٩٩ ـ ١٠٠، ويؤيد شومسكي وقوع المشادة في الاطار نفسه، أنظر أيضاً: شومسكي، المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

(٤٥) كما ورد في مقابلة أجراها فيصل جلول مع العميد ريمون اده في مجلة: اليوم السابع (٦ تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٤٦) المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية: وقائع، ببليوغرافيا، وثائق، خرائط، إعداد مركز التوثيق والبحوث اللبناني (سادر) (انطلياس: سادر، ١٩٨٤)، ص ٤٤٠ ـ ٤٥٥.

(٤٧) بول، خطأ وخيانة في لبنان: تحليل لمضامين العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤٨) نبيل عبد الفتاح، «صعود وسقوط الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي ومشكلات السعي نحو وفاق جديد،» السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ١٢٩ ـ ١٣٦.

(٤٩) كما ورد في المقابلة مع ريمون اده في: اليوم السابع (٦ تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٥٠) مناحم هوروفيتس، «مساعدة اسرائيلية لجنوب لبنان،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٤، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧ .

(٥١) حلمي شعراوي، العرب والافريقيون وجهاً لوجه (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤)، ص ٢٦٧ .

(٥٢) Louis Rapoport, *Redemption Song: The Story of Operation Moses* (New York, 1986).

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٨ .

(٥٤) صلاح عبد اللطيف، «الفلاشا . . الخيانة والمحاكمة،» اليوم السابع (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨٦)، ص ١١ .

(٥٥) بثينة عادل، «مؤتمر اليهود المغاربة،» المواجهة، العدد ٢ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤)، ص ٦٠ ـ ٦٣ .

(٥٦) هاني العبد الله، «قمة ايفران: خاتمة علنية لمسار طويل،» شؤون فلسطينية، العددان ١٦٢ ـ ١٦٣ (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦)، ص ١٣٨ .

(٥٧) «زيارة شمعون بيرس للمغرب، محادثات ايفران: الخلفية والوقائع والدلالات السياسية،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٣، العدد ٨ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٥٦٤ .

(٥٨) العبد الله، المصدر نفسه، ص ١٣٨ .

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩ .

(٦٠) «زيارة شمعون بيرس للمغرب، محادثات ايفران: الخلفية والوقائع والدلالات السياسية،» ص ٥٦٤ .

(٦١) نبيل الملحم، بوليساريو . . الطريق إلى المغرب العربي الكبير، ص ٢٧١ ـ ٢٨٣ .

(٦٢) الملف، السنة ٤، العدد ١٢/ ٣٦ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ١١٤٢ .

(٦٣) «اسرائيل والقضية الفلسطينية،» الملف، السنة ٤، العدد ٢/ ٣٨ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١٨٣ .

(٦٤) العبد الله، «قمة ايفران: خاتمة علنية لمسار طويل،» ص ١٤٤ .

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٤٤ .

الفصل الثالث
آليات العمل العربي تجاه استراتيجية التطبيع الاسرائيلية

استطاع النظام العربي أن يبلور ـ عبر عقود متوالية من العمل العربي المشترك في مواجهة الخطر الصهيوني ـ العديد من المفاهيم والمؤسسات التي تمثل «برنامج الحد الأدنى» في مواجهة اسرائيل والصهيونية، وتتيح وتعزز العمل القومي في المنطقة. وقد شكلت منظومة المفاهيم والمؤسسات العربية ـ رغم كل مظاهر القصور والبيروقراطية والنزاعات الجانبية ـ آليات عمل قادرة على حمل أعبائها، والنهوض بجانب يعتد به من أهدافها الرئيسية. كما استطاعت في كل الأحوال أن تضع «خطاً أحمر» حيال ما يجوز، وما لا يجوز أن تنفرد به حكومة عربية في قضية العرب المركزية. وفي صدر هذه المؤسسات يأتي جهاز القمة العربية، وجهاز الثقافة والاعلام العربي، وجهاز المقاطعة العربية.

لكن مع زيارة السادات العلنية لاسرائيل في تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٧٧، وتجاوزه الخط الأحمر، واجهت آليات العمل العربي التحدي على جبهتين: فقدان قضية الإجماع العربي، وفقدان دور مصر في آن واحد، وإن كان أسلوب السادات الفج في إدارة المسألة، وعجرفة الاسرائيليين، واصرار جبهة الرفض العربية، قد نزع عنصر التردد لدى الأغلبية الصامتة. وانساق الموقف في اتجاه التصعيد على نحو ما هو معروف، وهو موقف تطور على أي حال عبر سلسلة من المواجهات المماثلة المتتالية ـ مما يناقشها هذا الفصل ـ وأصبح يطرح عدداً من التساؤلات الجوهرية أكثر مما يجيب عن التحديات المطروحة.

وبالتوازي مع موقف النظام العربي ـ وأحياناً بالتقاطع معه ـ مضت أشكال العمل الشعبي العربي تجاه مشروع التطبيع الاسرائيلي، وتباينت خصائصه بتباين مواقع العمل والظروف الموضوعية المحيطة به. كما استطاع العمل الشعبي أن يخلق آليات عمل جديدة اختلفت بدورها باختلاف الأهداف المتوخاة من وراء المشروع الاسرائيلي. فبين الوطنيين العرب في الأراضي المحتلة، الذين يواجهون ضرورات التعامل اليومي مع المحتلين، ويواجهون في الوقت نفسه مخططات الاحتواء وطمس الهوية الوطنية، كانت مواجهة التطبيع تعني تأكيد الذات الوطنية، وتعزيز الصمود، والحفاظ على قوة الرفض، واسقاط مشاريع الاحتواء السياسي والعزل الوطني. ولم تعتمد «المقاطعة» كمنهج للعمل، وأفرز الواقع أشكالاً جديدة للعمل والأساليب الكفاحية لعملية الصراع اليومي ضد الصهيونية، بينما كان ذلك يختلف ـ

بالضرورة - عن تجربة مواجهة التطبيع في مصر، حيث كان هدف المشروع الاسرائيلي إذلال مصر، وتجريدها من عروبتها ودورها القومي، وتتبيعها للمعسكر الإمبريالي العالمي. فكانت مواجهة التطبيع - من ثم - تعني مواجهة النظام، ومواجهة أشكال التعامل مع اسرائيل، وتعزيز دور مصر القومي، وتأكيد تلاحم الشعب المصري مع الأمة العربية، وبالتالي، كانت «المقاطعة» واحدة من آليات العمل، كما اتخذت المواجهة طابعاً سياسياً وثقافياً شاملاً، واقتصرت أعمال العنف على عمليات محددة. وكان هذا يختلف أيضاً بالضرورة عن المواجهة الشعبية للتطبيع في لبنان حيث استهدف المشروع الصهيوني خلق نظام سياسي جديد، طائفي وتابع. فاختلطت آليات العمل ضد التطبيع بأعمال المقاومة المسلحة للمشروع، وللقوى الداخلية المتحالفة معه، واتسمت آليات العمل - من ثم - بطابع المقاومة المسلحة.

وقد مضت أشكال مقاومة المشروع الاسرائيلي عبر البنى الوطنية التنظيمية القائمة في العديد من البلدان العربية، كما أفرزت المقاومة تعبيرات تنظيمية جديدة في شكل لجان مؤقتة أو دائمة، كانت بطبيعتها ذات مضمون قومي واضح، وكان لها دائماً تواصلها وامتدادها التنظيمي القومي، وعملت التجمعات السياسية والثقافية والمهنية التي عنيت بمواجهة التطبيع عبر قنواتها القطرية، لكنها استطاعت أيضاً أن تمد تأثيرها على مستوى المنطقة ككل من خلال اتحاداتها القومية أو علاقاتها التنظيمية بالتنظيمات القومية القائمة، على غرار موقف نقابات المحامين العرب، ودور كل منها

في مواجهة المشكلة، ثم دورها مجتمعة من خلال اتحاد المحامين العرب، ومثل مؤسسات الناشرين الوطنيين، ودورها أيضاً من خلال اتحاد الناشرين العرب.

ورغم تنافر المنطلقات الايديولوجية للتيارات السياسية والفكرية السائدة في المنطقة العربية، فقد التقت عند هدف مقاومة المشروع الاسرائيلي - الأمريكي للتطبيع تجاه المنطقة، واستطاعت هذه التيارات على المستوى القطري، وعلى المستوى القومي أن تجد مساحة مشتركة للعمل من خلال التنسيق أحياناً، وبالملاءمة السياسية أحياناً أخرى. كما استطاعت أن تشكل - رغم فرقتها - حجر عثرة أمام التراجع المنتظم من جانب بعض الحكومات العربية تجاه هذا المشروع أو على الأقل أن تبطىء منه.

ولا يطمح هذا الفصل إلى رصد كل مظاهر المواجهة العربية للمشروع الاسرائيلي، ولكنه يهدف إلى بيان الملامح الرئيسية للمواجهة بشقيها الحكومي والشعبي ورسم منحى توضيحي لمسارها.

أولاً: آليات العمل الحكومي العربي

١ - مؤتمرات القمة العربية واستراتيجية الرفض السياسي

كان القرار العربي الموحد تجاه رفض الصلح مع اسرائيل -

ومن ثم التطبيع ـ واحداً من الثوابت في الموقف العربي، وظل يمثل موقفاً فريداً لم تنل منه الخلافات والنزاعات العربية لفترة طويلة، وكان مجلس الجامعة العربية هو أداة العمل العربي الموحد في هذا المجال. ومنذ عام ١٩٥٠، تبلورت سياسة الجامعة العربية في هذا المجال، فإزاء محاولة الصلح بين اسرائيل وأحد البلدان العربية في هذا العام، أصدر مجلس الجامعة بياناً جاء فيه: «لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع اسرائيل، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح والاتفاق. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة ١٨ من ميثاقها، وأن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تجاهها الاجراءات التالية:

(أ) قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها. (ب) إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها (جـ) منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشر أو بالواسطة مع رعاياها»[1].

وإزاء قيام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بطرح مشروع صلح مع اسرائيل عام ١٩٦٥، قرر مجلس الجامعة «(١) تأكيد الرفض المباشر للمقترحات التي انفرد السيد رئيس الجمهورية التونسية بإعلانها خروجاً على الاجماع العربي الحكومي والشعبي، ونقضاً للالتزام القومي والرسمي بالعمل لتحرير الوطن العربي من الاستعمار الصهيوني في فلسطين. (٢) التأكيد التام على تمسك الدول العربية بالخطط المقررة لتحرير فلسطين والتصميم على تنفيذها تنفيذاً كاملاً»[2].

وقد أكدت قمة الخرطوم ـ في آب/ أغسطس ١٩٦٧ ـ إثر عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الموقف العربي الموحد تجاه

الصلح مع اسرائيل في «اللاءات» الثلاثة الشهيرة، وأضافت بعداً إضافياً إيجابياً بدعم البلدان المستهدفة من العدوان لتعزيز صمودها[٣].

أ ـ قمة بغداد في مواجهة كامب ديفيد

لكن القرار العربي الموحد تجاه قضية الصلح وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، واجه أول اختبار حقيقي له بزيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات.

تفاوت رد الفعل العربي الرسمي بين مرحلة وأخرى منذ إعلان الزيارة، كما تفاوتت حدته من بقعة إلى أخرى من بقاع الوطن العربي. وفي البداية، تركزت الحملات السياسية والاعلامية ضد الزيارة في العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فيما عرف بجبهة الرفض. وهددت ليبيا بسحب اعترافها بالحكومة المصرية، ودعت إلى عزل مصر وطردها من الجامعة العربية، وانضمت سوريا إلى هذه الدعوة، وهاجم العراق الزيارة ووصفها بأنها أكبر عملية تآمرية تجاوزت الحدود في تكريس الكيان الصهيوني، وكشفت بعض المصادر، أنه قد جرى التفكير بين بعض الرسميين السوريين في قتل الرئيس السادات إبان زيارته لدمشق، لإقناع الرئيس السوري بجدوى زيارته لاسرائيل[٤].

وتنادى أقطاب جبهة الرفض العربية بعقد مؤتمر قمة لمقاطعة

مصر، وخرجت دعوة من العراق تنادي بعقد قمة مصغرة يحضرها رؤساء الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما خرجت دعوة أخرى من ليبيا تدعو لعقد مؤتمر للبلدان التي ترفض سياسة السادات في طرابلس. وتم عقد الاجتماع في طرابلس، وقرر تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربياً ودولياً، وقررت كل من سوريا وليبيا عزل الرئيس المصري من رئاسة «اتحاد الجمهوريات العربية»، ونقل مقرها إلى مدينة طرابلس.

أما العراق الذي انسحب من هذا الاجتماع بسبب خلافاته مع سوريا، فقد دعا إلى مؤتمر آخر يعقد في بغداد. وعلقت ليبيا على موقف العراق بأنه ايجابي وليس سلبياً، لأنه كان يطالب بأكثر مما صدر عن المؤتمر.

وبينما استمرت بلدان جبهة الرفض في شن حملات مركّزة على زيارة الرئيس السادات والمفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية، جرت جهود مكثفة لتطويق المشكلات الثنائية بين أطراف الجبهة، وأحياناً بينها وبين غيرها من الأقطار العربية الأخرى، كما سعى قادة الجبهة لحشد موقف عربي رسمي مناهض للسياسة المصرية الجديدة. وتعددت زياراتهم للأقطار العربية، وللاتحاد السوفياتي، كما تعددت اجتماعات البلدان الرافضة. لكن جهودها لم تسفر ـ بوجه عام ـ عن تقدم يذكر في عرقلة المفاوضات

المصرية ـ الاسرائيلية، أو اجتذاب أقطار عربية أخرى لمعسكر الرفض، بينما ظلت تمثل قوة ضغط سياسي على معسكر المترددين، وأداة تنبيه قوي للرأي العام العربي. كما نجحت في عرقلة الجهود التي استهدفت تحقيق وفاق عربي ما لم يسبقه تراجع حكومة مصر عن سياستها الجديدة، وإعلانها رسمياً فشل المبادرة والعودة إلى الصف العربي.

على أنه اعتباراً من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتبيّن طبيعة الحل المنفرد الذي أسفرت عنه، والشروط المجحفة التي أثقلت التسوية المصرية ـ الاسرائيلية، تعززت دعوة الرافضين وبدا رفض كل من الأردن والسعودية والكويت للاتفاقات، وقامت بلدان جبهة الرفض بنشاط مكثف لجذب مزيد من المترددين إلى الجبهة بهدف تطويق التحرك المصري، وعرقلة تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد. فعقدت بلدان الرفض مجدداً اجتماعاً آخر في دمشق، أصدرت عدة قرارات تتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها، وإنشاء قيادة عليا للجبهة للتمهيد لإقامة قيادة عسكرية موحدة، كما طالب المؤتمر بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة. وبدا واضحاً أن القرارات التي صدرت عن المؤتمر تختلف عن قرارات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ في طرابلس، والتي كانت تستهدف الضغط على حكومة مصر وليس عزلها. ودعا العراق إلى عقد قمة عربية تحضرها كل البلدان العربية عدا مصر، حظيت بإجماع عربي.

وعقد في بغداد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب للتمهيد للقمة، وغابت مصر ـ لأول مرة ـ عن اجتماع عربي. كما جرت محاولات لإحياء الجبهة الشرقية استعداداً لمواجهة أي احتمالات بديلة.. كما جرى تقارب سوري ـ عراقي، أسفر عن إبرام ميثاق للعمل القومي المشترك بين العراق وسوريا في ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨، وتضمن إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة لقيادتي البلدين للإشراف على العلاقات بينهما، وإقامة قيادة عسكرية موحدة وإحياء الجبهة الشرقية، وفتح الحدود بين البلدين.

وفي مؤتمر القمة (٢ ـ ٥/ ١١/ ١٩٧٨) ظهر اتجاهان رئيسيان: الأول، قادته السعودية وطالب بالتريث والاعتدال وعدم اتخاذ قرار يزيد من شقة الخلافات العربية، والثاني، تبنته بلدان الرفض، وقد دعا إما إلى «الصمود أو الاستسلام» لأن الصمت لم يعد مقبولاً. وتحدى الاتجاه الأول في أن يثبت حسن نية مصر في ادعائها بأنها لا تسعى لصلح منفرد. وقد جاء رفض مصر لاستقبال وفد من هذا المؤتمر محرجاً لهذه الدول. وانتهى المؤتمر إلى إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفض كل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية، ودعوة الحكومة المصرية للعودة عن الاتفاقيتين وعدم توقيع أي معاهدة للصلح مع العدو. كما أكّد الالتزام بمقررات القمة العربية السابقة، وبخاصة المؤتمران السادس والسابع المنعقدان في الجزائر والرباط. وعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية

بوجه خاص، والصراع العربي ـ الصهيوني بوجه عام. وعدم قبول أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية. والاتفاق من حيث المبدأ على اتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد حكومة مصر من بينها، تجميد العلاقات الدبلوماسية، وايقاف المساعدات المالية، وتشكيل لجنة برئاسة العراق تضم وزراء الخارجية العرب لتطبق هذا القرار المبدئي وإعداد تفاصيله.

وقد ضمّن المؤتمر هذه المبادىء في البيان الختامي الصادر عنه باستثناء الاجراءات المقررة ضد الحكومة المصرية، حيث اكتفى بالاشارة إلى اتخاذ «عدد من القرارات والاجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية أهداف الأمة العربية ومصالحها»[٥].

وترتب على المؤتمر عدة مصالحات عربية، بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين السعودية واليمن الديمقراطية، كما تم التوصل إلى تكوين لجنة تنسيق للجهود العسكرية بين العراق والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء صندوق لمساندة بلدان المواجهة مع اسرائيل، تساهم فيه السعودية بمليار دولار، وكل من الكويت وليبيا بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار، وكل من الجزائر والعراق بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار، وقطر ٣٣٠ مليون دولار. وتم توزيع هذا المبلغ بين سوريا (١٨٥٠ مليون دولار)، والأردن (١٢٥٠ مليون دولار)، ومنظمة التحرير الفلسطينية (٣٠٠ مليون دولار)، ومائة مليون لدعم المقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة على أن تخصص هذه المبالغ للشؤون العسكرية.

ومع توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، عقد وزراء الخارجية والاقتصاد العرب مؤتمراً جديداً في بغداد من ٢٧ - ٣١/ ٣/ ١٩٧٩، لوضع قرارات قمة بغداد موضع التنفيذ. وقرر المؤتمر سحب سفراء البلدان العربية من مصر، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معها، وتعليق عضويتها في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة مؤقتاً إلى تونس، واتخاذ التدابير اللازمة لتعليق عضويتها في المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية العربية، ونقل مقاراتها من مصر إلى بلدان عربية أخرى، والعمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الافريقية، وإيقاف تقديم أي قروض أو تسهيلات مصرفية أو مساعدات مالية أو عينية أو فنية إلى الحكومة المصرية ومؤسساتها، وامتناع الحكومات العربية عن تزويد مصر بالنفط ومشتقاته، ومنع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة التي تتعامل مع العدو الصهيوني، وتطبيق قوانين المقاطعة عليها، وتعزيز دور المقاطعة العربية، واحكام دورها في هذه المرحلة(٦).

وتتابع تنفيذ هذه العقوبات، فقطعت البلدان العربية علاقاتها مع مصر باستثناء سلطنة عُمان، والسودان، والصومال. وتم نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، وأوقف الدعم العربي، وتم تعليق عضوية مصر في منظمة المؤتمر الإسلامي، واستصدرت

المجموعة العربية إدانات «للإتفاقات المنفردة» من مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية، وعدم الانحياز(٧).

ب ـ قمتا فاس، والتحلل من استراتيجية الرفض

بعد التصعيد الذي شهده الموقف العربي من قمة بغداد في إعلاء مبدئي الرفض والمقاطعة، بدأ هذا المد في التراجع والانحسار التدريجي. وتبلور أهم مظهر لذلك في مشروع السلام السعودي الذي كان يعرف «بخطة فهد»، والذي تبنته قمة فاس الثانية بعد إدخال بعض التعديلات التي لم تمس جوهره، ليتحول إلى المشروع العربي للسلام. وظهر ذلك أيضاً في عودة الخطاب البورقيبي ـ الذي رُفض في الستينات ـ إلى تبوؤ مكانة مقبولة في مؤتمرات القمة. وهو ما عبرت عنه كلمات الباجي قائد سبسي، ومحمد مزالي، وياسر عرفات في قمتي فاس الأولى والثانية.

ويقوم المشروع العربي للسلام على ثمانية مبادىء تقضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإزالة المستعمرات التي أقامتها في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها، وقيام مجلس الأمن الدولي بوضع ضمانات لجميع دول المنطقة، وأن يضمن تنفيذ هذه

المبادىء. كما قررت القمة تشكيل لجنة وزارية تقوم بـالاتصال بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لشرح وجهة النظر العربية والتعـرف على مـوقف هـذه الـدول من الصـراع العـربي ـ الاسرائيلي[٨].

كان هذا يعني ـ ببساطة ـ الاعتراف باسرائيل، وإسقاط مبدأ الرفض، وطبقاً لتفسير الملك الحسن الثاني ملك المغـرب في حديث لاحق له مع مجلة «نوفيل أوبسرفاتور» الفرنسية، فإن «هناك نفاق كبير يتمثل في تناسي كون قمة فاس في شتنبر ١٩٨٢ كانت قد اعترفت بالفعل باسرائيل كدولة، وكأمة، وكتراب لها الحق في حدود آمنة. . اعترفت بها كل البلدان العربية واقعياً وقانونياً باستثناء ليبيا التي ينبغي أن نعترف بأنها بقيت منطقية مع نفسها. فليس لأن الاسـرائيليين اختاروا ألا يـولوا اهتمـاماً لهـذا الحدث الهام علينا نحن وأنتم أن نتناساه»[٩].

على أي حال، فإن هذا التحول في الموقف العربي لم يلق ترحيباً كافياً من معسكر كامب ديفيد، بل وقوبل بالفتور من بعض أطرافه. ففي اسرائيل، أعلن إسحق شامير وزير الخارجية في ذلك الوقت «أن اسرائيل لا تعتقد أنها تحمل هذا المشروع محمل الجد لأنه لا يتضمن أي عنصر جديـد». وفي واشنطن أعلن جـورج شولتـز وزير الخارجية الأمريكي، أن الولايات المتحدة تفضل مشروع الرئيس رونالد ريغان، وإن كان قد أضاف أن المقترحات التي صدرت عن قمة فاس «يمكن أن تشكل إنجازاً حقيقياً للسلام في الشرق الأوسط». أما الرئيس المصري، فقـد أعلن في باريس أن قمـة فاس حـددت أهدافاً جيـدة بالنسبـة إلى قضية الشـرق الأوسط، ولكن ينقصها

وسيلة تنفيذ هذه القرارات[١٠].

وليس من الصعب فهم التحول الذي طرأ على الموقف العربي بعد قمة بغداد. فالخلافات بين الأطراف العربية المختلفة، وحول صياغة استراتيجية لمستقبل التحرك إزاء الصراع، لم تكن خافية حتى في ذروة الانتصار لمبدئي الرفض والمقاطعة. ولم تكن حسابات النظم المحافظة في أنحاء متعددة من الوطن العربي، قادرة على استيعاب خط التصعيد المتواصل بتأثيراته الراديكالية على مجمل التوجه العربي العام، بينما انتكست جهود تطوير العلاقات بين بعض أطراف مجموعة «الصمود والتصدي»، ومعها تأثيرها على الخط العربي العام.

ج - تحالف سوريا والقوى الوطنية اللبنانية في مواجهة ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣

حينما جاء الاختبار التالي، بتوقيع اتفاقية ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان، لم يكن هناك مكان لقمة عربية، ولم يكن هناك مكان لقمة مصغرة، بل ولم يكن هناك مكان لرؤية عربية موحدة.

بالطبع رحبت مصر بالاتفاق، وأشاد كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية - في ذلك الوقت - في بيان له يوم ١٧ / ٥ بموقف البرلمان اللبناني من توقيع الاتفاق، واعتبره «دعماً أكيداً لموقف السلطة الشرعية اللبنانية التي دخلت في معركة مفاوضة صعبة للتوصل إلى الاتفاق». وأكّد كمال حسن علي أن موقف ممثلي

الشعب اللبناني بكل فئاته في تأييدهم لمشروع الاتفاقية، يعكس في حقيقة الأمر، مدى التأييد العريض الذي يلقاه المشروع من أبناء الشعب اللبناني في سعيهم الجاد، من أجل تخليص لبنان بشكل مشرّف من الأزمة الحالية التي تسببت في التدخلات الأخيرة، وأشار إلى أن مصر ترى أن هذه الخطوة المهمة تفرض ثقلها مرة أخرى في مواجهة كل الأطراف الداخلية والخارجية، التي يجب أن تحترم إرادة الشعب اللبناني. كما أكد بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، ترحيب مصر بالاتفاق، وأعرب عن أمله في أن يتم التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذه، وكذلك خروج جميع القوات الأجنبية من لبنان، وعودة السيادة اللبنانية إلى كل شبر من أرضها.

وأيد الاتفاق كذلك الأردن، وأعلن ولي عهده الأمير الحسن تأييد بلاده للاتفاق، وأشار إلى أن الرئيس ريغان قد أكدّ تصميمه على السعي لإيجاد تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط، علاوة على الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي. كما أيدته البحرين، وصرّح الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، أمير البلاد، بأن بلاده تؤيد لبنان وسوف تساعده، كذلك فعلت قطر وأعرب الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير قطر، عن تأييد بلاده الكامل لكل الخطوات التي اتخذها لبنان. وفي المغرب أبلغ الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، المبعوث اللبناني بهاء الدين البساط، بوقوف المغرب إلى جانب الرئيس اللبناني أمين الجميّل وشعب لبنان في كل ما اتخذوه

من قرارات. وأضاف الملك الحسن، أن موقف لبنان من الاتفاق لا يحمي مصالحه الخاصة فحسب، ولكنه يأخذ في اعتباره أيضاً المصالح العربية.

أما السعودية، فقد أظهرت تأييداً متحفظاً تجاه الاتفاق، وجاء في البيان الذي أذاعه وزير الإعلام السعودي يوم ١٦ / ٥، أن هناك فائدة من انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من لبنان. كما اقترحت السعودية على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، إجراء مفاوضات على أرفع مستوى بين سوريا ولبنان لتسوية الخلافات السورية ـ اللبنانية حول الاتفاق من ناحية، ومن ناحية أخرى، أعلنت الخارجية السعودية أنها لن تمارس أي ضغوط على سوريا لقبول الاتفاق.

وجاء أول رد فعل غاضب تجاه الاتفاق من جانب سوريا، التي كانت على علم بتطور المفاوضات الخاصة بالاتفاق، وعارضت المشروع وهو في طور الاعداد. وأعلن رئيسها أن الاتفاق يتعارض مع كل المعاهدات والمواثيق العربية التي يلتزم بها لبنان، كما يقطع كل الروابط القومية بين لبنان والبلدان العربية. وفي اليوم نفسه من توقيع الاتفاق (١٧ أيار/ مايو) أدانته الحكومة السورية رسمياً، ووصفته بأنه عمل استسلامي لاسرائيل من جانب الحكومة اللبنانية، وأكّد الرئيس السوري أن مشروع الاتفاق يساعد على بسط سيطرة اسرائيل السياسية والاقتصادية والعسكرية على لبنان. وهدد وزير الخارجية السوري، بأن سوريا ستعرقل الاتفاق برفض

انسحاب قواتها من لبنان، كما هدد بقطع علاقات سوريا مع لبنان، ووعد بتقديم جميع المساعدات والمعونات للمواطنين اللبنانيين لشن حرب عصابات ضد الجيش الاسرائيلي، وضد الدوريات الاسرائيلية المشتركة في الجنوب اللبناني. ومضت تصريحات المسؤولين السوريين في الاتجاه نفسه، وبالمثل الإعلام السوري. أما القوات السورية في لبنان، فقد أغلقت جميع الطرق من بيروت إلى المناطق التي تسيطر عليها في شمال لبنان وسهل البقاع في الشرق، كما قطعت خطوط الهاتف والتلكس بين بيروت وهذه المناطق، فيما وصفه المراقبون آنئذ، بأنه خطوة نحو فرض حصار اقتصادي على لبنان.

وقد أدان العراق أيضاً الاتفاق، وأذاعت القيادة القومية للحزب في بيان لها في ٢٢/ ٥، أن الاتفاق يمس سيادة لبنان، ويشكل قيداً على هذه السيادة، كما أنه فُرض عليه فرضاً من خلال الاختلال في توازن القوى والغزو. وبالمثل أعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية، على لسان رئيسها علي ناصر محمد، فور توقيع الاتفاق، ضرورة التصدي للمؤامرات التي ترمي إلى فرض الرضوخ، كما أعلنت رفضها الرسمي للاتفاق في ٢٤/ ٥. وأوضح نائب رئيس وزرائها أن الاتفاق يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية، وقوانين المقاطعة العربية لاسرائيل، وجميع قرارات مؤتمرات القمة العربية، كما أنه يعزل لبنان عن الأمة العربية، ويسيء إلى سيادته ووحدته واقتصاده، ويهدد أمن البلدان العربية.

كما أدانت منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً الاتفاق، وقالت اللجنة التنفيذية للمنظمة، إن الاتفاق يهدد الأمن القومي العربي، كما أكّدت تأييدها للقوى الوطنية اللبنانية في رفضها للاتفاق. وتعهد السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية، بأن تعمل المنظمة على تعطيل «المخططات الامبريالية وبرنامج الرئيس ريغان للسيطرة على العالم العربي»، وبالمثل أعربت المنظمات الفلسطينية عن إدانتها للاتفاق.

أما ليبيا، فقد قررت استدعاء رئيس بعثتها الدبلوماسية في لبنان، وطلبت من السفير اللبناني في طرابلس مغادرة البلاد احتجاجاً على توقيع الاتفاق، كما بعثت بمذكرة إلى الجامعة العربية تطلب فيها مقاطعة لبنان.

وأما الجزائر، فقد أبدت اعتراضاً متحفظاً، وقال الرئيس الجزائري في خطاب له يوم ١٦/ ٥، أننا مهتمون بشخصية لبنان العربية ووحدته وسيادته، ويجب وضع الروابط التي تربط لبنان بالوطن العربي في الاعتبار دائماً. كما أشار المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، إلى أن الجزائر تؤكد تمسكها الشديد باحترام وحدة أراضي لبنان العربي الشقيق، ووحدته الوطنية تماماً، وبضرورة استعادة سيادته، وأنه لا يمكن ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط، دون تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وكشف المتحدث أن الظروف وكذلك الشروط التي أحاطت بإبرام هذا الاتفاق، جعلت من الصعب تلافي إدخال عوامل إضافية

لعدم الاستقرار إلى المنطقة، ولزيادة حال الوضع المتزعزع السائد بها.

هكذا انتهى الموقف العربي الرسمي إلى أغلبية تقبل، وأقلية تعترض، لكن الرافضين كانوا يملكون هذه المرة قوة تأثير العمل المباشر. فالنفوذ السوري في لبنان، والذي تعززه القوات المسلحة السورية بشكل مباشر، كان يملك قدرة على الحركة المباشرة، وتحالف سوريا مع الحركة الوطنية اللبنانية، كان قادراً على مد تأثيره إلى مدى أبعد في مقاومة الاتفاق. بإيجاز، كان الرفض الداخلي والرفض الخارجي يملكان قوة العمل العسكري المباشر في مقاومة الاتفاق، كما كان تحالف الجانبين يملك قوة التأثير السياسي. وهكذا وصل الاتفاق إلى طريق مسدود. . . انتهى إلى إلغائه.

د ـ تكريس التراجع في مواجهة لقاء ايفران

تأتي العلامة التالية في قياس تطور الموقف العربي حيال قضية التطبيع مع اسرائيل، من ردود فعل زيارة شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل للمغرب. ورغم الفارق في القياس بين استقبال ملك المغرب ـ غير المبرر ـ لرئيس وزراء اسرائيل، والواقع اللبناني المعقد، فقد تراوحت ردود الفعل العربية أيضاً بين الترحيب والتحفظ والادانة.

وبالطبع رحبت مصر باللقاء، وقال الرئيس حسني مبارك: «إن

هـذا الاجتماع سيساعد عمليـة السلام ككـل». وقـال وزيـر خـارجيتـه د. عصمت عبد المجيد، ان مصر ترحب بـأي مبادرة تؤدي إلى التحـرك الايجابي نحـو تحقيق الحل السلمي العـادل والشامـل لمشكلة الشرق الأوسط، وإلى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي الأردن، قال رئيس الوزراء زيد الـرفاعي «لقـد فوجئنا بهذه الزيارة والأردن غير مـطلع على خلفياتهـا . . ولا ندري مـا هي الأهداف المتوخاة منها . . إن موقف الأردن سيتقرر بعد أن تتوافر لديه جميع المعلومات». ونفت السعودية أيضاً علمها بالزيارة. وفي الكويت، ذكر مسؤول رسمي في وزارة الخارجية «أن الكويت تؤكد أن معالجة جوانب القضية الفلسطينية يجب أن تتم في إطار المعالجة العربية الجماعية». وفي تونس، انتهى بحث المكتب السياسي للحـزب الاشتراكي الدستوري الحاكم للزيارة إلى «أن اللقاء سيكون له تأثير مباشـر على أوضاع المغرب العربي والعلاقات المنسقة فيه».

وتركزت معارضة الزيارة في سوريا،والعـراق، والجزائـر، وليبيـا، واليمن الديمقـراطية، ومنـظمة التحـريـر الفلسـطينيـة. واعتبرت سوريا اللقاء خيانة، ودعت الحكومات العربية لاتخـاذ خطوات حاسمة ضد هذه الخطوة، وقررت قطع العـلاقات مـع المغرب. كما دعت إلى عقد اجتماع سياسي، ضم حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، وفصائل الثورة الفلسطينية المقيمة في دمشق، وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. وصدر في نهاية الاجتماع بيان طالب «بالاقتداء بموقف سوريا وقطع العلاقات مع المغـرب»، كمـا زار الـرئيس السوري حـافظ الأسـد ليبيـا في

٢٤/ ٨/ ١٩٨٦، وصـدر بيان مشترك أدينت فيه خطوة المغرب ووصفت بـ «الخيـانة العـظمى». كما أدانت الجـزائـر بـدورهـا الزيارة، ووصفتها بأنها اعتداء على كل الأمة العـربية، واتهمت الرباط بأنها «جعلت سياسة التنازلات تصل إلى ذروتها». وشجبت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق تصرّف الملك المغربي. وأصدرت بياناً جاء فيه: «أنها تابعت بقلق واستنكار عظيمين زيارة رئيس وزراء العدو الصهيوني للمغرب، ولا يمكن لها إلا أن تنظر إليه بعين الريبة والشك». وأوضحت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنها «في الوقت الذي ترفض وتستنكر هذا الحدث، فإنها تؤكد على الدعوة التي وجهتها المنظمة لعقد قمة عربية عاجلة لدراسته على أعلى مستوى عربي، انطلاقاً من وعيها بخطورته، وتأكيداً لأهمية مواجهته بروح المسؤولية القومية».

وأعلن الأمين العام للجامعة العربية ـ الشاذلي القليبي ـ في بيان أصدرته الجامعة في تونس، «أن المرحلة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي تتطلب، التركيز على نتائج المحادثات التي أظهرت اسرائيل على حقيقتها وكشفت عن نياتها الراسخة في رفضها للتسوية السلمية، وتنكرها للقواعد الأساسية للسلام». وطالب القليبي بالتعجيل بعقد قمة عربية.

وقد قوّم الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، رد الفعل العربي بأنه «أكثر اعتدالاً مما كنت أتوقع»[١١]. أما رئيس وزراء اسرائيل فقد قومه بأنه «لم يكن.. موحداً، لكنه رغم هذا كله كان مثيراً للاهتمام.. بصفة عامة كان مختلفاً عما كان من الممكن توقعه سلفاً.. والمهم أن نواصل ونوسع مسيرة الحوار مع العالم العربي وزعمائه».

هـ ـ قمة عمان: من آليات الرفض إلى آليات المصالحة

بعد قمة فاس الثانية عام ١٩٨٢ عجز القادة العرب عن عقد أي قمة عربية عادية. وبينما نجحوا في عقد واحدة طارئة عام ١٩٨٤، فقد اقتضى الأمر مرة أخرى انتظاراً لمدة ثلاث سنوات لعقد أخرى طارئة. على أن تفاقم حرب الخليج، وتطاير شرر الحرب ليطال البلدان العربية الخليجية الواحدة تلو الأخرى، وعجز الحماية الدولية المتمثلة في الأساطيل المتعددة الجنسية عن تقديم الطمأنينة الكافية للنظم الخليجية، وتردي الكثير من مواقع العمل العربي، حفز الجهود مرة أخرى في أخريات عام ١٩٨٧ لعقد القمة العربية، ودعا الأردن لعقد قمة طارئة في عمان، وجاب الملك حسين أقطار الأمة العربية طولاً وعرضاً لتذليل العقبات العديدة التي تعترضها. وبينما كانت الدعوة المطروحة تحاصر القمة في أغراض حرب الخليج، فرضت سوريا وبلدان عربية أخرى توسيعها لتشمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي لم يحتل ـ على كل حال ـ صدر الأولويات في جدول الأعمال الذي استقر في نهاية الأمر.

وخلال الفترة من ٨ ـ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، عقدت أول قمة عربية منذ تأسيس الجامعة العربية لا تركز على قضايا الصراع مع اسرائيل[١٢]، وإنما تتجه بأنظارها في الأساس إلى الصراع مع ايران. فما الذي حققته هذه القمة؟ ـ فيما يتعلق بموضوع البحث ـ الواقع أن هذه القمة مست قضية الصراع

العربي ـ الاسرائيلي في جانبين أساسيين: **الأول**، هو خلق آلية عمل لاستراتيجية المصالحة التي أقرتها قمة فاس. فعلى مدار السنوات الخمس التالية لقمة فاس، كان أحد أسس الطعن في خطة فاس من جانب النظم «الأكثر اعتدالاً»، أنها تقدم مجموعة مبادىء تفتقد لآلية التحريك والعمل، أما الآن فقد قدم مؤتمر عمان هذه الآلية وهي المؤتمر الدولي كنقطة التقاء «للاجماع العربي». يقول قرار القمة:

«. . . والتزاماً بتوجه الأمة العربية نحو السلام والذي تحدد في مشروع السلام العربي المقرر في قمة فاس ١٩٨٢ لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تكفل استعادة الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها استناداً إلى الشرعية الدولية ـ يقررون: أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام، وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع جميع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة؛ هو السبيل المناسب لتسوية النزاع تسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وتضمن احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني»[١٣].

أما القيد الذي فرضته قرارات القمة حول حدود المصالحة، فقد جاء في القرار الخاص بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي وينص على «دعوة جميع الأطراف العربية إلى الالتزام بقرارات القمم العربية القاضية بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للصراع العربي ـ

الاسرائيلي، ورفض أي تسوية سياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي لا تتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل، وغير المشروط، من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكن الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة طبقاً لقرارات مؤتمر القمة العربية وبخاصة قرارات قمة فاس ١٩٨٢»(١٤).

أما الجانب الثاني الذي ناقشته قمة عمان، فهو إعادة العلاقات مع مصر، ورفع قرار تعليق عضويتها في الجامعة العربية، بمعنى أصح تصفية قرارات قمة بغداد. وكما هو معروف، فقد انتهى المؤتمر إلى قرار يفيد أن إعادة العلاقات مع مصر عمل من أعمال السيادة، ويصرح به على أساس ثنائي، بينما تعذر على مؤيدي إنهاء تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية استصدار قرار بهذا الشأن. ولكن يبقى الأهم من هذا القرار وهو «أرضيته»، و «حيثياته».

فطوال ست سنوات، منذ اغتيال الرئيس المصري السابق (أنور السادات)، وتولي الرئيس حسني مبارك للرئاسة في مصر، والقضية موضع جدل عنيف على الساحة العربية، فالرئيس حسني مبارك الذي تعهد في أعقاب توليه الرئاسة بالالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقات والالتزامات الخاصة بالتسوية مع اسرائيل، وحافظ على المصالح الاسرائيلية الرئيسية المترتبة على هذه الاتفاقات، احتفظ لنفسه بهامش للحركة حيال إسرائيل أو البلدان العربية لم يكن متحققاً لسلفه. وحقق في إطار هذا الهامش عدة مواقف ايجابية، كان أبرزها رفض اعطاء تصديق مصري على

خطة الحكم الذاتي ـ الشق الثاني لكامب ديفيد ـ ورفض زيارة اسرائيل طبقاً للشروط الاسرائيلية التي حاولت أن تفرض عليه زيارة القدس، وسحب السفير المصري من اسرائيل احتجاجاً على غزو لبنان، وتمسك بمبدأ التحكيم بخصوص طابا، وابطأ عجلة التطبيع في عدد من المجالات. وفي الوقت نفسه أوقف الحملات الاعلامية ضد البلدان العربية (باستثناء سوريا وليبيا)، وشجع اقامة تعاون ثنائي بغض النظر عن مسألة العلاقات الدبلوماسية، وعمل على تعزيز صمود العراق. فضلاً عن عدد من اللفتات التي كان يحرص عليها الرئيس المصري للتقارب مع الرؤساء والملوك العرب.

كان منطق الرافضين لعودة العلاقات يقول: بأن العرب عندما قاطعوا مصر، إنما كانوا يقاطعون نظام كامب ديفيد، وليس شخص الرئيس السادات. وطالما كانت مصر ملتزمة بمنهج كامب ديفيد فلا يختلف الموقف من شخص إلى آخر. وكان منطق المؤيدين يقول إن مبادرات الرئيس المصري المتعددة، تشكل خطوات مهمة في إطار الظروف الموضوعية المحيطة بالسياسة المصرية، وأنها تستحق التشجيع، وأن استمرار ابعاد مصر، أو الابتعاد عنها يضر بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، وأنه آن الأوان لتصحيح هذا الخلل الذي عاد بنتائج وخيمة على الأمن القومي العربي طوال الفترة الماضية. وفي قلب هذا الجدل المستعر، كان جوهر المشكلة هو، هل يعود العرب لمصر على أرضية كامب ديفيد، أم تعود مصر للعرب على جثة كامب ديفيد؟

في رأيي، إن الظروف التي أحاطت بقرار قمة عمان علقت الاجابة عن هذا السؤال. وإذا كانت قراءة اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل للموقف بأن التصريح للبلدان العربية بإعادة علاقاتها مع مصر هو «نصر لاسرائيل»، إذ إن القرار يعزز رؤيتها لعملية السلام التي تقوم على الاتفاقات الثنائية المنفردة بين اسرائيل والبلدان العربية، وأن قرار قمة عمان يثبت أن أي قطر عربي يمكن أن يبرم معاهدة سلام مع اسرائيل دون أن يتعرض لعقوبات من الأقطار العربية الأخرى(١٥)، فإن هذا التحليل لا يخلو من تسطيح للموقف يتجاوز تضاريسه المعقدة. فالواقع أن قرار قمة عمان، لم يُبنَ على أرضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وإنما على أرضية استعادة مصر لدور في منطقة الخليج. وهذه الصيغة وإن كانت لا تتعارض مع نص المادة السادسة من معاهدة «السلام» الخاصة بأسبقية العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على ما عداها بشكل مباشر، فإنها تخلق فعاليات للحركة المصرية ـ العربية لم تتحقق لها منذ كامب ديفيد، وقد لا يمكن محاصرة مثل هذا الدور الجديد في الاطار السابق نفسه.

وفي رأيي، ان البادرة التي ينظر إليها بقلق ليست التحليل الاسرائيلي، وإنما وقائع السياسة المصرية. فبينما كانت الاحتفالات تتوالى برفع أعلام ثمانية بلدان عربية فوق سفاراتها بالقاهرة، حرص النظام المصري أن يوفد د. مصطفى خليل ـ نائب رئيس الحزب الوطني الحاكم ـ في زيارة احتفالية لاسرائيل بمناسبة مرور عشر سنوات على زيارة السادات لاسرائيل. ويظل

من سوء التقدير، وسوء القصد معاً أن نفسر الزيارة بأنها كانت مقررة من قبل، فحتى لو كان نهر العسل المصري ـ الاسرائيلي سيجف إذا لم تتحقق مثل هذه الزيارة، لأمكن ارجاؤها، ولكنها في اعتقادي رسالة إلى الجانبين.

٢ ـ مؤتمرات وزراء الثقافة والاعلام العرب في مواجهة التطبيع الثقافي

وفي مجال الثقافة والاعلام عُني العمل القومي العربي بمواجهة خطر التطبيع الثقافي الصهيوني، وعقب بدء التطبيع الثقافي الرسمي بين مصر واسرائيل، دعت وزارة الثقافة والارشاد القومي في سوريا لعقد مؤتمر استثنائي لوزراء شؤون الثقافة العرب. وقد عقد المؤتمر في دمشق في الفترة من ٢٨ ـ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٠، وشاركت فيه وفود تمثل ١٦ بلداً عربياً[١٦]، كما شاركت فيه الجامعة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكذلك شارك وفد يمثل «الجبهة الوطنية المصرية».

واستند المؤتمر خلال أعماله إلى مقررات مؤتمري القمة العربية المنعقدين في بغداد وتونس، والمتعلقة برفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وما يترتب عليهما من آثار، واعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع الذي يخوضه العرب ضد الصهيونية. كما استند إلى مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، التي نصت على تطبيق قوانين المقاطعة ومبادئها وأحكامها على

الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يتعاملون مع العدو الصهيوني في مختلف المجالات.

وقد وُضعت بين يدي المؤتمر ورقة عمل قدمها وفد سوريا، كما اطلع على دراسات ووثائق تتناول أخطار الغزو الثقافي الصهيوني على الثقافة العربية داخل مصر وخارجها. ولاحظ المؤتمر أن المرحلة الجديدة من الغزو الثقافي الصهيوني بعد تطبيع العلاقات بلغ حداً جديداً من الخطورة، وأن خطرها على الثقافة العربية وتهديدها لها، لا ينصب على مصر وحدها بل على كل قطر عربي، لأن هذا الغزو يرقى إلى تزوير التاريخ العربي، وتشويه التراث والسطو عليه، وتخريب مفاهيم الحركة العربية التحررية، والقيم الوطنية العربية الفكرية والروحية، وتغيير مناهج التعليم وبرامجه، ونتاج الفكر والفن والابداع في سبيل تبرئة الصهيونية من العنصرية والعدوان، وعزل الثقافة المصرية وتطويقها وطمس الانتماء المصري للثقافة العربية، واستنبات بدائل طائفية واقليمية تحل محل أفكار التحرر القومي، والتسلل ـ عبر القنوات الاعلامية والثقافية المصرية الرسمية إلى الثقافة العربية في مصر بخاصة، والأفكار العربية الأخرى بعامة ـ لتحقيق ذلك الهدف.

ورأى المؤتمر أن الغزو الثقافي الصهيوني جزء من مخطط إمبريالي صهيوني معادٍ للأمة العربية ولحركة الثورة العربية والحركات التحررية في آسيا وافريقيا، يهدف إلى تهديم الثقافة العربية وتحقيق تبعيتها للثقافة الامبريالية والصهيونية مستغلاً

بعض الظروف الموضوعية المناسبة، ولذا فمن الواجب التصدي لهذا المخطط تصدياً يرتفع إلى مستوى خطورته، حماية لثقافتنا العربية وخصوصية الثقافة القومية.

وفي إطار هذا المفهوم، ومهام التصدي له، أصدر المؤتمر ٣١ قراراً وتوصية(١٧) أهمها: التأكيد على إحكام تطبيق اجراءات المقاطعة الثقافية، بما في ذلك المؤسسات المصرية والأفراد الخارجين على الخط العربي، والتعاون مع النقابات والجمعيات والهيئات والشخصيات الثقافية المصرية التي تنتهج خطاً وطنياً معادياً للصهيونية ونظام السادات وتقديم كل دعم ممكن لها، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الاهتمام بإصدار كتب عن دور مصر العربي والإسلامي. كذلك بدعم النشرات الاعلامية والثقافية التي تصدرها القوى الوطنية المصرية التي تتصدى للعلاقات الثقافية الاسرائيلية ـ المصرية، وجوانب الغزو الثقافي المختلفة، وتشجيع ونشر وتوزيع نتاج الكتّاب والعلماء والمثقفين والفنانين المصريين المتعلق بمقاومة الغزو الثقافي الصهيوني، والمؤكد لعروبة مصر، ومساعدة دور النشر المصرية التي تتولى نشر النتاج الأدبي والفكري القومي المعادي للغزو الثقافي الصهيوني. وبأن تخصص وسائل الاعلام والثقافة في البلدان العربية زوايا وصفحات دورية وثابتة تعالج جوانب الغزو الثقافي الصهيوني، وتتعاون مع المصريين المقيمين في هذه البلدان، وتهتم خصوصاً بعروبة مصر. كما أوصى بتخصيص برامج خاصة في الاذاعات العربية تبرز عروبة مصر وثقافتها،

وتفضح التشويه الثقافي والتزوير الذي يجري نتيجة إبرام الاتفاقات الثقافية والتعاون الثقافي بين مصر والعدو الصهيوني .

كما أوصى المؤتمر بدعم المؤسسات الثقافية والعلمية الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، واتخاذ اجراءات عملية لحماية التراث الشعبي والآثار الفلسطينية ودعم مؤسسات النشر الوطنية في فلسطين المحتلة، ورصد وتوثيق عمليات الاعتداء الصهيوني على الآثار والمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية هذه الآثار والمقدسات، وبخاصة في مدينة القدس. وقد شكل لجنة متابعة برئاسة وزير الثقافة السوري، وعضوية ممثلين عن الأردن، والجزائر، والسعودية، وفلسطين، ومدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وعضو مراقب عن الجبهة الوطنية المصرية، تتولى تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر، وتعنى برصد العلاقات الثقافية بين العدو الاسرائيلي والنظام المصري، وتقوم بإعلام وزارات الثقافة والمؤسسات الثقافية العربية دورياً بهذه الأمور بالتنسيق مع مكاتب المقاطعة، وتقترح الخطط لمواجهة التغلغل الثقافي الصهيوني داخل مصر وخارجها. كما قرر احداث صندوق خاص بهذه اللجنة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يتولى تغطية جميع ما يحتاج إليه تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر من أموال وأجهزة بشرية يجري تمويله من البلدان العربية حسب أنصبتها في موازنة الجامعة، وأوصى بعقد اجتماع للوزراء

العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية سنوياً، بدلاً من عقده مرة كل سنتين، وأن يدرج في المؤتمر العادي التالي ـ المقرر عقده في بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ ـ موضوع الغزو الثقافي الصهيوني للثقافة العربية.

أ ـ منظمة التربية والثقافة والعلوم

اختص المؤتمر الاستثنائي منظمة التربية والثقافة والعلوم بنصيب وافر من مهام مقاومة التطبيع الثقافي، تتمثل في إعداد ملف عن الغزو الثقافي الصهيوني يوضع على جدول أعمال المؤتمر الثالث للوزراء والمسؤولين عن الشؤون الثقافية، إصدار كتب ومطبوعات تؤكد دور مصر العربي والإسلامي قديماً وحديثاً وتوزيعها على نطاق الوطن العربي، والتعاون مع وزارات الثقافة العربية للحيلولة دون قيام اليونسكو بالاشتراك في أي مشروع ثقافي مصري ـ اسرائيلي مشترك، واطلاع الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية بمختلف وسائل الاعلام على واقع الهجمة الثقافية.

ب ـ مجلس وزراء الاعلام العرب

في الاطار نفسه، وفي الدورة الـ (٣٨) لمجلس وزراء الاعلام العرب (تونس ٨ ـ ١٤/ ٦/ ١٩٨١)، عالج المجلس موضوع المقاطعة الاعلامية للنظام المصري ومقاومة التغلغل الاعلامي الصهيوني في مصر. وأوصى بتأكيد القرارات السابقة بهذا الخصوص، واستكمال ما تم تنفيذه في لجنة المتابعة المنبثقة عن

مؤتمر وزراء الثقافة العرب الاستثنائي، وتشكيل لجنة في اطار الادارة العامة للاعلام من الوطنيين المصريين المعروفين، للعمل والتنسيق مع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي، وتوفير الأموال اللازمة من صندوق الاعلام الخاص لهذه اللجنة لتنفيذ برنامجها، ودعم ونشر نتاج المفكرين والقوى الوطنية المعارضة للنظام المصري، ودعوة أجهزة الاعلام العربية للاهتمام بنشر أخبار ونشاطات قوى المعارضة الوطنية ضد النظام المصري.

٣ ـ المقاطعة العربية ومواجهة التسلل والتطبيع

يعتبر جهاز المقاطعة العربية إحدى أهم آليات العمل العربي في مواجهة استراتيجية اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع البلدان العربية. وقد بدأت المقاطعة بمبادرة شعبية بين الفلسطينيين كرد فعل لتزايد مخاطر الهجرة الصهيونية والنشاط الاقتصادي الصهيوني، فتألفت لجان من المسلمين والمسيحيين بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني (١٩١٩ ـ ١٩٣٥)، ثم الهيئة العربية بعد ذلك، وأخذت تدعو الأهالي والتجار لمقاطعة السلع اليهودية، ووقف التعامل مع التجار اليهود بهدف الحد من تقدم الانتاج اليهودي ومن ثم تخفيف تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

واعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، قررت الجامعة العربية التدخل المباشر في مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطينيين بإغلاق باب الأسواق العربية في وجه الصناعة اليهودية، فقرر

مجلس الجامعة العربية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥، آن المنتوجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها «لأن إباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي لتحقيق الأغراض السياسية للصهيونية»، وطالب الدول الأعضاء أن تتخذ الاجراءات لمنع هذه المنتوجات والمصنوعات من دخول بلادها، سواء جاءتها من فلسطين مباشرة أم عن طريق آخر، وعليها كذلك مقاومة الصناعة الصهيونية بأي وسيلة ممكنة.«كما دعا الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة للتضامن والتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار»، وقرر تأليف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للتنسيق والاشراف على تنفيذ هذا القرار.

وقد تشكلت اللجنة الدائمة للمقاطعة وبدأت نشاطها في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، وقدم أعضاؤها قرارات حكوماتهم بشأن مقاطعة المنتوجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين. كما قررت اللجنة ـ بالاتفاق مع اللجنة العربية العليا والغرف التجارية في فلسطين ـ إنشاء مكتب دائم في فلسطين، تكون مهمته الارشاد عن الصناعات الصهيونية هنالك لإحكام مقاطعتها، والتعرف على الصناعات العربية للتوجيه بمساعداتها.

وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٦، نظم مجلس الجامعة مسألة المقاطعة، فقرر إنشاء لجان للمقاطعة في فلسطين وفي كل دولة من دول الجامعة للاشراف المحلي، وتكون هذه اللجان على صلة باللجنة الدائمة للأمانة العامة، كما قرر رصد مكافآت

للمرشدين، ومقاطعة الخدمات الصهيونية في فلسطين كالبنوك وشركات التأمين. . . الخ. ورأى ألا تكون المقاطعة سلبية بل ايجابية، بمعنى أن يقوم العرب بإنشاء صناعات تحل محل الصناعات اليهودية. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، عزز مجلس الجامعة العربية إجراءات المقاطعة بالاستجابة لسلسلة من الاجراءات التي أوصت بها اللجنة الدائمة للمقاطعة، وسارت البلدان العربية على تحقيق أحكامها حتى عام ١٩٤٨.

وفي أيار/ مايو ١٩٤٨، توقفت لجنة المقاطعة عن أعمالها بسبب نشوب القتال، ثم أصدر مجلس الجامعة في دور انعقاده الرابع عشر قراراً شاملاً ينص بإنشاء مكتب رئيسي للمقاطعة يكون مركزه دمشق، وإنشاء مكاتب اقليمية للمقاطعة في كل دولة عربية، وأوصى الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية وتشريعية لتنفيذ المقاطعة، وزجر من يثبت عليه من رعاياها والمقيمين بها التعامل مع اسرائيل أو تسهيله. وبناء على هذه القرارات، تم تشكيل المكاتب الاقليمية للمقاطعة في الدول العربية، وعقد ضباط اتصال المكاتب الاقليمية للمقاطعة أول مؤتمر اقليمي لهم بالقاهرة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥١، وسنّت الدول العربية التشريعات اللازمة لتنظيم المقاطعة داخل كل منها.

أحكام المقاطعة

تتضمن أحكام المقاطعة سلسلة متكاملة من الاجراءات في مجالات التصدير والاستيراد، وعبور البضائع، وتجاه الشركات

والمؤسسات التي تدعم الاقتصاد الاسرائيلي. وتختص أحكام المقاطعة بالاهتمام بعدة مجالات، في مقدمتها صناعة الأسلحة والصناعات النووية، وشركات الملاحة وشركات الطيران، والنفط والمصارف، وشركات التأمين الأجنبية، كما تختص باهتمام مماثل بالمؤسسات الثقافية، مثل الشركات السينمائية الأجنبية، والممثلين الأجانب الضالعين مع اسرائيل، والأفلام المتضمنة دعاية لاسرائيل أو طعناً في العرب، والانتاج التلفزيوني، والمطبوعات الأجنبية المتضمنة دعاية لاسرائيل أو طعناً في العرب.

ويتم إحكام الرقابة على المقاطعة عبر مراقبة البيوت المالية، وأعمال التجار المشتبه في تعاملهم مع اسرائيل، وتبادل المعلومات ومكافحة التهريب على الحدود، ومراقبة المناطق المتاخمة للحدود، واتخاذ سلسلة من الاجراءات للحيلولة دون تسرب النفط إلى اسرائيل، والاستعانة بالممثليات العربية بالخارج.

كما تضمنت أحكام المقاطعة مجموعة إجراءات خاصة بحالات رفع المقاطعة واستثنافها على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، والأحوال التي يسمح فيها باستيراد بعض منتوجات شركات محظور التعامل معها مثل قطع غيار المركبات المتداولة والأدوية[١٨].

وإجمالاً، فإن اجراءات المقاطعة تنطوي على وجهين:

أحدهما سلبي يهدف إلى منع تصدير المنتوجات العربية إلى اسرائيل، سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، والحيلولة دون وصول الأخيرة إلى الأسواق العربية كمشترية أو مستثمرة عن طريق بلدان أخرى أو أشخاص آخرين. والوجه الآخر ايجابي، يهدف إلى منع رؤوس الأموال من التدفق إلى اسرائيل، واقناع المستثمرين هنالك بالانسحاب ومزاحمة اسرائيل في أسواق صادراتها (١٩).

وقد تفاوتت الاستجابة العربية لأحكام المقاطعة، ولم تلتزم كل البلدان العربية فعلاً بأحكام المقاطعة، فلم تستصدر بلدان المغرب العربي التشريعات اللازمة لإقامة مكاتب اقليمية، كما أن البضائع والسلع المدرجة على قوائم المقاطعة متوافرة في أسواق شمال افريقيا. كما تجدر الاشارة إلى ظاهرة استجدت في الأعوام الأخيرة، وهي الكثرة غير المألوفة لقرارات الجامعة لرفع الحظر عن شركات تتعامل مع اسرائيل، لعل أبرزها شركة «فورد».

وبغير خوض في التفاصيل، فقد خاضت اسرائيل وحلفاؤها الأوروبيون والأمريكيون معارك متصلة لمواجهة اجراءات المقاطعة، بلغت في السنوات الأخيرة توقيع عقوبات على الشركات التي تستجيب لاجراءات المقاطعة العربية. كما أثرت بشكل بالغ الأهمية على ترتيب أسواق اسرائيل التجارية، ونشاطاتها الاقليمية، واتجهت في جانب من هذا النشاط إلى السياسة المسماة «حصار المحاصر»، لمحاولة الالتفاف حول الحصار العربي المفروض عليها.

ولن نبتعد كثيراً عن الصواب إذا قلنا، إن التحليل النهائي لاستراتيجية اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع البلدان العربية، ليست في واقع الأمر سوى «نقيض المقاطعة»، وسوف يبدو للمتأمل في الاتفاقات التطبيعية التي وقعت بين اسرائيل ومصر، وبين اسرائيل ولبنان (اتفاق ١٧ أيار/ مايو الفاشل)، أن نصوص هذه الاتفاقات هي في واقع الأمر تصفية أحكام المقاطعة العربية.

وإذا كانت نشاطات المقاطعة الروتينية قد سببت قدراً من التأثير ـ قد يختلف حول مداه على الاقتصاد الاسرائيلي ـ وقدراً واضحاً من الازعاج والنشاطات المتصلة لمواجهته من جانب اسرائيل، فإنها بلغت آفاقاً خطيرة من التأثير عندما خرجت عن إطارها الروتيني في ظروف المواجهة العسكرية عام ١٩٧٣.

ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ عندما تجاوزت النظم العربية آليات المقاطعة الروتينية، وفرضت البلدان العربية النفطية حظراً نفطياً على الدول التي تدعم المجهود الحربي الاسرائيلي، بدت المقاطعة خطيرة الشأن، بل وتحولت مع تعثر المجهود الحربي العربي في النصف الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر إلى مظلة أمان عميقة التأثير، لتحقيق قدر من التوازن للموقف العربي، سواء في تحقيق ضغط دولي للحيلولة دون وقوع تدهور عسكري على الجبهات العربية، أم كعنصر ضغط في مفاوضات فض الاشتباك التالية.

بالمثل، يمكن اعتبار اغلاق مضيق باب المندب، إذا ما نظرنا

إليه كإجراء عسكري اقتصادي، فقد ساهم مع سلاح النفط في التأثير على مجمل عناصر المواجهة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ونتائجها.

على أي حال، فقد تجاوزت الأحداث هذه المواقف، ولم يبق من دلالتها سوى خبرة التجربة، ودخلت المقاطعة في امتحان داهم بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام، واتفاقات التطبيع بين مصر واسرائيل، وما تبعها من اختراقات اسرائيلية لجبهة المقاطعة العربية مع عدد من البلدان العربية الأخرى، وآخرها المغرب في عام ١٩٨٦.

ومهما كانت حجية الآراء الناقدة للمقاطعة وتأثيرها، وتسرب السلع الاسرائيلية إلى الأسواق العربية من خلال أطراف ثالثة إلى الأسواق العربية، والتوسع في الاستثناءات من منطق المرونة، فقد كانت مجمل هذه المشكلات مما يمكن مواجهته أو احتواؤه في الهيكل العام لسياسة المقاطعة، لكن دخول مصر في اتفاقات التطبيع وبدء ممارسة هذه العلاقات كان شيئاً مختلفاً تماماً، فقد اتسع الخرق على الراتق. ولا يغرينا القول بأن مصر واحدة من واحد وعشرين بلداً عربياً تلتزم بأحكام المقاطعة، وأنه ينطبق بشأنها ما ينطبق على البلدان الأخرى. فمصر هي نصف أمتها العربية، واحكام المقاطعة في أي بلد آخر يختلف تماماً عنه بالنسبة إلى مصر في إطار الدور الفريد الذي كانت تلعبه في بؤرة العمل العربي المشترك من ناحية، وفي مجال التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية في أنحاء الوطن العربي من ناحية ثانية، وفي خبرة جهازها البيروقراطي بالمقاطعة من ناحية ثالثة، ففي إطار هذه العوامل الثلاثة يستحيل إحكام المقاطعة أو النهوض بها بشكل جدي.

ورغم فجاجة نظام السادات تجاه العرب، وتجاه التعامل مع اسرائيل، إلا أنه تعامل بشكل واقعي تجاه اجراءات المقاطعة، فبدلاً من أن يمد خطوط شركة مصر للطيران إلى تل أبيب ـ مثلاً ـ كان حريصاً على تأسيس شركة مستقلة للتعامل مع هذا الخط تفادياً لمقاطعة شركة مصر للطيران، وهي شركة «نفرتيتي» ثم شركة «ايرسيناء» فيما بعد، كما تباطأ في فتح القطاع العام المصري أمام النشاط الاسرائيلي لتفادي المقاطعة كذلك، وأخضع جوازات السفر المخصصة لزيارة اسرائيل لاجراء مشابه، فيتم منح جوازات سفر خاصة لزيارة اسرائيل، تسحب بعد انتهاء الزيارة حتى لا يتم مقاطعة الأفراد الذين يزورون اسرائيل.

ثانياً: آليات العمل الشعبي العربي في مواجهة التطبيع

عندما كان هناك انسجام في الموقفين الشعبي والحكومي حول معالجة قضية مواجهة اسرائيل، لم يكن هناك موقف شعبي متميز في هذا الشأن، واستمر هذا الموقف حتى بعد هزيمة عام ١٩٦٧. فرغم الهزيمة القاسية التي تعرضت لها بلدان المواجهة، وبروز مطالب جماهيرية بإجراء تغييرات جذرية على النظام العربي، فقد

ازدادت ردة الفعل الشعبية تشدداً إزاء قضية الصراع مع اسرائيل، والمطالبة بالانتقام والرد العسكري على العدوان الاسرائيلي. ومثّل الرأي العام العربي قوة ضاغطة في رفض التفاوض والصلح مع اسرائيل أو تقديم تنازلات لصالح أي تسوية سياسية، بل الأكثر من ذلك كان هناك نوع من التربص تجاه أي اقتراب أو معالجات سياسية للمشكلة، فحظي قرار مجلس الأمن (٢٤٢) بانتقادات شديدة، وبالمثل محادثات مبعوث الأمم المتحدة، والمشاورات الرباعية والثنائية، والمبادرات الأمريكية. كما شهدت بعض البلدان العربية توترات حادة عبّرت عن نفاد الصبر حيال النظم العربية، منها اندلاع تظاهرات الطلبة فيما عرف بعام الحسم في مصر. ورغم أن سياسات التطبيع الاسرائيلية بدأت تتشكل في هذه الفترة الزمنية داخل المناطق المحتلة، أو من خلال سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن، إلا أن هذا الأمر كان يفسر في ذلك الوقت في إطار محاولة الاقتراب الاسرائيلي لتحقيق تسوية مع الأردن. وكان شاغل النقد السياسي في هذه المرحلة هو تحذير الأردن من إجراء تسوية منفردة مع اسرائيل. بينما كانت رؤية الفكر السياسي العربي لسياسة الجسور المفتوحة لا تتجاوز دورها كمصدر محتمل لتسرب البضائع الاسرائيلية للمنطقة أو كثغرة في سياسة المقاطعة العربية لاسرائيل.

وشهد عقد السبعينات الكثير من الهواجس حيال مواقف بعض الحكومات العربية، ولكنها كانت كلها تنصب حول فكرة التسوية المنفردة، أو تقديم تنازلات، أو قبول التفاوض المباشر. ورغم

المقدمات الواضحة في اتفاقات فض الاشتباك، والشكوك الجادة التي أثارتها حيال موقف نظام السادات من العلاقات مع اسرائيل، فلم تستدع إلى الأذهان فكرة «تطبيع العلاقات مع اسرائيل»، بل الأكثر من ذلك أنه عندما أعلن الرئيس المصري السابق في مجلس الشعب استعداده لأن يواجه اسرائيل «في عقر دارها»، أخذ الكثيرون هذا الأمر بوصفه احدى المبالغات التي اشتهر بها الرئيس المصري، وكادت كبريات الصحف المصرية أن تسقط هذا الاعلان في تلخيصها لخطاب السادات.

على أن زيارة السادات لاسرائيل، وما تبعها من تطور العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية نبهت الأذهان لحقيقة ما يجري، ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة كلها. وبدأت تتبلور المبادرات الشعبية لمواجهة التطبيع في مصر وفي مناطق متعددة في الوطن العربي، وكانت احدى آليات العمل الشعبي كشف المخطط الاسرائيلي للتطبيع واستجابات النظم العربية. وفي هذا الصدد، خاض المثقفون العرب المواجهة على جبهتين: المواجهة مع فكرة التطبيع، والمواجهة مع فكرة سلخ مصر عن عروبتها ودورها القومي العربي. وكانت المعركة عنيفة، فالمنطقة كلها كانت مستهدفة لعقد سابق، ومنذ عام ١٩٦٧، لحملة تشكيك عاتية في كل معتقداتها السياسية الرئيسية ورموزها الوطنية والقومية، ورغم أن المعركة الثقافية والسياسية قد تمحورت حول مصر، إلا أن حقيقة الأمر أن هذه المعركة كانت إيذاناً بتبلور المعركة السياسية

والثقافية في الوطن العربي كله حول قضية التطبيع أو العلاقات مع اسرائيل. ففي لبنان، كانت معركة «الهوية» تتبلور في ذلك الوقت. وفي منظمة التحرير، كانت ثمة معركة خفية تدور حول قضية الاتصال مع اسرائيل. وفي الضفة الغربية، كانت مواجهة الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد. وفي المغرب، كان هناك عدم رضا متصاعد لعلاقات الملك مع الاسرائيليين ودوره في ترتيب الاتصالات المصرية ـ الاسرائيلية، ودور الجالية اليهودية المغربية. وانتهى ذلك، إضافة إلى الضغوط العربية، إلى أن يضع الملك احدى يديه في يد الرافضين العرب، والأخرى في يد المطبّعين العرب لحين اتخاذ مبادرته الخاصة في هذا الشأن.

وفي رأيي، أن الجدل العنيف الذي اشتعل حيال العديد من قضايا العمل الوطني والقومي، واتخذ محوراً له قضية العلاقات مع اسرائيل، لم يكن «شراً محضاً»، كان أفضل بالتأكيد من الانقلاب الصامت الذي كان يجري في الفكر السياسي العربي طوال العقد السابق. صحيح أن هذا الافتراض لن تحسمه إلا المحصلة النهائية للعلاقات الجدلية بين مجمل الأفكار والوقائع المطروحة على ساحة الفكر السياسي العربي اليوم، لكن صحيح أيضاً أن الأرضية السياسية والفكرية «للانقلاب الصامت» منذ هزيمة عام ١٩٦٧، ما كانت تتيح ـ دون هذه المواجهة ـ نتائج أفضل. فقد جرى لمّ الجراح في عام ١٩٦٧ دون تطهيرها، وكان ذلك اشبه بما يسمى في الطب العسكري «بالجراحة القذرة»، تفي بأغراض

الإسعـاف الميداني، ولكنهـا تودي بحيـاة المريض مـا لم تنكأ الجراح من جديد ويعاد تضميدها على أساس سليم.

على أن المواجهة السياسية والثقافية الشعبية لم تكن آلية العمل الوحيدة على الساحة العربية، وإن كانت هي آلية العمل المستمرة والممتـدة، فعلى الساحـة العربيـة جرت مـواجهـات مختلفـة، واستخدمت أيضاً أساليب مختلفة باختلاف ساحات المواجهة كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل. منها أعمال المقاومة على نحو ما يجري في الأراضي العربية المحتلة(*)، والتي بلغ تعداد حوادثها بين نيسان/ أبريل ١٩٨٦، ونيسان/ أبريل ١٩٨٧ وفقاً لبيانـات الجيش الاسرائيلي، ٣١٥٠ حادثة «خرق للنـظام»، تشتمل على قذف حجارة، وإحـراق اطارات مـطاطية، والصـاق منشورات، والتلويـح بعلم فلسطين، ٦٥ عمليـة استخدمت فيهـا سكـاكين وأسلحة، و ١٥٠ حادثة القاء قنابل حـارقة. وذلـك طبقاً لتقـرير مصـدر اسرائيلي يعتـدّ به(٢٠). ومنهـا كذلـك أعمال المقـاومـة المسلحة في لبنان، والمقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد اسرائيل وضد عملائها أيضاً، ومنها أعمال الاغتيال في مصر، سواء تلك التي تعـرض لهـا الـرئيس المصـري السـابق أم قتـل عنـاصـر الاستخبارات الاسرائيلية والأمريكية التي نسبت إلى تنظيم «ثورة مصر»، وقد لا يتسع مثل هـذا المكان لمعـالجة صـور وأشكال المقاومة الشعبية العربية لعملية التطبيع الاسرائيلي تجاه الـوطن العـربي. وسوف نقتصـر على «دراسة حـالة» للتجـربة الشعبيـة المصرية كنموذج لهذه المواجهة.

التجربة الشعبية المصرية: حالة للدراسة[٢١]

لما كانت سياسة التطبيع ليست عملاً منعزلاً بالضرورة، بل جزءاً من ظاهرة التراجع والتردي القوميين، فإن مظاهر مقاومة هذه السياسة بدورها كانت أكثر شمولاً من مواجهة التطبيع وحده. ومن ثم، فإن أي محاولة جادة لرصد هذه الظاهرة لا يمكن فصلها عن نشاط الحركة الوطنية في مصر. كذلك يتعين أن نضع في اعتبارنا، أن الفهم العام للنضال ضد التطبيع في مصر كان يضع الظاهرة في موضعها الصحيح على خريطة النضال القومي، فالتطبيع لم يكن مجرد فرض أسس لعلاقات بين دولتين متجاورتين، وإنما كان في الصميم بمثابة البيان الافتتاحي لمخطط دولي يشارك فيه الشريك الأمريكي، والصهيونية العالمية، والمؤسسة الرأسمالية الدولية، ويستهدف تعديلاً جذرياً في توجه المنطقة وسياستها وانتماءاتها، ويمر بالضرورة عبر جميع قضاياها المركزية، وفي مقدمتها انتماء مصر القومي. كذلك ينبغي أن نتذكر أننا لا نقوّم حصاد معركة انتهت وخمد لهيبها، وإنما نقوّم واجهة عمل قائم في معترك جاد لا مكان فيه للخلط بكل ما يعنيه هذا الاعتبار، دفع فيه الكثيرون حياتهم، ومن حرياتهم ووظائفهم وأرزاقهم القدر الكبير.

١ ـ المواجهة السياسية: معركة التعبئة الحاشدة

كان أسلوب المواجهة السياسية في مصر هو أهم ملامح النضال ضد التطبيع، وقد بدأت مظاهره قبل أن يبدأ التطبيع، وانصبت الجهود في مراحلها المبكرة على طبيعة التسوية المطروحة،

وأسلوب القفز فوق الواقع الذي اتبعه الرئيس المصري السابق في مواقفه ضد أطراف المشكلة. وفي البداية، تركزت المعارضة في الأحزاب السياسية المعارضة (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب العمل الاشتراكي، والقوى السياسية المحظورة النشاط (الناصريون، والشيوعيون، والاخوان المسلمون)، وبعض الشخصيات العامة مثل أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو السابقين. واستطاعت هذه القوى السياسية من خلال بياناتها السياسية، والعدد المحدود من النواب المعارضين الممثلين لها في مجلس الشعب، ومن خلال صحف المعارضة ـ كلما كان متاحاً لها الظهور ـ في فترات ما بين مصادرتها أو حظرها، أن تصل بصوتها إلى الرأي العام المصري الذي كان موزعاً بين «أحلام الخلاص» الذي يبشره بها الرئيس السابق وأركان مؤسسته، والواقع السياسي الذي تنبه له هذه القوى. ولم يشذ عن هذا الاتجاه من أحزاب وقوى المعارضة سوى مصطفى كامل مراد، رئيس حزب الأحرار، الذي شارك في أنشطة التطبيع بزيارته لاسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، في اطار وفد برلماني من مجلسي الشعب والشورى.

على أن معارضة سياسة التطبيع ومقاومتها لم تأت من داخل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة فحسب، بل لعل احدى أهم صور مناهضة التطبيع جاءت من النقابات والاتحادات المهنية، والهيئات الثقافية. وتأتي في مقدمتها نقابات المحامين والصحفيين والأطباء والصيادلة والبيطريين وشعبة الهندسة

الكيماوية ـ النووية بنقابة المهندسين، والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة، واتحاد طلاب الجمهورية (قبل حله)، واتحاد نقابات المهن الفنية (السينمائيون والممثلون والموسيقيون)، ومؤتمرات نوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية. . . الخ.

كما أفرزت الممارسة أشكالاً جديدة من النضال ضد التطبيع، فتكونت لجان تجمع العديد من الوطنيين من جميع الاتجاهات لمقاومة هجمة التطبيع، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، واللجنة القومية لمناصرة شعبي فلسطين ولبنان، ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومي، ولجنة حماية القطاع العام، ولجنة مقاطعة السينما الصهيونية، ولجنة مناهضة الصهيونية.

ولم تتخلف القوى الوطنية داخل الجهاز الحكومي ذاته عن مقاومة التطبيع، بل لعل أهم مبادرة نبهت الرأي العام في مصر لمخاطر ما يجري، جاءت من داخل جهاز الحكم نفسه، ومن قبل أن تهبط طائرة الرئيس المصري السابق في مطار بن غوريون، قدم جهاز الدبلوماسية المصرية أول احتجاج له على هذه الخطوة، فاستقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اسماعيل فهمي، وأعقبه خليفته محمد رياض قبل مرور أقل من أربع وعشرين ساعة، كما استقال بعد ذلك عدد من سفراء وزارة الخارجية، ومن بينهم مراد غالب، وسعد الدين الشاذلي، ولحقهم محمد إبراهيم كامل ثالث وزير خارجية لمصر بعد المبادرة في كامب ديفيد،

رافضاً تحمل ما قبله الرئيس المصري السابق من اتفاقات في ذلك المكان.

على أي حال، فإن المبادرات المختلفة التي نظمتها القوى الوطنية، تجمعت مع الوقت ومع تطور التسوية، كروافد لنهر عريض من المقاومة الوطنية فاقت طاقته الاطار الشكلي المتاح للممارسة الديمقراطية الذي كان السادات يأخذ به، ولم تتسع له التشريعات القانونية القائمة رغم تعددها وضراوتها، واضطرت الحكومة للجوء للاجراءات الادارية والبوليسية والقمعية، كما اضطرتها لاستصدار مزيد من القوانين والتشريعات المعيبة لحماية السياسة الجديدة، والحيلولة دون نقدها، ولكن هذه المحاولات بدورها باءت بالفشل في وقف المد المتصاعد ضد سياسات التطبيع.

وفي خريف عام ١٩٨١، كانت المواجهة بين القوى الوطنية، ونظام الرئيس السابق قد أخذت شكل «التعبئة الحاشدة»، وكانت القضية المركزية في هذه المواجهة هي قضية التطبيع. وبدا للنظام أن الأرض آخذة في التآكل من تحته، فبدأ مغامرة شاملة وسعت كل معارضيه دفعة واحدة باجراءات أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، وضمت سجون أيلول/ سبتمبر كل قيادات ورموز التيارات السياسية والفكرية الكبرى في مصر. لكن مغامرة السادات الكبرى فشلت، وسقط قتيلاً على يد مجموعة من الشباب حرصت على أن توضّح ان في مقدمة دوافعها لقتله سياسته ضد اسرائيل.

وكما استرخت كل نشاطات المعارضة في أعقاب مقتل السادات، وتولي الرئيس محمد حسني مبارك لأسباب تتعلق بطبيعة المرحلة واستكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وسياسات الرئيس مبارك العربية والداخلية ـ مما سيأتي تفصيله ـ بدأ يحدث قدر من الفصل في معالجة سياسات التطبيع عن السياسات الأخرى، وتزحزحت القضية عن موقعها المركزي في محور نشاطات السياسة الوطنية.

ورغم أن أكثر من حدث استدعى عودة قضية مواجهة التطبيع لتحتل موقعها المركزي في نشاطات المعارضة مرة أخرى مثل الغزو الاسرائيلي للبنان وتداعياته، واقتحام بيروت الغربية، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، فقد ظلت القضية تتأرجح بين المركز والهامش في اهتمامات المعارضة المصرية، حتى أصبحت في بعض الأحيان قضية مناسبات، ولم تقترب من موقعها السابق إلا مع الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وتداعياتها بحادث القرصنة الأمريكية ضد طائرة الخطوط الجوية المصرية التي كانت تنقل مختطفي الباخرة الايطالية «اكيلي لاورو» إلى منظمة التحرير الفلسطينية لمحاكمتهم، ثم عادت للتأرجح مرة أخرى بين المركز والهامش.

٢ ـ المواجهة الاقتصادية

أما المواجهة الاقتصادية، فقد كانت أكثر صعوبة، واتخذت

أشكالاً أكثر تعقيداً، وتراوحت فيها النتائج بشكل أكبر بين اخفاقات كبيرة، وانجازات كبيرة أيضاً، فالجانب الأهم من عملية التطبيع على الصعيد الاقتصادي كان يقع في يد الحكومة مباشرة، مثل مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس، ومنتوجات النفط المصرية. وبعضها كان يرتبط بظروف نقل السلطة الادارية في المناطق التي تنسحب منها اسرائيل في سيناء، مثل تزويد بعض مناطقها بالمياه والكهرباء الاسرائيلية لحين إعادة ربطها بشبكة المياه والكهرباء المصرية. وبعضها كان يرتبط بمصالح «مافيا الانفتاح» التي كان نفوذها قد استعمل كثيراً ولم يكن يجدي معها مخاطبة أو مواجهة، طالما كانت مهربات الماس الاسرائيلي، والبيض والموز تصل بانتظام، ويتم تحويل عوائدها، وسلطة الدولة تبسط حمايتها على هذا النشاط. ومن هذه الزاوية تعثرت جهود مواجهة التطبيع الاقتصادي بشكل واضح، وانحصرت نجاحات المقاومة في كشف وتعرية موقف الحكومة من مبيعات النفط بأسعار منخفضة لاسرائيل، وجهود بعض الاداريين المصريين في التعجيل بإنهاء اعتماد بعض مناطق سيناء على كهرباء ومياه اسرائيل، ورفع شعار المقاطعة للبضائع الاسرائيلية، وفضح المتعاونين مع اسرائيل.

لكن نضالات الوطنيين المصريين التي بدت متعثرة في هذا المجال، استطاعت أن تصيب المشروع الصهيوني للتطبيع الاقتصادي في أهم تطلعاته، وهو تزويد اسرائيل بمياه النيل. ومن

خلال حملة واسعة شملت جميع القوى السياسية والحزبية، والنقابات المهنية والاتحادات المختلفة، بل ومجلس الشعب ـ رغم الأغلبية التي تتمتع بها الحكومة ـ استطاعت الضغوط الوطنية أن تئد المشروع قبل أن يرى النور، وأن تجهض محاولات الوصول إلى اتفاق بشأنه.

الانجاز الآخر الذي حققه النضال ضد التطبيع الاقتصادي كان في مجال السياحة، إذ استطاعت المعارضة في مصر أن تجعل من السياحة طريقاً احادي الاتجاه. وساعد قرار الأنبا شنوده ـ بابا الأقباط المصريين ـ بوقف الحج إلى القدس، طالما لم تتسلم الكنيسة المصرية دير السلطان، في إفراغ السياحة المصرية لاسرائيل من كل مضمونها، حتى شاع في وقت من الأوقات اعتزام اسرائيل اغلاق مكتبها السياحي بالقاهرة.

على المستوى التنظيمي أيضاً، لم يكن أسلوب المواجهة الاقتصادية أسعد حالاً، واقتصرت الجهود التنظيمية لتنسيق حملة مواجهة التطبيع الاقتصادي على محاولة إنشاء لجنة «الدفاع عن الاقتصاد القومي»، وهي تنظيم جبهوي نشأ في إطار حزب العمل الاشتراكي المعارض، وبدأ نشاطه في صيف عام ١٩٨١، ولكن سرعان ما اصطدم بإجراءات أيلول/ سبتمبر الشهيرة من العام نفسه، وتعثرت جهود إحيائه، ولا تعرف منظمات خارج النشاطات الحزبية سوى لجنة حماية القطاع العام، بينما اقتصرت نشاطات مواجهة التطبيع الاقتصادي على الأنشطة الموجهة من الأحزاب

والهيئات الوطنية بوجه عام، ودون تخصيص.

وهذا الملمح السلبي تجاه مناهضة التطبيع الاقتصادي نلمسه أيضاً في تراخي الأنشطة الموجهة ضد التطبيع الاقتصادي. وبينما كان المثقفون المصريون والأحزاب والهيئات الوطنية المصرية، يهبّون إزاء اشتراك اسرائيل بجناح في معرض الكتاب، أو اشتراك أحد خبرائها في مؤتمر علمي، أو زيارة أحد كتّابها لمصر، كان لاسرائيل جناح ثابت يحمل شعارها وعلمها في المعرض الصناعي، وهو أمر غير مفهوم. على أن الأمر قد تغير في الأعوام الأخيرة، وشهد اشتراك اسرائيل في المعرض الصناعي مواجهة واسعة شأن صور نشاطاتها الأخرى.

٣ ـ المواجهة الثقافية معركة المفاهيم والمعتقدات

منذ البداية، لم يكن من الممكن أن يتم الحديث عن التطبيع أو عن إمكانية إقامة علاقات سلمية مع اسرائيل، دون أن يسبق ذلك تمهيد عميق يشمل تغيراً جذرياً في المعتقدات التي استقرت في ضمير الشعب العربي المصري وفي وجدانه. ولم تكن الحقائق السياسية والتنظيمية للتسوية تسمح بتمرير المفاهيم الجديدة، دون أن تصطدم بالمعاني الثابتة واليقينية في معتقداتنا عن مشروعية اسرائيل وطبيعتها، وعروبة مصر وانتمائها القومي، وطبيعة النزاع القائم وابعاده، وأسبابه، والقضايا المتفرعة منه والمرتبطة به، والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وهويته.

ولم تكن المفاهيم السياسية وحدها هي التي تتعارض مع السياسات الجديدة، بل كانت هناك أيضاً محصلة الوعي الوطني لمفاهيم التحرر الوطني، والنضال العادل للشعوب، وفوق هذا كله، كانت هناك معتقداتنا الدينية الراسخة.

ولم تكن الطريقة الانقلابية التي أُعلنت بها السياسة الجديدة تسمح بتراجع منتظم. وجرى الانقضاض على هذه المفاهيم والمعتقدات، وبأسلوب انقلابي. وشملت حملة التشكيك كل شيء في معتقداتنا لإفساح المجال لغرس المعتقدات الجديدة، ومن ثم، فقد كانت أُولى مهام النضال ضد التطبيع هي معركة المفاهيم، وخاض الكتاب والمثقفون العرب المصريون المعركة بعد الأخرى على هذا الصعيد:

- خاضوا معركة الانتماء القومي ومواجهة التشكيك في هوية مصر وانتمائها القومي العربي.

- وخاضوا مواجهة إعادة صياغة أسس النزاع وتبديلها لتكون مجرد مشكلات نفسية (سيكولوجية).

- وخاضوا مواجهة تشويه تفسير التاريخ الإسلامي لتشبيه التسوية المهينة بصلح الحديبية، وتزييف كثير من المفاهيم الدينية اليقينية لإقامة مجمع الأديان الثلاثة الشهير.

لكن معارك المفاهيم والمعتقدات لم تكن المعارك الوحيدة التي خاضها المناضلون ضد التطبيع، فقد كان أمامهم كشف

المشروع الصهيوني للسلام في ظروف التعمية المتعمدة من جانب جميع مصادر الاعلام، والتصدي لعناصر هذا المشروع بدءاً من مشروعات التعاون العلمي، إلى ترتيب زيارة أطفال المدارس المصرية لاسرائيل، ومواجهة العناصر المتعاونة مع اسرائيل على الساحة الثقافية.. ثم كان عليهم أخيراً مهمة تنظيم هذه المواجهة المتعددة الجوانب في إطارات تنظيمية محددة لها فعالية كافية.

وقد كان كشف طبيعة المشروع الصهيوني للسلام واحداً من الاسهامات المهمة التي قام بها الكتّاب والمثقفون، وصدرت عشرات من المطبوعات توضّح طبيعة هذا المشروع وأساليبه وأهدافه، وتربط بين حلقاته التاريخية والجغرافية.. وعقدت والقيت مئات من الندوات والمحاضرات، وأتاح ذلك إضافة مهمة للتثقيف السياسي، بقدر ما ساهم في تعرية المشروع، وإضافة مادة مهمة للجدل السياسي القائم.

كذلك كان التصدي لعناصر هذا المشروع مادة النضال اليومي ضد التطبيع، حتى أصبحت كل زيارة لكاتب أو أديب أو زائر اسرائيلي لأي موقع ثقافي معركة بذاتها، وجرت محاصرة مظاهر النشاط الثقافي الاسرائيلي وأجهزته حتى شلتها تماماً. وبدأت بعض مظاهر نضال المثقفين ضد التطبيع تصبح تقليداً مستقراً في نشاطات الحركة الوطنية المصرية مثل مواجهة اشتراكها في معرض الكتاب. وشعرت اسرائيل بوطأة هذه المواجهة على نحو ما أوضحه سفيرها السابق «بن اليسار»، «ان المثقفين المصريين لم

يغفروا لنا مجيئنا وكوننا في مصر». كما يشير إلى ذلك أيضاً نفاد صبر الاسرائيليين الذي بلغ محاولة ارهاب المثقفين المصريين المعنيين بمواجهة التطبيع والتهديد بقتلهم.

وقد جاء كشف العناصر المتعاونة مع اسرائيل بنتائج ملموسة وأصبح هذا التعامل عبئاً على أصحابه. وبذلك أمكن تحجيم هذه الظاهرة إلى أدنى مستوى، حتى كادت أن تنحسر، وحتى الذين تورطوا بدأوا يتنصلون من مواقفهم السابقة.

وسوف يظل من العلامات البارزة في مواجهة التطبيع الثقافي ضد اسرائيل، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، كتعبير تنظيمي جبهوي في مواجهة الغزو الثقافي الاسرائيلي. وقد تكونت هذه اللجنة عقب توقيع معاهدة السلام، وانبثقت عن مؤتمر عقد في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (المعارض) وظلت تعمل في إطاره، وحددت مجال نشاطها في النطاق الثقافي بالذات، وقد تعرض معظم أعضائها ـ في مناسبات متعددة ـ للاعتقال أو الابعاد عن وظائف التدريس والكتابة، أو حتى للتهديد بالقتل من جانب الاسرائيليين، ولكنها استطاعت ـ رغم كل الصعوبات ـ أن تشق طريقها بإصرار في هذه المواجهة.

٤ ـ المقاومة المسلحة

المقاومة المسلحة للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ظاهرة تستحق التأمل الشديد، وقد رافق اليوم الأول لتسليم أول سفير

اسرائيلي لأوراق اعتماده بالقاهرة أول مظهر من مظاهر المقاومة. ففي هذا اليوم، اقتحم سعد ادريس حلاوة وهو فلاح مصري شاب من قرية اكياد، مقر احدى الجمعيات الزراعية في محافظة القليوبية، واستبقى موظفيها كرهائن تحت تهديد السلاح، وطالب بطرد السفير الاسرائيلي. كما استخدم مكبرات الصوت لإذاعة عدد من الأناشيد الوطنية المصرية، يتقطعها بيانات قصيرة ونداءات وطنية حول الموضوع. وانتهى الموقف الرمزي باقتحام قوات الأمن للمكان وقتل سعيد ادريس حلاوة. وفي صبيحة اليوم التالي، أفردت بعض الصحف المصرية في زاوية صغيرة قصة شاب مختل العقل اقتحم جمعية زراعية وهدد موظفيها بسبب خلافات مع أسرته حول قطعة أرض.

لكن الافتتاح الرمزي لعملية المقاومة المسلحة، تطور إلى عمل درامي خطير في عملية اغتيال الرئيس المصري السابق في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨١. عندما قام الملازم أول خالد الاسلامبولي ومجموعة من زملائه باقتحام منصة العرض العسكري، وأمطروا الرئيس السابق بوابل من المقذوفات النارية، والقنابل اليدوية. وأياً ما كانت الملابسات التي أحاطت بظروف هذه العملية والأسباب الدافعة إليها، فقد كان أحد هذه الأسباب هو علاقات السادات مع اسرائيل، وكان من نتائجها أيضاً تغيير نمط العلاقات مع اسرائيل.

الواقعة التالية كانت على يد جندي شاب «مجنّد» في القوات

المسلحة المصرية هو سليمان خاطر، وقد أفرغ رصاص مدفعه الرشاش في مجموعة من السياح الاسرائيليين، اقتحموا موقع حراسته في أحد المواقع العسكرية النائية في سيناء في أوائل شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٥، وأسفر الحادث عن مقتل سبعة من السياح الاسرائيليين. وطالب حكام اسرائيل برأس سليمان خاطر، وجعلوا هذا الرأس من بين شروط ثلاثة لإحالة مشكلة طابا للتحكيم. أما الشارع الاسرائيلي، فقد طالب إلى جانب رأسه بإسقاط معاهدة السلام ومعاقبة مصر. وقد أحيل سليمان خاطر إلى محاكمة عسكرية عاجلة ـ طبقاً لقانون الطوارىء ـ وقّعت عليه عقوبة السجن المؤبد، بيد أنه عُثر عليه مشنوقاً في زنزانته بعد بضعة أيام، وذكرت السلطات المصرية أنه انتحر. كما خرجت صحيفة «الأهرام» بآراء ثلاثة من أساتذة علم النفس حول اختلال حالته النفسية، واستخلصت الصحيفة الوقورة أن هذه الحالة نفسها قادته إلى الانتحار، وهكذا كان الرجل عاقلاً ليتحمل مسؤولية الحادث ويعاقب بالسجن المؤبد، ومختلاً لينتحر، وهذه واحدة من معجزات الاعلام المصري.

بيد أن قضية سليمان خاطر تحولت إلى قضية رأي عام، فلم يحدث أن جمعت توقيعات في مصر منذ ثورة عام ١٩١٩، كتلك التي جمعت للمطالبة بالافراج عنه، ولم يحدث أن تحولت قضية في مصر إلى قضية رأي عام بقدر ما اجتمع لسليمان خاطر. ومع أن ما فعله الشاب قد يكون موضعاً لخلاف في الرأي، وما حسب

أنه يؤدي به واجباً وطنياً، قد يكون موضعاً لاعتراض البعض، إلا أن الرجل تحـول إلى عريضـة استفتاء كبيـرة أدلى فيهـا الشعب المصري بصوت قاطع برفض التطبيع. كما أثار الرجل فـي رأس الشعب المصري تساؤلات عديدة حول نهايته الغامضـة، وحول طبيعة مواقعنا الأمامية في سيناء وما يدور فيها، وحول طبيعة التلقين الذي يتلقاه الجنـود المصريون حـول مهمتهم على خط الحدود الشائك مع اسرائيل في ظل «السلام»، وعن أسباب وجود تلك الأسلحة الصغيرة في أيديهم، وعن طبيعة ردود الفعل المسموح بها تجاه مخالفات اسرائيل العديدة والمتكررة[٢٢].

لكن اعتباراً من عام ١٩٨٦، اتخذت المقاومة المسلحة للوجود الاسرائيلي في مصر بعداً جديداً، ففي هذا العام بدأت سلسلة من العمليات المهمة ضد عناصر الاستخبارات الاسرائيلية والأمريكية في مصر. وقد حققت هذه النشاطات عدة عمليات ناجحة صدرت في أعقابها بيانات تنسبها إلى تنظيم أطلق على نفسه «ثورة مصر»، وأعطت البيانات النادرة التي صدرت عن التنظيم صبغة ناصرية. وأحدث التنظيم فزعاً كبيـراً في دوائر الاستخبـارات الاسرائيليـة والأمريكية، بخاصة مع عجز السلطات الأمنية المصرية عن إحراز تقدم في تعقب عناصره أو حتى إدراك كنهه وخططه.

وليس قبل أخريات عام ١٩٨٧، عندما أعلنت السلطات المصرية أنها وضعت يدها على عناصر التنظيم، وأحاطت أنباء التحقيقات بتكتم شديد، وأصدر النائب العام قراراً بحظر النشر

حول التحقيقات الدائرة. أما القدر الذي تسرب من التحقيقات، ومن الاشارات المحدودة في بعض الصحف المصرية، فيشير إلى أن الاتهام منسوب لعدد من العناصر العسكرية والمدنية وعناصر من الاستخبارات المصرية، كما تم توجيه الاتهام أيضاً للمهندس خالد جمال عبد الناصر نجل الزعيم الراحل[٢٣]، كما تربط التحليلات بين وقائع القبض على المتهمين في هذه القضية، والتغييرات التي تمت في عدد من قيادات القوات المسلحة المصرية مؤخراً.

وبغض النظر عن التفاصيل والوقائع في هذا الموضوع وعن حجم انتشار هذا التنظيم، والتي سوف يتيح الكشف عنها تفسيراً أقرب إلى الصحة للظاهرة ومدلولها، إلا أنه تبقى ثمة علامات لا تخطئها العين منها امتداد منطق الرفض إلى عمق المؤسسات المصرية رغم «التلقين» المستمر، ورغم «التطهير» المستمر. ومنها أن عشر سنوات من التطبيع لم تكن قادرة على أن تنزع الرفض من فكر المصريين، بل أضافت إليه منهج العنف.

لكن ما قيل عن كشف تنظيم «ثورة مصر» والقبض على عناصره لم يكن ختام المطاف في أعمال العنف ضد الاسرائيليين، فبعد أسابيع قليلة من الاعلان عن ضبط هذا التنظيم، وقعت أخطر مداخلات العنف على خط الحدود المصري ـ الاسرائيلي، حيث تعرضت عناصر مسلحة لدورية اسرائيلية عبر خط الحدود المصري ـ الاسرائيلي، وألقت بقنبلة أسفرت عن إصابة جندي

اسرائيلي، وتم تبادل قصير لإطلاق النار يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، في أول حادث من نوعه، منذ استعادة مصر لسيناء في عام ١٩٨٢[٢٤]، ولم تكشف السلطات المصرية أو الاسرائيلية تفاصيل الحادث، كما شرعت القوات المتعددة الجنسيات في إجراء تحقيق فوري. وطالب المتطرفون في الكنيست بالضغط على الحكومة الاسرائيلية «لإعادة تقييم العلاقات المتدهورة مع مصر».

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة القومية، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٣) أنظر دراسة حديثة عن قمة الخرطوم: فيصل الحوراني، «القمة العربية ولاءاتها،» شؤون فلسطينية، العددان ١٧٢ ـ ١٧٣ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٧)، ص ١٤ ـ ٤٠.

(٤) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، ص ١٨١.

(٥) أنظر البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع، في: الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة نعمة يافث التذكارية، الوثائق العربية (بيروت: الجامعة، ١٩٧٨)، ص ٧٠٣ ـ ٧٠٥.

(٦) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٥٥٩ ـ ٥٦٤.

(٧) محمد حسن، مصر في المشروع الاسرائيلي للسلام (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٨) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، ص ٥٦٦.

(٩) أنظر الحديث الصحفي مع الملك الحسن الثاني في: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٦ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٧١١.

(١٠) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١١) أنظر الحديث الصحفي مع الملك الحسن الثاني في: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٧١١.

(١٢) وحيد عبد المجيد، «القمة العربية الطارئة والنظام الاقليمي العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ١٠٠.

(١٣) أنظر نص قرارات القمة العربية حول فلسطين والمؤتمر الدولي، في: اليوم السابع (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٥) الأهالي، ١٨/ ١١/ ١٩٨٧، ص ٢.

(١٦) الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، اليمن العربية، واليمن الديمقراطية.

(١٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البيان الختامي ومقررات مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية، دمشق، ٢٨ ـ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

(١٨) جوزيف مغيزل، المقاطعة العربية والقانون الدولي، سلسلة دراسات فلسطينية، ٢٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٦٥ و ١٣٢.

(١٩) مروان اسكندر، «المقاطعة العربية لاسرائيل،» ترجمة للمقال الصادر بالانكليزية في مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٦، وهو ملحق في كتاب جوزيف مغيزل، المصدر نفسه.

(*) تمت مخطوطة هذا الكتاب قبل أحداث الانتفاضة. (مركز دراسات الوحدة العربية)

(٢٠) جاء ذلك في تقرير حديث لميرون بنفينستي بخصوص المناطق المحتلة، في: يتسحاق رفيحيا، «من التقرير الجديد لميرون بنفينستي بخصوص المناطق المحتلة: «٣١٥٠ حادثة خرق للنظام في السنة، انها لحرب أهلية»،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٤، العدد ٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٧٠٥.

(٢١) أنظر: محسن عوض، «أساليب النضال ضد التطبيع: رفض ونقد،» الموقف العربي، العدد ٦٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٧٣ ـ ٨٠.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل أنظر ملف سليمان خاطر، في: «حرب سليمان خاطر

وسلام اسرائيل،» تقديم محسن عوض، **المواجهة** (القاهرة)، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٦٩ ـ ١٣٦.

(٢٣) مكرم محمد أحمد، «الناصرية والعنف،» **المصور** (٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤ ـ ٥.

(٢٤) أنظر صحيفة: الوفد (مصرية معارضة)، ٣/ ١٢/ ١٩٨٧، ص ١.

الخاتمة

تعكس محصلة النشاطات الاسرائيلية «التطبيعية»، والاستجابات العربية ـ كما عرضتها هذه الدراسة ـ صورة حوارين رئيسيين بين اسرائيل والبلدان العربية:

ـ **الحوار الأول**: يعكس الاتصالات الرسمية بين اسرائيل وأطراف من النظام العربي، سواء منها المعلن أم غير المعلن. ويمتد هذا الحوار على جبهة عريضة تشمل النظام المصري، ونظام الملك حسين، والنظام المغربي، وبعض أطراف النظام اللبناني وعلى رأسها حزب الكتائب وجيش لبنان الجنوبي. ويمضي هذا الحوار بمشاركة أمريكية متصلة، وبشكل مباشر أحياناً، وأنجز عدة مهام أساسية؛ منها إسقاط الخيار العسكري وإضعاف قوة الرفض العربية، وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد، واتفاقية السلام المصري ـ الاسرائيلي، واتفاقية ١٧ أيار/ مايو الفاشلة، والتحالف الاسرائيلي ـ الكتائبي، وشق الصف العربي.

كما مهّد الطريق لاضعاف الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء بالعمل العسكري المباشر من جانب اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، أم من خلال إضعاف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بإغلاق مكاتبها في القاهرة، وعمان، والرباط، وإسقاط اتفاق القاهرة الذي ينظم وجودها في لبنان.

ـ **أما الحوار الثاني:** فيعكس الاتصالات غير الرسمية بين أطراف اسرائيلية، وأطراف من المجتمع العربي، ويسير بالتوازي مع الحوار الأول رغم اختلاف دوافع أطرافه، ويشمل هذا الحوار من الجانب الاسرائيلي ما يسمى بالقوى السلامية، وتضم الحزب الشيوعي راكاح، وعناصر من حزب المابام (أحد شركاء حزب العمل الاسرائيلي)، وجماعة الفهود السود، وبعض تجمعات اليساريين والكتّاب والمثقفين. كما انضمت إليهم مؤخراً عناصر من الليكود. وتظهر في إطار هذه العناصر أحياناً ملامح رسمية اسرائيلية، رغم الحظر الرسمي الذي تقرر من جانب الكنيست الاسرائيلي تجاه الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. بينما يضم هذا الحوار على الجانب العربي منظمة التحرير الفلسطينية، والقيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعض الفلسطينيين الأمريكيين، وبعض اليساريين المصريين، وبعض الأكاديميين المصريين. كما جرت اقتراحات أخيرة بانضمام اتحاد الكتّاب الفلسطينيين لهذا الحوار. ويدور هذا الحوار أيضاً بتشجيع من الولايات المتحدة، وبعض القيادات اليهودية في الخارج.

وليس ثمة خلاف حول تقويم الحوار الأول، فالمواقف قد تحددت فيه منذ زيارة السادات لاسرائيل عام ١٩٧٧ على مستوى القوى والتيارات السياسية المختلفة في المنطقة ـ كما هو معروف ـ لكن المثير للجدل هو الحوار الثاني، فمعظم أطراف الحوار الثاني من الجانب العربي يرفضون الحوار الأول ويدينونه ويصوغون إطاراً آخر لحوارهم مع بعض القوى السياسية الاسرائيلية. وكثيراً ما يستعان بتشبيهات مختلفة عن الاتصالات الفيتنامية مع الولايات المتحدة إبان الحرب الفيتنامية، والمفاوضات بين جبهة تحرير الجزائر وفرنسا خلال معارك الاستقلال. كما يطرحون مجموعة من الحجج منها، العمل على توسيع معسكر السلام داخل اسرائيل، وتعزيز موقف القوى السلامية، وهز القناعات الثابتة تجاه قضية السلام على مستوى الرأي العام. ومنها كذلك اختراق المجتمع الاسرائيلي، وإرباك صفوفه، والقول بأن الثورة الفلسطينية وأيضاً قوى الثورة العربية لا تملك رفاهية إغفال أي عامل من عوامل التأييد، أو أي قوة يمكن أن تشاركها دفاعها عن حقوقها المشروعة، وبخاصة من داخل المجتمع الاسرائيلي. ومنها كذلك محاولة اجتذاب الرأي العام الدولي ومواجهة الصور السلبية التي تحاول اسرائيل والولايات المتحدة إلصاقها بالحركة العربية بصفة مستمرة، وبخاصة في مجالي الارهاب والجمود، وقد عزز هذا المفهوم انخراط منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض العناصر التقدمية في الحوار.

بيد أن هذا المنطق ـ رغم وجاهته ـ لا يقف على قدمين

ثابتتين، كما أنه عرضة لأن يتجه بنصله إلى عنق القضية القومية إذا لم يحسن توظيفه، فمن ناحية يختلط هذا الحوار بالحوار الرسمي القائم بين النظم العربية واسرائيل، وثمة صعوبة جوهرية في منع هذا الخلط. فلماذا يدخل حوار قادة مصر والأردن والمغرب مع شيمون بيريز في باب الخطأ، بينما يدخل حوار قادة منظمة التحرير الفلسطينية وبعض العناصر التقدمية في باب الصواب، وما هي الضوابط التي تحكم هذه الحوارات؟ ثمة رأي داخل الضفة الغربية يقول: إذا جاءتنا منظمة التحرير عبر الكفاح المسلح فنحن وراءها، وإذا جاءتنا عبر الحوار فنحن أولى، ثم هناك مسألة الرمز في هذا الحوار، فالثورة الفلسطينية ـ في الفكر القومي العربي ـ ليست مجرد حركة تحرر وطني فلسطينية، ولكنها طليعة هذه الأمة ورمز تحديها للقهر في كل مكان، هي أيضاً طليعة ثورتها المسلحة، وبالمثل قوى التقدم العربية. واختلاط الأدوار هنا يؤثر على الرمز، ويؤثر بقدر أكبر على القضية التي يقع فيها الرمز موقعاً مركزياً، وللساحة الثقافية المصرية تجربة في هذا الصدد. فالفكر السياسي المصري لم يعر اهتماماً لتلك الحوارات التي أدارتها السيدة سناء حسن مع أصدقائها الاسرائيليين، وحتى التجاوزات الفجة التي تناولتها بتفصيل قبيح، لم تثر في نفوس الناس أكثر من أن يشيحوا بوجوههم. فهذه السيدة لا تعني لديهم شيئاً، ومثلها الكثيرون، لكن بضع كلمات تفوّه بها كاتبنا الكبير الراحل توفيق الحكيم، كانت بمثابة قنبلة فجرت حواراً شارك فيه الشعب المصري كله، لأن توفيق الحكيم كان وسيبقى بعد رحيله واحداً

من رموز الحركة الوطنية المصرية.

وهذه الكلفة العالية لإدارة حوار تفتقد للمقابل المجزي. فـالقـوى التي تجـري محـاورتهـا قـوى هـامشيـة في المجتمـع الاسرائيلي، ولا تمتلك دوراً في صياغة القرار الاسرائيلي، وأكثرها يعبّر عن قناعات أفراد وليس قناعات جماعات. ولا يبدو أنها تكتسب أرضية أوسع في الواقع السياسي الاسرائيلي. فكما هو معروف، فإن الاتجاه السائد عبر سلسلة الانتخابات الأخيرة يعزز اتجاهاً متنامياً نحو اليمين بل وأسوأ أنواع اليمين.

على أي حال، فإن كلا الحوارين: الرسمي وغير الرسمي، يمضيان عبر ظروف غير مواتية للجانب العربي. بل الأرجح أنها تعـد من أسوأ الـظروف التي عرفتهـا الأمة العـربية في تـاريخها الحديث، سواء فيما يتعلق بعلاقة النظام العـربي بدول الجـوار العربي، أم بعلاقـة أطراف النـظام العربي بعضهـم البعض، أم بعلاقة النظام العربي بشعوب الأمة العـربية، أم بعـلاقة القـوى السياسية العربية ببعضها البعض.

فعلاقة النظام العربي بدول الجوار العربي تدور معظمها بين واقع عدائي إلى حروب مستمرة. وليست الاشارة هنا إلى حرب الخليج، والتي يكاد يمتد لهيبها إلى بلدان الخليج فحسب، بل الاشارة هنا تمتد إلى الحرب الليبية ـ التشادية والتناقض الحاد بين السودان وأثيوبيا، والذي يهدد بعواقب وخيمة على مشكلة الوحدة الوطنية في السودان.

أما العلاقة بين أطراف النظام العربي فتتجاذبها المنازعات الجانبية إلى حد بعيد، ومن لم يلوث يديه بدم جاره فقد صفق للعدوان عليه، وبعض أطراف هذا النظام قد انكفأ على ذاته من منظور قطري، وأفضل الجميع من استطاع أن يخرج من القطرية إلى الاقليمية، والجميع يبحث عن الحماية الأجنبية ملاذاً من الأهوال، وأتحدى أن يستطيع مواطن عربي أن يحصي ـ بغير استخدام أصابعه ـ عدد القوات والأساطيل الأجنبية التي تعمل في خدمة «الأمن القومي العربي» في المنطقة.

أما العلاقة بين «النظام العربي» و «الشعب العربي» فهي ليست أسعد حالاً، فالقاعدة هي تغييب دور الجماهير. وإذا كان السؤال كم حكومة عربية جاءت بإرادة جماهير، قد يثير البلبلة، فليس مما يثير البلبلة أن نتساءل كم حكومة عربية تسير بمشاركة شعبية، وكم دستوراً معلقاً في الوطن العربي، وما هي عدد البلدان التي لا تحكم بقوانين الطوارىء. . . ذلك في البلدان العربية التي تعترف بحق المشاركة الشعبية، ولها دساتير، وصناديق انتخاب.

أما العلاقة بين القوى السياسية العربية ـ معقد الرجاء ـ فقد تراجع فيها الرجاء وسادها الارتباك، وتغلب بينها منهج التكفير الديني والسياسي، وازداد عنف التأثيم والتجريم بين أبناء التيار الواحد، وتراجعت لغة الحوار، واغتيل العديد من الكتّاب والمفكرين والمبدعين من أصحاب الفكر الآخر، وكشفت المداهمات البوليسية قوائم عديدة لاغتيال آخرين على خط

عريض يمتد من صنعاء إلى بيروت، ولم يسلم من هجروا المنطقة برمتها. وكما تعذر على البعض أن يجد وطناً، فقد تعذر على البعض أن يجد قبراً. وسمع العالم ما لم يسمعه من قبل عمن يطلبون الفتوى في أكل لحوم البشر نجاة من الهلاك جوعاً، وعمن يعرضون أطفالهم للبيع لانقاذهم من الدمار، بفضل العلاقات بين القوى السياسية العربية.

ووسط عجز السلطة العربية، والانقسام القومي، وفقدان الأسبقيات وتغييب دور الارادة الشعبية، كان حتمياً أن تتراجع قضيتنا المركزية بالقدر نفسه، وأن تتكرس آثار العدوان. ففي مقابل التهافت على التسوية والحلول الاستسلامية كان بديهياً أن تكابر قوى العدوان. وما دام العرب يقبلون اليوم ما كانوا يرفضونه بالأمس، فسوف يلهثون غداً إزاء ما يرفضونه اليوم. وليس من حاجة إذاً «لأوراق التوت». فأمريكا واسرائيل اللتان ترفضان المفاوضات المشروطة من جانب العرب، تشترطان للمفاوضات نهايتها المحتومة، بغير منظمة التحرير الفلسطينية، وبغير حق تقرير المصير للفلسطينيين، وبغير إعادة للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وبغير القدس. ويقسم شامير ألا يكون في عهده موقعاً لمؤتمر دولي حتى لو أكّد له وزير خارجيته ـ بيريز ـ بأن العرب قابلون بأن يكون هذا المؤتمر مجرد واجهة رمزية تليها المفاوضات المباشرة.

أما رؤساء أمريكا الذين توافدوا على المنطقة إبان الغزوة

الكبـرى لفض الائتلاف العـربي في السبعينـات، والتي انتهت بـإخراج مصـر من ساحـة المـواجهـة القـوميـة وإسقـاط الخيـار العسكـري، فلم نر واحـداً منهم في الثمانينـات. وما دام الـدم المسفوك في المنطقة ليس زكياً لدرجة أن يكون يهودياً، فليس من عجلة للبحث عن حلول. وليتفرغ السياسيون لما هو أهم وأجدى. ولا يكفي أن تنتقل مسؤولية إدارة الأزمة من وزير خارجية أمريكا إلى نائبه، بل يكفي أن تعهد مسؤولياتها لواحد من مساعديه.

وإذا كان المستقبل يولد من رحم الواقع، ولا تحصد الأمم خلاف ما تزرعه، فإن سيناريو الأحداث المقبلة ليس أفضل من الواقع، فاستسلام النظم يورث الشعوب التبعية، وعـدم اكتراث الشعوب بالمخاطر يوردها موارد التهلكة. وإذا كـانت حقيقة أن الجميع في قارب واحد ليست معلومة إلى الآن فـلا جدوى من قولها.

لكن المستقبل ـ مثل الواقع ـ ليس بقدر مكتوب لا فرار منه، ففي الواقع تكمن بذور الثورة كما تكمن بذور الاستسلام، وتحدي الواقع هو جزء من رهان المستقبل. وقد استطاعت الأمة العربية من قبـل، وفي ظروف أسـوأ من تلك التي نمر بهـا الآن أن تتحدى الواقع، وأن تهزم عجزها وهوانهـا، وأن تطرح مشـروعاً عـظيماً للمستقبل. ولا نذكر هنا تاريخاً بعيداً، بل هو أقرب مـا يكون، وإذا لم نكن نحتـاج لعبرة من التـاريخ فلدينـا في الواقـع شعب صغيـر مثل شعب لبنـان، استطاع رغم كـل التمزق الـداخلي،

والعجز العربي، أن يهزم أكثر الغزوات جرأة وغطرسة في التاريخ العربي الحديث، ليس فقط بأن يحرم الغزاة من ثمرة انتصارهم، بل بأن يجعل مقامهم في لبنان باهظ التكاليف بأكثر مما يطيقون وحلفاؤهم. وقدمت جبهة المقاومة اللبنانية صوراً مذهلة من الفداء، فتيات في عمر الزهور مثل سناء محيدلي ولولا عبده وغيرهما علّمن العدو معنى المواجهة، وعلمن شعوبهن معنى التضحية، شبان لا يملكون الكثير من الخبرة والتجربة غيّروا بفدائيتهم وبعملياتهم الانتحارية النظريات الأمنية والدفاعية التي عكف عليها الخبراء وجهابذة الأمن سنين.

وفي واقعنا أيضاً، نموذج آخر قادر بالقول ـ وبالممارسة ـ على رفض المشروع الاسرائيلي ـ الأمريكي. فبعد عشرين عاماً كاملة من الاحتلال والقمع، وطمس الهوية، وجهود الاحتواء، لا يزال الاحتلال الاسرائيلي ـ بكل عنفوانه في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ عاجزاً عن أن يجني ثمرة عدوانه. عشرون عاماً ولد في ظلها جيل كامل لم يعرف سوى واقع الاحتلال. جاء هذا الجيل باعتراف الأعداء أشد مقتاً له، وجرأة عليه، ولن نتحدث عن الفتيان الذين يرشقون المحتل بالحجارة، أو طعنات المدي في الأسواق، فتلك مسألة رمزية لمعنى الرفض. لكننا نتحدث عن واقع شامل يعجز فيه جهاز الاحتلال العدواني عن قهر إرادة شعب صغير، في رقعة جد صغيرة من الوطن العربي.

المهم هو إرادة الصمود، والمهم أيضاً هو الوعي بالخطر،

والأهم ألا نقع تحت وهم أننا في ربع الساعة الأخيرة، وأن علينا أن نلحق بمؤخرة القاطرة قبل أن يفوتنا القطار. فصراعنا مع الصهيونية واسرائيل ليس صراع جيل، ولكنه صراع أجيال، هكذا أرادوه، وهكذا فرضوه، ولا مكان لنا في مؤخرة القاطرة إذا قبلنا بموقع المؤخرة، ولا مفر من مواجهة الحقيقة ومواجهة أنفسنا معاً، ولا مفر من أن نعيد ترتيب أوراقنا من جديد، وأن ندرك أنه ليس ثمة مِصعد يهوّن علينا مشقة الصعود إلى الموقع المأمول والمقبول تحت الشمس، وأننا لن نحصد بالغد سوى ما نبذره بأيدينا اليوم، وعلينا أن نتسلح بثقافة مقاتلة.

إن الثقافة القومية عندما تأخذ مواقع الدفاع تقعد عن أداء رسالتها، تفقد القدرة على النقد والالهام والابداع، تساهم في تكريس الواقع ولا تقوى على المبادرة، ولا معنى لثقافة تعجز عن شق الطريق إلى المستقبل أو تعجز عن حشد القوى نحو الغد المأمول.

ليس علينا أن نعتذر لقاتلينا، وليس علينا أن نقول لهم مرحباً بكم في أوطاننا، ليس علينا أن نستقبل مفكريهم وأدباءهم، وأن نفتح لهم أبواب منازلنا ومتاجرنا، وهم يزرعون الخراب في كل ركن من أركان وطننا العربي الكبير. هذه ليست واقعية ولكنها استسلام، ليس علينا أن نرفع رايات «الاعتدال» لنكسب الرأي العام الغربي، فالرأي العام الغربي يحترم الذين يتمسكون بحقوقهم أيضاً، والضمير الغربي انتصر في النهاية لديغول ولم

ينتصر لحكومة فيشي، والرأي العام الغربي قد يسعده استسلام المنطقة لاسرائيل لكنه لا يحترم المستسلمين بالتأكيد. وعندما حظر العرب نفطهم لمرة وحيدة عن الولايات المتحدة، ظهرت ـ ولمرة وحيدة أيضاً ـ لافتات تقول: «إنك لا تستطيع أن تملأ خزان سيارتك بيهودي».

والثقافة القومية أيضاً تفشل عندما تحاصر الحلم، وتقضي على الهمم عندما تطارد الأمل. فهذه الثقافة عندما تقبل بالنظام العنصري الصهيوني في حيفا، تفقد معناها إذا رفضت النظام العنصري الصهيوني نفسه في نابلس والخليل. ففي حيفا احتلال قديم، وفي نابلس احتلال جديد. وإذا تحلّت الثقافة بالتسامح تجاه احتلال قديم، فبعد قليل سوف يكون احتلال نابلس والخليل قديماً أيضاً. وهذا المعنى يدركه الاسرائيليون جيداً، ويراهنون عليه أيضاً.

وإذا كان علينا أن نرفض علم الصهيونية فوق القدس، فعلينا أن نرفضه في كل مكان، في الخليل، والقاهرة، والرباط وحيفا بالاصرار نفسه أيضاً. وبغض النظر عن الظروف، ليس علينا أن نخاف من «الفرص الضائعة» و «الجياد الميتة»، فلم تكن هناك فرص وضاعت، ولم يكن هناك جياد حية وماتت، بل كانت فرصاً ذليلة وجياداً خالية من الحياة، وكانت جميعها محطات نخلد فيها برهة إلى السكينة قبل أن يأتي العدوان القادم.

إن الثقافة القومية عندما كانت تتحدث عن الدولة العلمانية في

فلسطين، لم تكن تتحدث عن إبادة أو عدوان، أو تحطيم الضلوع كما يفعلون، وإنما كانت تتحدث عن وقف الابادة والعدوان. وليدلنا واحد فقط في العالم كله أين هو المكان الآخر الذي يعطي حق المواطنة لأي مواطن في أي دولة في العالم، لمجرد أن جدته يهودية، وينزع هذا الحق عن مزارع يزرع أرضه جيلاً بعد جيل. عندما نرفض ذلك، ونطالب بحق متساوٍ للجميع في هذا الوطن فنحن لا نعتدي ولا نفتئت.

في جنوب افريقيا رفض الشعب الافريقي البانتوستانات، ورفض أيضاً قوانين القهر العنصري، وبإصرار هذا الشعب يقف العالم كله وراءه. أحوالهم ليست أسوأ من أحوالنا، والقوة العنصرية التي يواجهونها ليست أقل شراسة من نظيرتها التي نواجهها، ودول خط المواجهة لديهم ليست أسعد حالاً من تلك التي تخصنا، ولكنها إرادة الصمود.

على أن الثقافة المقاتلة ليست مجرد واجهات إعلامية تعتمد على توجهات محددة سلفاً، أو واجهات مكتبات حافلة بالكتب الرافضة، بل هي علم وسلوك وممارسة، علم يتعين أن يمتلك المنهج والمعلومة والنقاش والتدقيق، فلم يعد ثمة مكان للشعارات الجوفاء، وإلا تحولت هذه الثقافة من التبشير للمستقبل إلى الوقوع في إسار الأوهام. وتأملوا معي حقيقة أن أمة بحجم الأمة العربية، وبحجم صراعها مع الصهيونية واسرائيل لا تصدر دورية واحدة متخصصة في شؤون الصراع بخلاف ما يصدره.

الفلسطينيون. وحتى ما يصدره الفلسطينيون يظل الجانب الأهم منه ـ بحكم تكلفته ـ خارج متناول أيدي الباحثين والكتّاب الشبان. ويظل مصدرنا الرئيسي لأهم ما يدور في صراعنا المصيري يعتمد على ما تورده مصادر الاعلام الأجنبي ووكالات الأنباء العالمية. والظاهرة تتكرر بالنسبة إلى مراكز البحوث العلمية، والمعاهد المتخصصة. ولا تكاد الذاكرة تحصي عدد هذه المراكز، سواء من فرط ندرتها أم من ضعف دورها. وقارنوا معي حجم الجهد المبذول ـ من غير صاحب الحق ـ على الطرف الآخر في هذا المجال!

والثقافة المقاتلة ـ أخيراً ـ ليست في أن نسعى لانتزاع حق أمتنا وأمنها من الخطر الصهيوني ـ الأمريكي فحسب، بل تعني وبالقدر نفسه، انتزاع حقها وأمنها على أرضها في مواجهة القهر الداخلي والقمع واستلاب الحريات. علينا أن نحارب معركتنا على الجبهتين معاً. فكل رقعة ننتزعها في المشاركة في إدارة أوطاننا هي تعزيز لصمودنا في معركة العدوان الخارجي، لأنها تعني بالضرورة مراقبة أفضل لانفاق مواردنا المستنزفة، وقدرة أكبر على توجيه مسار أمتنا، وتوجهاً أفضل نحو حشد طاقاتنا، وإسقاط التناقضات المفتعلة بين أوطاننا.

محسن عوض

- متخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحاصل على ماجستير في الدراسات الافريقية من الجامعة نفسها
- عمل باحثاً بالشؤون الافريقية برئاسة الجمهورية بمصر من الفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٠، ثم باحثاً بدار «المستقبل العربي» للنشر بالقاهرة، ثم مديرا للمكتب التنفيذي للمنظمة العربية لحقوق الانسان ١٩٨٦، ١٩٨٧
- شارك في نقد «التطبيع» وسياساته من خلال العديد من المقالات والدراسات المنشورة، ويعد هذا ثالث كتاب له في هذا الخصوص.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣